

جمهورية العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد

تعليل تغييرات اسعار الصرف الرسمية وإثارها الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

رسالة تقدمت بها الطالبة

اطياف معمود شاكر الفزعلي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف الاستاذ المساعد الدكتور شعبان صدام الامارة

٤٤٤هـ ٢٠٠٣مـ

توصية الاستاذ المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة (تحليل تغييرات اسعار الصرف الرسمية واثارها الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٦-٢٠١) التي تقدمت بها طالبة الماجستير (اطياف محمود شاكر) قد جرى تحت اشرافي في قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد — جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد لذا اوصى بمناقشتها.

التوقيع: ٢---

المشرف : أ . م . د . شعبان صدام منشد

المرتبة العلمية: استاذ مساعد

التاريخ: ١٠٢٣/ </٨

توصية رئيس القسم

بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع: المحك

الاسم: امجد صباح عبد العال

المرتبة العلمية: استاذ

التاريخ: ١٠٢٣/١٠

اقرار الخبير اللغوي

اشهد ان هذه الرسالة الموسومة (تحليل تغييرات اسعار الصرف الرسمية واثارها الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٢-٢٠١١) التي تقدمت بها الطالبة (اطياف محمود شاكر) قد انيطت بي مهمة تقويمها لغويا وهي الان مستوفية شروط السلامة اللغوية.



المقوم اللغوي: ١. د. صباح عبد الكريم مهدي

المرتبة العلمية: استاذ

التاريخ: ١٠٢٣/ ٣ /٢٠٢٢

اقرار لجنة مناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة ، قد أطلعنا على رسالة طالبة الماجستير (أطياف محمود شاكر) الموسومة (تحليل تغيرات اسعار الصرف الرسمية وأثارها الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠١)) وقد ناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد وبتقدير (مبير مبر على).

الاستاذ الدكتور

یحیی حمود حسن

رئيسأ

الاستاذ المساعد الدكتور

شعبان صدام منشد الامارة

عضوأ ومشرفأ

الاستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد

عضوأ

الاستاذ المساعد الدكتور

راضى عبيد نغيمش

عضوأ

مصادقة مجلس الكلية:

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة على اقرار لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور

عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الادارة والاقتصاد









تهدف الدراسة الى تتبع مسار التغييرات التي قامت بها السلطة النقدية في سعر الصرف منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٢١ التي كان لها الاثر المباشر او غير المباشر في المتغيرات الاقتصادية الاخرى واتسمت هذه التغيرات باتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع مقابل الدولار الامريكي منذ بداية المدة ولغاية نهاية عام ٢٠٢٠ اذ اتخذت السلطة النقدية اجراء مغايراً يخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي واعتمدت الدراسة في الوصول الى الهدف المنهج الاستقرائي مستعملة الاسلوب الوصفي في التحليل الاقتصادي وقد توصلت الدراسة الى ان التغييرات التي حدثت باتجاه رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار كانت تهدف الى استخدام سعر الصرف هدفاً وسيطاً لغرض تحقيق الغاية المتعلقة باستقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم في حين ان التغير الذي حصل في نهاية الدراسة اي عام ٢٠٢٠ كان يهدف الى تعزيز موارد الدولة من مصدر ها الاساسي وهو النفط الخام لتغطية نفقاتها المتزايدة في الموازنة العامة وقد نجحت الى حد كبير في ذلك ولكنها في الوقت نفسه تسببت بضرر كبير على مستويات الدخل الحقيقية للأفراد وخصوصا اصحاب الدخول المحدودة والمنخفضة اذ دخلت شريحة كبيرة من الافراد تحت مستوى خط الفقر.

ومن ثم وضعت الدراسة مقترحات حول عملية التغير الرسمي للصرف تمثلت بان يكون هذا التغير مدروساً بصورة دقيقة بحيث تؤخذ بنظر الاعتبار الاثار المترتبة عليه بحيث تكون اثارة الايجابية تفوق اثارة السلبية.

قائمة المتويات

الصفحة	الموضوع
Í	الآية
ب	الاهداء
E	الشكر
7	المستخلص
ه-و-ز	قائمة المحتويات
۲	قائمة الجداول
4	قائمة الاشكال والمخططات
1	المقدمة
٧-٤	الدراسات السابقة
£ V_A	الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثاره الاقتصادية
Y £ _ 9	المبحث الاول: مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف
1 7 - 9	اولا: مفهوم سعر الصرف وانواعه
1 9	١- مفهوم سعر الصرف
17-1.	٢- انواع سعر الصرف
14-14	ثانيا: سوق الصرف الاجنبي ووظائفه
14-14	١- مفهوم سوق الصرف الاجنبي
10_17	٢- الطلب والعرض في سوق الصرف الاجنبي
14-17	٣- وظائف سوق الصرف الاجنبي
Y £ _ 1 V	ثالثا: نظريات سعر الصرف
Y 1 V	١- نظرية تعادل القوة الشرائية
۲۱-۲۰	٢- نظرية ميزان المدفوعات

e ti and the second of the time	YY_Y \
٢- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف	
٤- نظرية تعادل سعر الفائدة	7 £ _ 7 7
لمبحث الثاني: اسعار الصرف في النظام النقدي الدولي	۳۷_۲۵
ولا : اسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب	٣٠-٢٦
لانيا: سعر الصرف في ظل نظام بريتون وودز	٣٣-٣٠
للثا: نظام اسعار الصرف العائمة	* V_ * *
المبحث الثالث: مبررات تغيير سعر الصرف واثارة الاقتصادية	٤٧_٣٨
ولا :سياسات تغيير قيمة العملة وسعر الصرف	٣٨
١ - سياسة تحويل الانفاق	٤٠-٣٨
٢- سعر الصرف كمثبت نقدي	٤٧-٤٠
لانيا : مبررات تغيير قيمة العملة وسعر الصرف	٤٢
١- مبررات تخفيض قيمة العملة	£ 7 - £ 7
٢- مبررات رفع قيمة العملة	٤٣
نالثا : الاثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف	٤٣
١- الاثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة	٤٥_٤٣
٢- الاثار الاقتصادية لرفع قيمة العملة	٤٦_٤٥
لفصل الثاني : تحليل التغيرات في الهيكل الانتاجي والتجارة الخارج واسعار الصرف	1.0_£ Y
و و لمبحث الاول :تحليل التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي	۸۷-٤۸
و لا : مفهوم التركيب الهيكلي	٤٨
لا : تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٢١ - ٢٠٢١)	٥٢_٤٨
الثا: تطور الانشطة الاقتصادية	7V_0Y
لمبحث الثاني : تحليل هيكل التجارة الخارجية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١)	۸۱-۱۸
ولا: تحليل هيكل الصادرات العراقية للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)	٧٣-٦٨
لنيا: تحليل هيكل الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٢١-٢٠٢١)	VV_V £
نالثا : درجة الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٢١)	A1-YY

ro:

ro

)	لمبحث الثالث: تحليل تغيرات اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-	1.0-47
١	ولا :تحليل تطور مشتريات ومبيعات البنك المركزي للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)	۸۳
	١- سوق الصرف الاجنبي في العراق	۸٦-۸٣
,	٢- تحليل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية	۸۸-۸٦
U	٢- تحليل مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية	9 £ _ A 9
	ثانيا: تحليل سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للمدة (٢٠٢١-٢٠٢١)	99_9 &
	نالثا : تحليل اثر التغير في سعر الصرف في الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٢	. 0_1
	لفصل الثالث: الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي	٤٢-١٠٦
١	لمبحث الاول: اثر تغيرات سعر الصرف في التجارة الخارجية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)	10-1.4
١	ولا: تحليل اثر سعر الصرف في الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)	117-11.
ڎ	لنيا: تحليل اثر سعر الصرف في الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢)	10_117
١	لمبحث الثاني: اثر تغيرات سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢)	171-117
١	ولا : تحليل تطور الايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)	171-114
ڎ	لانيا : تحليل تطور الانفاق العام خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١)	174-177
ڎ	نالثا: تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة (٢٠٢٣-٢٠٢١)	71-174
١	لمبحث الثالث: تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في التضخم	177-177
١	لاستنتاجات والتوصيات	٤١_١٣٨
ě	نائمة المصادر	109_1 £ 7
١	لملخص باللغة الانكليزية	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في	٤٩
	العراق للمدة (۲۰۰۳-۲۰۲۱)	
۲	الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في	74
	العراق للمدة (۲۰۰۳-۲۰۲۱)	
٣	هيكل الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١)	79
\$	قيمة الصادرات واهميتها النسبية حسب الشعبة في الاقتصاد العراقي	**
	للمدة (۲۰۲۲-۲۰۲۳)	
٥	الاهمية النسبية للاستيرادات حسب الشعبة في الاقتصاد العراقي	40
	للمدة (۲۰۲۲-۲۰۲۲)	
٦	درجة الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)	٨٠
Y	مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية ليوم الاثنين المصادف ٢٠١٣/١/٢	٨٥
٨	مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية للمدة	٨٧
	(***1-****)	
9	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في العراق للمدة	9.
	(۲۰۲۱-۲۰۰۳)	
1.	تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣)	90
11	اثر التغيرات في سعر الصرف على الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠١)	1.4
17	اجمالي الصادرات والاستيرادات راجمالي التجارة الخارجية) للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣)	1.9
١٣	تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠١)	119

175	الانفاق العام ومكوناته الاساسية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١)	1 £
179	تأثير اسعار الصرف على الايرادات العامة للموازنة العامة في العراق	10
	للمدة (۲۰۰۳-۲۰۰۱)	
188	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة	17
	(۲۰۲۱-۲۰۰۳)	

0

۳	عنوان الشكل	الصفحة
١	سعر صرف اليورو مقابل الدولار الامريكي	١ ٤
۲	قاعدة الذهب بوصفها نظام سعر الصرف	* *
٣	العلاقة بين عرض الدولار والطلب عليه وارتباطها بالدينار العراقي	٩٣
~	عنوان المخططات	الصفحة
1	العلاقة بين الاهداف النهائية للسياسات وسعر الصرف لهدف وسيط	٤٢

المقدمة:

يعتمد الاقتصاد العراقي بوصفة اقتصاداً احادي الجانب في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي بشكل رئيس على القطاع النفطي ويترتب على ذلك ان صادراته تتركز في السلعة التي ينتجها ذلك القطاع لذا فأن حصيلة الصادرات العراقية تأتي بالدرجة الأساسية من الصادرات النفطية ، وان الايرادات المتحققة من هذه الصادرات تشكل هي الاخرى نسبة عالية من الايرادات العامة للدولة في موازنتها العامة مما يجعل الاقتصاد العراقي معتمدا في موارده الاقتصادية على سلعة واحدة سوقها الاساسي هو سوق خارجي وان ما يستخدم منها داخليا يعد محدود جدا نسبيا، وفي المقابل يلجأ الاقتصاد العراقي في تلبية طلبه المحلي على السلع والخدمات الى السوق الدولية وذلك لمحدودية التنوع في القاعدة الانتاجية مستغيدا من قدرته التصديرية في جلب العملة الاجنبية اللازمة لتغطية تلك الاستيرادات . وقد جعل هذا الارتباط الاقتصاد العراقي واحدا من الاقتصادات المنكشفة اقتصاديا بنسبة عالية .

يحتل سعر الصرف في هذه العلاقة مع العالم الخارجي اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي اذ قيمة صادراته واستيراداته سوف تحدد من خلال هذا السعر ، لذلك يجب على الحكومة الاهتمام كثيراً في آلية تحديد قيمة العملة ومن ثمُ تحديد سعر صرفها لما لهذا السعر من اثار اقتصادية متعددة سواء في قيمة ناتجة المحلي ام في صادراته الكلية ام في ايراداته التي تعتمد عليها موازنته العامة . ويجب في ضوء ذلك ان تكون التغيرات الرسمية لقيمة الدينار العراقي مدروسة بصورة معمقة بحيث تكون قيمة هذه العملة مقومة بصورة صحيحة اي يجب ان لا تكون مقومة بأعلى من قيمتها او اقل من قيمتها على وفق ما تقره الجوانب النظرية والعلمية في النظرية الاقتصادية .

تركز الدراسة الحالية على دراسة التغيرات التي حصلت في سعر صرف الدينار العراقي منذ حدوث التغيير السياسي في عام ٢٠٢٠ولغاية نهاية عام ٢٠٢١ ومحاولة تحديد الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التغيرات ومدى انعكاسها في تقييم جانب مهم من الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن حصيلة العملة الاجنبية الناتجة من الصادرات العراقية مقومة بالعملة العراقية . بالإضافة الى تأثير ذلك في الموارد العامة للدولة واثرها في المنهاج السنوي الجاري والاستثماري . وتترك هذه الاثار مجتمعة اثاراً اقتصادية في دخول افراد المجتمع العراقي وقدرتهم الشرائية وذلك بسبب ارتباط الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل كبير على السلع والخدمات الاجنبية .

اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في ان سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي له تأثيرات كبيرة في استقرار مستوى الاسعار المحلية وبعدها استقرار النشاط الاقتصادي فضلا عن التأثيرات الاخرى المتعلقة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي ويعتمد سعر الصرف في السياسة النقدية بوصفه مثبتا نقديا وهدفا وسيطا لغرض تحقيق الاهداف النهائية المتعلقة بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ومواجهة ظاهرة التضخم.

مشكلة الدراسة

يواجه الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ مشكلة التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وان هذه التغيرات لها انعكاسات في الاقتصاد العراقي بسبب الارتباط الكبير للاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وتأثره بالصدمات العالمية وانعكاس ذلك في حصيلة العراق من موارده الاقتصادية من جانب وقدرته في تلبية الطلب المتزايد من جانب اخر، بالإضافة الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي (ضعف القدرة الانتاجية). مما ينعكس سلبا على الحياة الاقتصادية للفرد العراقي.

هدف الدراسة

تحاول الدراسة الوصول الى الاهداف التالية:

١- تتبع مسار التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي ومدى اتساقها مع السياسة النقدية في العراق.

٢- تحديد سلامة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بصدد تغيرات سعر الصرف.

٣- معرفة النتائج التي تحققت عن التغيرات في اسعار الصرف خلال مدة الدراسة وتحديد
 اثارها السلبية والايجابية في الاقتصاد العراقي .

فرضية الدراسة

"تؤدي التغييرات في سعر الصرف بالاقتصاد العراقي الى اثار اقتصادية ايجابية و سلبية تنعكس على جوانب مختلفة من الاقتصاد العراقي "

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وتغيراته وصولاً الى تأثيراته في الاقتصاد العراقي باستخدام الاسلوب الوصفي والاقتصادي للجوانب الاقتصادية التي يتناولها موضوع الدراسة .

الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية: تحددت الدراسة بدولة واحدة وهي جمهورية العراق.

الحدود الزمانية: تحدد الاطار الزمني للدراسة بالمدة (٢٠٢١-٢٠٠١).

هيكل الدراسة

لغرض اثبات الفرضية او نفيها وتحقيق اهداف الدراسة فقد قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول، تناول الفصل الاول الاطار النظرى لأسعار الصرف واثاره الاقتصادية اذ تناول المبحث الاول مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف فضلاً عن ذلك تطرق الى مفهوم سعر الصرف وأنواعه وسوق الصرف الاجنبي ووظائفه كما تناول نظريات سعر الصرف اما المبحث الثاني فقد ركز على اسعار الصرف في النظام النقدي الدولي في حين ذهب المبحث الثالث الى تناول مبررات تغيير سعر الصرف واثاره الاقتصادية فقد ضم سياسات تغيير قيمة العملة وسعر الصرف وايضا مبررات تغيير قيمة العملة وسعر الصرف وكذلك شمل الاثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف . في حين اهتم الفصل الثاني بتحليل التغيرات في الهيكل الانتاجي والتجارة الخارجية واسعار الصرف اذ تطرق المبحث الاول الى تحليل التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي اما المبحث الثاني فقد تناول تحليل هيكل التجارة الخارجية للمدة ٢٠٢١-٢٠١ من خلال او لا: تحليل هيكل الصادرات العراقية للمدة ٢٠٢١-٢٠٢ وثانيا: تحليل هيكل الاستيرادات العراقية للمدة ٢٠٢١-٢٠٢١ وثالثا: درجة الانكشاف الاقتصادي وقد ذهب المبحث الثالث الى تحليل تغيرات اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢١-٢٠٢١ اما الفصل الثالث فتطرق الى الاثار الاقتصادية لتغير إت اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي اذ تناول المبحث الاول اثر تغيرات سعر الصرف في التجارة الخارجية للمدة ٢٠٢١-٢٠٢ وبين المبحث الثاني اثر تغيرات سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة ٢٠٢١-٢٠٢١ وتناول المبحث الثالث تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في التضخم . وانتهت الدراسة باستنتاجات وتوصيات حول الموضوع الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

الدراسات السابقة

الاطلاع على الدراسات السابقة فيها افادة للباحث وتعزيز للجانب النظري للدراسة ويمكن اجراء مقارنة من حيث التشابه والاختلاف فيما بينهما والدراسة الحالية ومن هنا تم عرض بعض الدراسات السابقة واهم تلك الدراسات .

الدراسات العربية

<u>جزائر</u>	١- سمير، بن عبد العزيز ،واخرين، ٢٠١٨ /ال
اثر تقلبات اسعار الصرف على التجارة الخارجية	عنوان الدراسة
در اسة تحليلية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦)	
مجلة	نوع الدراسة

الهدف من الدراسة هو محاولة تقدير اثر تقلبات اسعار الصرف في التجارة الخارجية الجزائرية ، اذ تم التعرف على مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية واهم النظريات المفسرة لها ، كما هدفت الدراسة الى ابراز العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية ، وعلى هذا الاساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات احصائية خاصة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو وكذلك التجارة الجزائرية للفترة ٢٠١٦-٢٠١ وقد توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري ما يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الاولى مما يجعله رهينة تقلبات الاسعار العالمية للنفط.

	۲- حمد، ماهر حسن محمد، ۲۰۱۸/ مصر
تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات	عنوان الدراسة
والواردات في مصر)	
مجلة	نوع الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على الاثر الاقتصادي لتغير سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الجنية المصري على كلا من الصادرات والواردات المصرية وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٧) ، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها ، وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الامريكي لكل جنية مصري والصادرات ، وجود علاقة طردية بين كلا من (عدد سكان ، اجمالي التكوين الرأسمالي ، والتضخم) مع الصادرات كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار الامريكي مع الواردات واستنادا الى ما توصلت اليه الدراسة فقد اوصت بضرورة الاستمرار في سياسة التعويم لما لها من اثر قوي وايجابي في تحفيز الصادرات والحد من الواردات والعمل على التوزيع والتوسع في قاعدة الانتاج المحلي بما يلبي الطلب الداخلي والخارجي على وفق شروط الجودة .

٣- حسين، هبه عوض الله علي، علي ،نادية بشرى مجد، مجد، هويدا محمد فضل، ٢٠٢٠/السودان

العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان	عنوان الدراسة
دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٨-٢٠١٨) تناولت	
الدراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف	
للجنيه السوداني خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٨)	
مجلة	نوع الدراسة

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف للجنيه السوداني خلال المدة (١٩٩٨-٢٠١٨). تمثلت مشكلة الدراسة بالتعرف على اهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف في السودان وما هو اثر المتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم وهامش المرابحة) في سعر الصرف في السودان خلال مدة الدراسة. اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهامش المرابحة، وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.

٤ - حبيب ، راقي بديع، ١٥ ٠ ١/ سوريا

دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار	عنوان الدراسة
الاقتصادي في سوريا	
ماجستير	نوع الدراسة

هدفت الدراسة الى ايضاح الاثار الاقتصادية لتغيرات وتقلبات سعر الصرف الاسمي في اهم

المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠١٠) وتحديد اتجاه تلك الاثار وطبيعة تأثيرها فيه ، ومن ثم التوصل الى دور سعر الصرف في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية وهي وجود علاقة عكسية بين المتغيرات والتقلبات في سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشر الاستقرار الاقتصادي في معظم فترات الدراسة ، وجود علاقة طردية بين تلك التغيرات والتقلبات في سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة وتناوبت العلاقة بين الطردية والعكسية بالنسبة للواردات

الدراسات المحلية

۲۰/ العراق	٥- كسار، علي درب، نجاح ،جبر بلال، ١٩
اثر التجارة الخارجية غير النفطية وبعض متغيرات	عنوان الدراسة
الاقتصاد الكلي العراقي في سعر صرف الدينار	
العراقي باستعمال انموذج FMOLSللمدة ١٩٩٠-	
(٢٠١٥	
مجلة	نوع الدراسة

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في سعر الصرف فضلاً عن معرفة تأثير التجارة الخارجية السلعية (عدا النفطية) في العراق بسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها عدم صحة تعويم العملة المحلية في ظل انفتاح اقتصادي غير مسيطر عليه اذ ان التعويم يتطلب نظاما اقتصاديا قويا من اجل السيطرة على التشوهات التي يمكن ان تحدث في الاسعار

٦- اسماعيل ،ايمان ابر اهيم ،فرج، ماردين محسوم، بيلال، احمد طه ،١٩، ٢٠١/العراق

، دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على	عنوان الدراسة
سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة ٢٠٠٤-	
(۲۰۱۸	
مجلة	نوع الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (٢٠٠٢-٢١٨) ، ومن خلال هذه الدراسة تم قياس اثر كل من

(مزاد العملة الاجنبية ، العرض النقدي ، الازمة المالية العالمية ، عدم الاستقرار الامني) في سعر صرف العملة العراقية ، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي ، اذ تم تقدير النموذج باستعمال طريقتي (ARDL) و (OLS) . ومن النتائج التي توصل اليها ، يتبين ان مزاد العملة الاجنبية اسهم في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي ، واثر العرض النقدي (M1) سلبا في سعر صرف الدينار العراقي في الدينار العراقي أن الترض النقدي (M2) بسعر صرف الدينار العراقي في الفترات الحالية وفترات سابقة ، بحيث ان اثر في فترة حالية كان ايجابيا بمعنى ان زيادة المعروض النقدي اسهم في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي ، بينما اثر العرض النقدي في مدة سابقة (LM2) كان سلبيا واسهم في تدهور سعر صرف الدينار العراقي .

وتختلف الدراسة التي تناولتها الباحثة عن الدراسات السابقة التي جرت الاشارة اليها بانها تناولت موضوع التغيرات الرسمية لسعر الصرف واثارها في الاقتصاد العراقي بمعنى ان الدراسة تركز على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة في تحديد سعر صرف عملتها مقابل الدولار الامريكي وان هذه السياسة المتخذة يجب ان تكون مدروسة ومصممة بصورة دقيقة وبما يتلاءم والاوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي اي ان التركيز لا ينصب على التغيرات التي في سعر الصرف في سوق الصرف التلقائي وتأثيرات العرض والطلب في سعر الصرف وانما القرارات الرسمية التي تؤدي الى رفع سعر الصرف او تخفيضه وهذا ما حصل فعلياً خلال مدة الدراسة اذ اتخذت الدولة اجراءات برفع سعر الصرف منذ التغير السياسي ولغاية عام ٢٠٢٠ ولكنها عادت وقامت بخفض سعر الصرف في نهاية هذا العام وبداية عام ٢٠٢٠ وقد ادت هذه التغيرات الى اثار اقتصادية بعضها كان ايجابياً اما بعضها الاخر فكان سلبياً وهذا ما جرى توضيحه خلال فصول الدراسة .





الفصل الاول

الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

المبحث الاول مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف

المبحث الثاني المبحث النقدي الدولي المبعار الصرف في النظام النقدي الدولي

المبحث الثالث مبررات تغيير سعر الصرف واثارها الاقتصادية





المبحث الاول

مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف:

يؤدي سعر الصرف دورا بالغ الاهمية في توطيد العلاقات التجارية الخارجية بين دول العالم ولقد جاءت في شأنه عدة مفاهيم وصيغ متنوعة هذا الى جانب اهتمامات بالعمليات التي تتم في مختلف اسواق الصرف التي تتحدد فيها اسعار العملات ، ويدرك معظم افراد المجتمع ومؤسساته اهمية سعر الصرف في دولة معينة الا انهم لا يدركون ادراكاً كاملاً او رؤية واضحة حول سبب اهمية سعر الصرف واسباب تغيره . ويتحدد سعر الصرف مثله مثل باقي السلع والخدمات من خلال جانبي العرض والطلب اي على وفق النظرية العامة للأسعار ويحدث هذا التحديد لأسعار الصرف في سوق الصرف الاجنبي اذ يجري تبادل العملة المحلية بالعملات الاجنبية الاخرى لتسوية المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي . ويجد سعر الصرف بذلك فكرة وصيغة بأنه اداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي .

اولا: مفهوم سعر الصرف وانواعه

١ ـ مفهوم سعر الصرف

ولقد تعددت المفاهيم والصيغ المتعلقة بمفهوم سعر الصرف باختلاف النظم الاقتصادية ومراحل التطور التي شهدتها فضلاً عن الاختلاف في وجهات نظر الباحثين والاساليب المستخدمة في تحديد سعر الصرف وسوف نتطرق الى مفاهيم وانواع سعر الصرف في الادبيات الاقتصادية المختلفة.

يعرف سعر الصرف بانه نسبة التبادل بين وحدة النقد الاجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى ادق فان سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء او بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة اخرى (الحمزاوي ، ٢٠٠٤). ويعرف ايضاً بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي أو ينظر الى سعر الصرف على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (نعمة ، ٢٠١١، ١٥). يمكن ان يعرف على انه العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة اخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف . كذلك يمكن مبادلة العملات غير القابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء (هالوود ،ماكدونالد ، ٢٠٠٧، ٣٩). وكذلك يعبر عن سعر عن سعر

الصرف بعدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية الى اخرى اجنبية وهو بهذا يجسد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات، فضلاً عن كونه وسيلة مهمة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الصناعات التصديرية وتكلفة المواد المستوردة ومن بعد ذلك على التضخم والناتج والعمالة وهو فضلاً عن ذلك يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف (قدري ،٢٠٠٣، ١٠). ومن خلال ما سبق، توصلت الباحثة ان سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر احدى العملات بدلالة اخرى والذي يتم على اساس المبادلة.

٢- انواع سعر الصرف:

يشكل سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي ، كما لسعر الصرف دورٌ بارزٌ في التأثير بالقدرة التنافسية للاقتصاد ، وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم ، ووضعية ميزان المدفوعات ، والنمو الاقتصادي وغيرها ، وبالاعتماد على سعر الصرف يمكن تحديد اسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الاجنبية في الداخل ، من اجل قيام التجارة بين مختلف البلدان .

أ- سعر الصرف الاسمي: تقوم الدول بتحديد اسعار صرف عملاتها على وفق النظرية الاقتصادية وحسب انظمة الصرف السائدة في تلك المدة الزمنية وهذا التحديد للسعر هو ما يطلق عليه سعر الصرف الرسمي و "يعتبر سعر الصرف الاسمي بمثابة معدل التبادل لعملة دولتين". اي عندما نتطرق الى سعر الصرف بين دولتين ، يشار في العادة الى القيمة الصافية او بمعنى أخر عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية (صندوق النقد العربي ، ٢٠٢٢). وهو مقياس لقيمة عملة احدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة دولة اخرى ، تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما .ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة (قدري ، ٢٠٠٢ ، ٢٠١٤). وسعر الصرف الاسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

ب- سعر الصرف الحقيقي: ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه "نسبة المستوى العام للأسعار في الداخل P الى نظيره في الخارج *P عندما يعبر عنهما بعملة مشتركة اي كلاهما بالدينار" (علي ، ٢٠١٥، ٤). ان اسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار في الدولتين وكذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتمويل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى اسعار الدول ومن ثم فهو يقيس القوى الشرائية للسلع والخدمات الاجنبية (دانيالز،فانهور ، ٢٠١٠، ٢٠). وهناك سعر صرف حقيقي توازني " ويتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي وفي الوقت نفسه التخصص الامثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار" (هالوود، ماكدونالد ،٢٠٠٧).

ج- سعر الصرف الفعلي: هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل اثنين او اكثر من العملات. وتعني عملية الترجيح اعطاء تركيز اكبر على العملات الاكثر اهمية في سلة العملات ، وتركيز اصغر على العملات الاقل اهمية في هذه السلة. ويمكن ان يعرف بأنه مستوى التغير في سعر الصرف لعملة ما مقابل عدد من العملات الاجنبية في مدة زمنية معينة ، ويبين من خلال هذا النطور الحاصل لعملة بلد ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الاخرى (دانيالز، فانهور، ۲۰۱۰، ۷۰). ويوضح التغير في هذا المؤشر ارتفاع او انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الاخرى أذ تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الاساس ، البلدان المتعامل معها ،الاوزان المعتمدة في تكوين السلة (عبد الحميد ، ۲۰۱۳، ۲۰).

ويحدد سعر الصرف الفعال القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعرف من خلال تعريفيين:

1- سعر الصرف الفعال الاسمي: انه رقم قياسي تعادل قيمته في سنة الاساس %100 لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مرجحا بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات او نصيب التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسين.

٢- سعر الصرف الفعال الحقيقي: وبهذا المعنى تعد طريقة قياسه لقياس القوى الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية (محمود ، ٢٠٠٠).

د- سعر الصرف التوازني: هو ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة. وتحدد قوى العرض والطلب وضع التوازن في السوق لسعر صرف عملة معينة (دانيالز، فانهوز، ٢٠١٠، ٢، ٢٠١٠). ويمثل سعر الصرف التوازني

سعرا متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي ، اي ان سعر الصرف التوازني *et يمثل توازنا مستديما لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي ، ومن ثم فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية اعتيادية وطبيعية غير مختلفة . أن الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي ، وتبعده عن مستواه التوازني تنشأ أذ الصدمات الاسمية في الاساس من عدم استقرار الطلب على النقود ، والذي يظهر على هيأه تغيرات في مدى اقبال الوكلاء الاقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الادوات المالية او التذبذبات في مستوى ثقة بالعملة، بينما تؤثر الصدمات الحقيقية في المستوى التوازني والتي تنشأ عن الجانب الحقيقي للاقتصاد وقد تتضمن تغيرات في معدل التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في اسعار الصادرات واسعار الواردات) والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات او تغيرات في نمو الانتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين ، واثار العوامل المناخية في الانتاج الزراعي ، وتأثير تدفقات رؤوس الاموال الداخلة في جانب العرض في الاقتصاد ، وتداعيات تحويلات العملة من الخارج على الطلب المحلى ، في ظل ثبات اسعار الصرف ومرونة الاجور والاسعار ويمكن للاقتصاد ان يتكيف مع الصدمات الحقيقية والاسمية دون تكلفة كبيرة من حيث الناتج فحين تتكيف الاسعار والاجور مع مستويات التوازن السوقية الجديدة تنتفي الحاجة الى تحرك سعر الصرف لتعديل الاسعار النسبية (صندوق النقد الدولي،٢٠٠٣) . ويمكن القول على وفق نظرية الاسعار أن سعر الصرف التوازني يبقى مستقرا مالم تتغير العوامل المؤثرة في جانب الطلب او العرض او كليهما بالعملة المعنية في سوق الصرف الاجنبي .

ه- سعر الصرف السوقي (الموازي): وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية الى اخرى ، ومن عميل الى اخر ،كما انه سعر غير ثابت وغير معلن رسميا بل يتم اعلانه بشكل شخصي مما يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف موازي في الوقت نفسه للعملية نفسها ف (NEZEYS,1993,12).

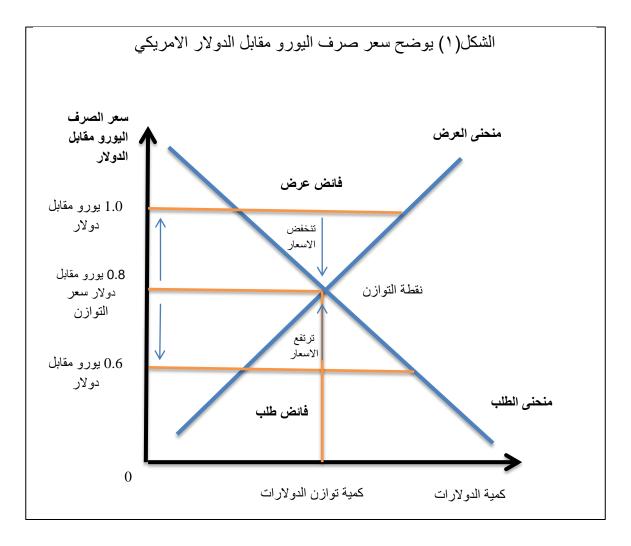
ثانيا: سوق الصرف الاجنبي ووظائفه:

1- مفهوم سوق الصرف : يعرف سوق الصرف عموما على انه السوق الذي تباع فيه وتشترى منه العملات الوطنية للدول المختلفة احدهما بالأخرى" (يونس،٢٠٠٧، ٢١٢). ويعرف ايضا انه"عبارة عن نظام المصارف الخاصة (البنوك) ، والمتعاملين في الصرف الاجنبي brokers والسماسرة brokers، والبنوك (المصارف) central banks

القطاع العائلي والشركات والحكومات بشراء وبيع الصرف الاجنبي لأي عملة دولة اخرى (دانيالز، فانهوز، ٢٠١٠ ، ٦٢).وسوق الصرف الاجنبي ليس كغيره من الاسواق المالية او التجارية اذ انه ليس محددا بمكان معين يجمع بين البائعين والمشترين وانما يتم التعامل في سوق الصرف الاجنبي عن طريق اجهزة التليفون ،والفاكس ،والتلكس داخل غرف التعامل بالصرف الاجنبي (Daelig Roams) في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية مثل (نيويورك، لندن ،طوكيو، فرانكفورت، تورنتو، بروكسل، البحرين) واصبحت معظم الاسواق ايضاً يتم التعامل فيها عن طريق الوسائل الالكترونية ووسائل الاتصال الاخرى ، حتى السوق التجارية ايضاً والسوق المالية (صادق، ١٩٩٧، ١٢١). ويعرف سوق الصرف الكفوء بانه ذلك السوق الذي يكون به رد فعل الاسعار للأوراق المالية المتداولة فيه اتجاه المعلومات والبيانات المالية الاقتصادية والمعلومات الاخرى المؤثرة والمتاحة للمتعاملين في السوق سريعة (التميمي، ٢٠١٩). ويعرف ايضا بأنه السوق الذي تعكس فيه الاسعار جميع البيانات المتاحة . ويقوم هذا السوق على افتراض ان جميع العاملين والمشاركين في السوق قد حصلوا على البيانات ، التي تشمل البيانات الاقتصادية الحالية والمتاحة مثل الافصاح عن العجز والفائض في ميزان المدفوعات ،وعجز الموازنات ومعدل التضخم الاقتصادي وغيرها (العامري، ٢٠١٠، ٢٦٧). ويتألف السوق من عدد كبير من البنوك التجارية والبنوك الاجنبية العاملة في بريطانيا فضلاً عن الوسطاء الذين يختصون في اجراء العمليات بين البنوك العاملة داخل لندن فقط وتتصل البنوك بعضها مع البعض ومع الوسطاء بأجهزة التلفون والفاكس حيث يكون في كل بنك غرفة او اكثر مخصصة للتعامل بالعملات الاجنبية حيث يجلس عدد من المتعاملين حول المكتب المزود بعدد كبير من اجهزة التلفون واجهزة تلكس والفاكس ،واجهزة المعلومات ويوفر في هذه الغرفة عادة اجهزة تلفون واجهزة تلكس تربط البنك مع الوسطاء مباشرة حتى تسهل مهمة المتعاملين (عمار ، ٢٠١٤، ١٩).

٢- الطلب والعرض في سوق الصرف الاجنبي:

يتحدد سعر الصرف بين الدولار الامريكي واليورو مثلاً في سوق الصرف الاجنبي وهو السوق الذي تتم من خلاله مبادلة الدولار باليورو ويمكن استخدام آلية العرض والطلب لتوضيح عمل هذا السوق وكما موضح في الشكل (١) الاتي :



المصدر: وسلفان ،ارثر ، ام شفرين ،ستيفن ،بيريز، ستيفن ج، ٢٠١٤،الاقتصاد الكلي المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات ، ، لبنان ، للنشر بيروت ، ٢٠٥-٥٠٠

يمثل منحى العرض الكمية المعروضة من الدولار التبادل مع اليورو فالأفراد والشركات الراغبون في شراء السلع والاصول الاوربية سيحتاجون الى استبدال الدولار باليورو. وقد تم رسم منحى العرض في ظل الافتراض ، ان مع تراجع سعر اليورو، يرتفع اجمالي الانفاق على السلع والاصول الاوربية .ولهذا ينحدر منحنى العرض الى الاسفل فمع ارتفاع قيمة الدولار يزداد المعروض منه في سوق العملة للمبادلة مع اليورو. اما منحنى الطلب ، فيمثل الكمية المطلوبة من الدولار مقابل اليورو. فالأفراد والشركات في اوربا الراغبون في شراء السلع او الاصول الامريكية يجب ان يستبدلوا اليورو بالدولار .ونضرب مثالا لتوضيح ذلك نفترض ان هناك اسرة المانية ترغب في زيارة مدينة عالم ديزني في فلوريدا في هذه الحالة يجب ان تقوم باستبدال اليورو مقابل الدولار . ومع تراجع قيمة الدولار الامريكي سوف تصبح قيمة الدولار منخفضة مقابل اليورو. وهذا ما يجعل السلع والاصول الامريكية ارخص بالنسبة للأوربيين وهذا يدفعهم الى شراء المزيد من الدولارات مقابل يورو واحد . ومع انخفاض قيمة السلع

الفصل الاول: الاطار النظرى لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

والاصول الامريكية بالنسبة للأوربيين فمن المرجح ان يقوم الكثير من الاوربيين باستبدال اليورو بالدولار. ولذلك سوف ينحدر منحنى الطلب على الدولار مقابل اليورو الى الاسفل، فأجمالي الطلب على الدولار سيرتفع مع تراجع سعر الدولار او انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو. ويتحقق مستوى التوازن في سوق الصرف الاجنبي عندما يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض. وقد يتحقق التوازن من خلال الشكل في الاعلى عند سعر صرف Λ , بيورو للدولار ، فعند هذا السعر ، كانت الرغبة في مبادلة الدولار باليورو مساوية تماما للرغبة في مبادلة اليورو بالدولار . ولذلك يصبح السوق في حالة توازن ، ويصبح سعر اليورو مقابل الدولار Λ , 1 دولار

سعر اليورو مقابل الدولار عند التوازن:

$$^{\wedge}$$
 المولار = $^{\wedge}$ المورو للسوول $^{\wedge}$ = $^{\circ}$ المورو $^{\wedge}$ الميورو $^{\wedge}$

واذا افترضنا ان قوى العرض والطلب بين الدولار واليورو قد تغيرت فاذا ارتفع سعر الصرف(e) في هذه الحالة فان الدولار يمكن ان يشتري المزيد من اليورو وبمعنى اخر فان سعر الدولار مقابل اليورو قد ارتفع ولتوضيح ذلك نأخذ مثال نفترض ارتفع سعر الصرف من Λ , ورو للدولار الى 1 يورو للدولار في هذه الحالة ، سوف يتراجع سعر اليورو من Λ , دولار الى 1 دولار مقابل 1 يورو.

أ- عند ارتفاع قيمة الدولار

واذا افترضنا تراجع سعر الصرف من ٠,٠ الى ٦,٠ يورو للدولار ، وهذا يعني انخفاض سعر الدولار مقابل اليورو . وفي هذه الحالة سوف ترتفع قيمة كل يورو ، وسيرتفع سعر اليورو من ١,٢٥ دولار الى ١,٦٧ دولار

ب- انخفاض قيمة الدولار:

٣- وظائف سوق الصرف الاجنبى:

في اغلب دول العالم تؤدي العملة العديد من الوظائف في داخل الدولة في المقابل تكون العملة غير قادرة على القيام بهذه الوظائف خارج الدولة وذلك لتمتع العملات المختلفة بالقبول العام. يؤدي سوق الصرف الاجنبي دوراً مهماً اذ يمكن العملات من القيام بوظائفها خارج الدولة ويمكن تقسيم الوظائف الاساسية لهذا السوق بما يلي (المرزوك ،بدون سنة ، ٦١).

أ- عملية المقاصة: اذ تسمح هذه العملية بنقل القوة الشرائية من دولة الى اخرى ومن عملة الى اخرى، وفي سبيل ذلك يستخدم السوق العديد من الوسائل المعروفة، والتي تختلف فيما بينها من حيث النوع، والقيمة والخصائص المتميزة (عوض الله، ٢٠٠٤، ٤٥). وتعتمد عملية المقاصة بوصفها احدى وظائف السوق على الربط بين المتعاملين في جانبي سوق الصرف الاجنبي اذ يمثل المتعاملين في جانب الطلب على العملة الاجنبية المستوردون والسياح المواطنون والمستثمرون في الخارج اما جانب العرض اي يعرضون العملة الاجنبية منهم المصدرون والسياح الاجانب والمستثمرون في الداخل (جيربر، ٢٠١٣، ٢٣٧). فسوق الصرف يعمل كبيت مقاصة لأنه يجمع بين البائعين والمشترين لكل عملة وطنية وتنفيذ كل عمليات صرفها بسرعة وبكفاءة وفي العمليات اليومية تتم معظم المبادلات عبر شراء وبيع ودائع مصرفية بالعملات المختلفة فضلا عن التعامل بالنقود الورقية والمعدنية وادوات ودوات

ب- المراجحة: تعني المراجحة القيام بشراء العملات من السوق اذ تكون قيمة العملة منخفضة وبيعها في وقت واحد في سوق اخر اذ يكون السعر في السوق الثاني مرتفعاً وذلك من اجل تحقيق ربح (الحسيني، ١٩٩٩، ١٨٠). وتحصل هذه العملية عندما يحدث اختلاف في اسعار عملة معينة في بعض الاسواق المختلفة في ان واحد وفي النهاية تحقق هذه العملية التوازن بين اسعار الصرف في اسواق العملات الاجنبية فعلى سبيل المثال لوكان سعر الصرف للجنيه الاسترليني مقابل الدولار الامريكي هو ٢,٧٠\$ في بورصة نيو يورك وسعره في لندن٩٠,٢\$ ففي هذه الحالة يقوم المستثمر بشراء الجنيه الاسترليني الذي سعره يساوي ٢,٧٠ \$ في نيو يورك ومن ثم يقوم بعملية البيع في الحال عند سعر يساوي٩٥,٢\$ لكل جنية استرليني في

بورصة لندن وبذلك سوف يحقق ربحاً مقداره ٠,٢٥ لكل جنيه (شهاب ، ١٩٩٦، ٢٤٤) .وقد تكون المراجحة ثنائية اي عمليتين وسوقين او ثلاثية او رباعية ...الخ

ج- الائتمان: يقوم سوق الصرف الاجنبي بتوفير الائتمان المصرفي عن طريق البنوك التي يتعامل معها وتقوم هذه البنوك بمنح القروض الى المصدرين والمستوردين بعد اجراء عمليات البيع والشراء فضلاعن الى ان هذه البنوك تقوم بعملية تمويل رأس المال الطويل وقصير الامد(العابدي، ٢٠٠٥، ٤٠).

د- التغطية وتجنب المخاطر: يتم اللجوء الى هذه العملية وذلك من اجل تجنب مخاطر الصرف الاجنبي نتيجة احتمال انخفاض سعر الصرف وذلك من خلال القيام بعملية بيع العملة بالأجل هذه الطريقة سوف تحافظ على قيمة العملة الاجنبية اتجاه العملات الاخرى لو انخفضت قيمة العملة الاجنبية.

ثالثا: نظريات سعر الصرف

1- نظرية تعادل القوى الشرائية: تنسب نظرية ودمها في عشرينات القرن الماضي. الى الاقتصادي جوستاف كاسل J-CasseL الذي قدمها في عشرينات القرن الماضي. ويتمثل الاساس النظري لهذه النظرية بأنه يجب ان نكون قادرين على شراء السلة نفسها من السلع في اي دولة مقابل المقدار نفسه من العملة. وقد تم استخدام نظرية تعادل القوة الشرائية كنظرية للمستوى العام للأسعار اذا افترضنا ان سعر الصرف ثابتا ، وكانت الدولة موضع الاهتمام دولة صغيرة ،عندها الاسعار الاجنبية تحدد الاسعار المحلية. وقد تم استخدام نظرية تعادل القوة الشرائية على نطاق واسع كنظرية لسعر الصرف(هالوود وماكدونالد ،٧٠٠ ، وتفترض هذه النظرية بأن القيمة الاسمية للصادرات من السلع والخدمات في الاجل الطويل تميل للتعادل مع القيمة الاسمية للاستيرادات ولكي يحدث ذلك ، يجب ان تتساوى مستويات الاسعار النسبية لـدولتين (مقاسـة بعملـة معينـة) مـع معـدل التبـادل الـدولي رسيجل،١٩٨٧ ، مـ٦٥).

وتفسر فكرة هذه النظرية من خلال صيغتين هما :-

ا- الصيغة المطلقة: طبقا للطبيعة العامة لمبدأ تعادل القوة الشرائية تدرس هذه الصيغة العلاقة بين الاسعار من ناحية ، وإسعار الصرف من ناحية اخرى ويطلق عليها بالصيغة المطلقة

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

لتعادل القوة الشرائية وذلك لأنها تتعامل مع مستويات الاسعار المطلقة (دانيالز ،فانهوز، ٢٠١٠،، ويمكن التعبير عن الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية بالأتي

p=s×p*

حيث ان:

P:- مستوى الاسعار المحلية

*P: مستوى الاسعار الاجنبية

S :- سعر الصرف

ومن ثم فان سعر الصرف للعملة المعنية يساوي الاسعار المحلية مقسومة على الاسعار الاجنبية $\frac{P}{P^*}$ وبعبارة اخرى وهي ان مستوى الاسعار المحلية المعبر عنها بالعملة الوطنية يجب ان تتساوى مع مستوى الاسعار الاجنبية المعبر عنها بالعملة الوطنية ، وهذا يعرف بقانون السعر الواحد. وقد واجهت هذه الصيغة من النظرية مشكلات عملية واوجه قصور ادت الى ان توجه اليها انتقادات عديدة اهمها

1- وجود مشكلات في تطبيق الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية على جميع السلع والخدمات في الدولتين وهي ان الناس في البلدين قد يستهلكون مجموعات مختلفة من السلع والخدمات.

٢- مستويات الاسعار في الدولتين قد تكون مبنية على اسعار سلع مختلفة ، وهو ما يعني ان
 حجة المراجحة التي تقف وراء شرط التعادل المطلق للقوة الشرائية قد لا يمكن تطبيقها ،
 فالمراجحة قد لا تقوم بالربط الفعلى بين اسعار كلتا المجموعتين من السلع

٣- تتضمن الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية ان سعر الصرف الحقيقي يعادل دائما واحداً فاذا كان الناس في دول مختلفة يستهلكون سلعا وخدمات بنسب مختلفة proportions، فمن غير المرجح ان يكون الوضع على هذا النحو (دانيالز، فانهوز، ٢٠١٠، ٩٣).

٤- ان هذه النظرية هي اقرب الى البديهية لأنها تعبير رياضي عن قانون السعر الواحد الذي يتضمن تحقيق سعر واحد لكل السلع اذا ما ازيلت كل الحواجز امام السوق.

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

• هذه النظرية لم تفسر عوامل تحديد مستوى سعر الصرف في سنة الاساس وانما تأخذه كأمر معطى .

7- هذه النظرية تركز على العوامل النقدية في تحديد سعر الصرف في حين ان هناك عوامل حقيقية وبنيوية تقف وراء حركة اسعار الصرف مثل حركة رؤوس الاموال ووضع الميزان التجاري ونسب التبادل التجاري(امين، ٢٠٠٨، ٣١٥).

ب- الصيغة النسبية للنظرية تعادل القوة الشرائية: تعرضت نظرية تعادل القوة الشرائية بصيغتها المطلقة الى العديد من الانتقادات وأوجه القصور مما دفع العديد من الاقتصاديين الى اجراء تعديل للصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية وتم الوصول الى الصيغة النسبية. وان التفسير النسبي لهذه النظرية على وفق عبارة بلاسا (Balassa)* فأنها تحدد سعر الصرف التوازني في فترات التضخم المفرط فسعر الصرف هو الانعكاس لمعدلات التضخم السائدة في فترات التضخم (الدويري، ملاوي ،١٩٥٥، ١٩٤٥). ولقد استطاعت الصيغة النسبية لسعر حالات التجارة الدولية المقيدة بالرسوم الجمركية وتكاليف نقل السلع. واوضحت ان سعر الصرف يرتفع كلما تجاوز معدل التضخم المحلي معدل التضخم الخارجي والعكس صحيح (الافندي، ٢٠١٢، ٢٥٧)). ان الصيغة النسبية تركز على التغيرات في الاسعار بدلا من مستويات الاسعار المطلقة . لذلك فهي تربط بين معدلات التضخم في الدولتين وبين معدل التغير في سعر الصرف ، ولذلك يمكن اشتقاق الصيغة النسبية من خلال الصيغة المطلقة بالتزكيز على التغيرات في الاسعار والتغير في سعر الصرف .

$\%\Delta S = \%\Delta P - \%\Delta P^*$

وتستخدم الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية كدليل على التغييرات في سعر الصرف، يتضمن التغيير في سعر الصرف ما يعادل الفرق بين التغييرات في الاسعار بين اثنين من الاقتصادات، ويستخدم الاقتصاديون النسبة المئوية للتغيير في الرقم القياسي للأسعار كمقياس للتضخم، اذ يستخدم الرمز TT للإشارة الى معدل التضخم في الولايات المتحدة بوصفه النسبة المئوية للتغيير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

*قدم بيلا بلاسا وبول سامو يلسون صياغة حول نظرية تعادل القوة الشرائية عند مقارنة مشتريات الاسعار عبر الدول من الناحية التجريبية اذ تشير الفكرة الى ان مستوى الاسعار المطلق بين الدول يتناسب طرديا مع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي.

ويستخدم الرمز *TT للتعبير عن معدل التضخم في بريطانيا ، والمقدار ΔS للإشارة الى معدل الارتفاع او الانخفاض في قيمة الدولار الامريكي بالنسبة للجنية الاسترليني (دانيالز ، فانهور ، ٢٠١٠، ٩٤) .

ومن ثم يمكن اعادة كتابة الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية كما يلى:

%∆S=TT-TT*

يمكن الحصول على مقدار الارتفاع او الانخفاض في قيمة عملة ما من خلال الفرق بين معدلات التضخم في البلدين موضع الاهتمام

٢- نظرية ميزان المدفوعات:

ان نظرية ميزان المدفوعات تخص عالما تسوده اسعار صرف ثابتة نظرا لان العالم قد تبني قاعدة الذهب او لان الدول تستخدم عملة ورقية ولكن تحكمها اتفاقية للحفاظ على اسعار صرف ثابتة ففي الحالة الاولى تقوم الدولة بتثبيت سعر صرف عملتها عن طريق تسعير عملتها مقابل الذهب فمثلا ،كان الجنية الاسترليني الانجليزي يستخدم في شراء كمية من الذهب اكبر اربع مرات مما يشتريه الدولار. وبذلك يكون سعر صرف الدولار بالجنية الانجليزي اربع مرات الى واحد. واذا اراد الامريكيون شراء سلع بريطانية كان عليهم ان يبيعوا دولارا للحصول على الجنيه اولا. ولكن زيادة بيع الدولار مقابل الجنيه تميل الى رفع قيمة الجنيه الى ما هو اعلى من ٤دولارات للجنيه. لذلك كان لصالح الامريكيين مثلا شراء الذهب وبيعه مقابل الجنيه بالسعر الرسمى. اما عملية شحن الذهب بدلا من الدولار فقد حافظت على سعر الصرف الرسمي عند حوالي ٤: ١ ولكنها خفضت القاعدة النقدية الامريكية في حين زادت القاعدة النقدية في بريطانيا . ويحصل العكس عندما يزيد الطلب الانجليزي على السلع الامريكية. اما الحالة الثانية وهي قاعدة النقود الورقية التي تعمل بدلا من قاعدة الذهب و بالطريقة نفسها على شرط ان تحدد السلطات النقدية في كل دولة كمية النقود القومية المتداولة وان سعر الصرف يتحدد على اساس الرصيد النقدي للدولة الذي يرتبط بالفائض او العجز في ميزان مدفوعاتها ففي حالة الفائض يزداد الرصيد النقدي وفي حالة العجز يتقلص الرصيد النقدي للدولة اي ان دولة الفائض يزداد الطلب على عملتها مما يؤدي الى ارتفاع قيمة عملتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف والعكس في حالة العجز . وإذا افترضنا وجود اتفاقيات دولية للحفاظ على اسعار

الصرف ثابتة بين الدول وان تقوم البنوك المركزية بشراء النقود الاجنبية مقابل النقود المحلية حسب اسعار الصرف الثابتة ، لذلك سيؤدي تدفق النقد من الدول التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها الى تقليل عرض النقود المحلية في هذه الدول والى زيادة عرض النقد في الدول التي تواجه فائضا في ميزان المدفوعات . اما مستوى الاسعار الدولي والمقاس بإحدى العملات سيتحدد بالطلب الدولي على النقود وعرضها .اذا افترضنا ثبات عرض النقد الدولي فسيؤدي النظام في النهاية الى التوازن في توزيع عرض النقد الورقي (سيجل ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٧).

7- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف: ان المنهج النقدي يركز على تحديد سعر الصرف في الاجل الطويل، فسعر الصرف يتحدد على وفق التوازنات النقية التي تحدث في اسواق النقود، وهذا لا يتطلب بالضرورة وجود تبادل سلعي تجاري، بين الدول فيمكن تحديد سعر الصرف على وفق تفاعل الاحداث في اسواق الاوراق المالية. ان هذا لا يعني لأي سبب كان اهمال دور سوق السلع في تحديد سعر الصرف، فلا شك ان هذا السوق له اثر في سعر الصرف وهو اثر غير مباشر يتم من خلال تغيرات الطلب على النقود. فمثلا حالة زيادة الطلب على السلع الوطنية التي تؤدي الى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع الطلب على السعر الصرف. ولقد اهتم المنهج النقدي بمحددات المستوى العام للأسعار والتي تؤثر على مسار سعر الصرف. اذ يعامل النموذج الاسعار كمتغيرات داخلية وليست متغيرات خارجية كما هو الحال في نظرية تعادل القوة الشرائية (الافندي ، ٢٠١٢، ، ٣٦١). قدم المنهج النقدي نموذجا بصورة أنية ،يتكئ المنهج النقدي على الشروط التي تفرضها النظرية الكمية في الطلب على النقود القائمة على اساسيات معادلة التبادل ، اي ان المنهج يؤكد العلاقة الطردية بين تغيرات كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار ومن ثم سعر الصرف.

النموذج النقدي في تحديد سعر الصرف:

يتكون النموذج النقدي من مجموعة المعادلات النقدية الاتية:-

١- معادلة السعر الواحد (الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية)

$$E=\frac{P}{Pf}.....$$

٢- التوازن النقدى في الاقتصاد الوطني: عرض النقود= الطلب على النقود

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

 \overline{y} ,r) (M=P.L.....

٣- التوازن النقدي في الاقتصاد الاجنبي

 $Mf=Pf.Lf(\overline{y}fr.....$

٤- التشغيل الكامل للموارد

$$y=\overline{y},yf=\overline{y}f$$
 4

٥- الحرية الكاملة لتدفق (انتقال) راس المال بين الدول بما يحقق المرونة الكاملة للاستثمار المالي وتعادل اسعار الفوائد الوطنية والاجنبية

r=rf°

من المعادلتين (٢) (٣) يمكننا الحصول على المستوى العام للأسعار في البلدين

$$P=\frac{M}{L(\overline{y},r)}$$
......

$$Pf = \frac{F}{Lf(\bar{y},rf)}$$
 وكذلك \dots ۷

وتشير المعادلة (٦) و(٧) الى ان المستوى العام للأسعار في كل بلد يتحدد وفقا للتوازن النقدي لكل بلد، ولكن بما ان $\frac{P}{Pf}$ يمكننا ادخال (٦) و(٧) في معادلة (١) لتحصل على المعادلة الاساسية التي تحدد بسعر الصرف وكما يأتي

$$\mathsf{E} = \frac{M.Lf(\overline{y}f,rf)}{Mf.L(\overline{y},r)} \dots \wedge$$

يلاحظ من المعادلة (٨) ان سعر الصرف يتحدد على وفق العرض والطلب النسبي للنقود في البلدين (الاقتصاد الوطني والاقتصاد الاجنبي) اي ان السعر النسبي هو الذي يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب من عملتي البلدين(الافندي ،٢٠١٢، ٣٦٢).

 ٤- نظرية تعادل سعر الفائدة: يعد دور سعر الفائدة في تحديد اسعار الصرف في الاجل القصير ، حاسما اذ تتخلص العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة بشرط تكافؤ الفائدة الذي ينص على ان الفرق بين اى سعرين للفائدة في بلدين يساوى التغير المتوقع في سعر الصرف بين عملتي هذين البلدين. ولتوضيح ذلك نفترض ان لدى احد المستثمرين الخيار بين الاستثمار في بلده والحصول على فائدة بمعدل (i) او الاستثمار في بلد اخر والحصول على عائد بفائدة (i*). اذا كان سعر الفائدة في الخارج اعلى من سعر الفائدة في الداخل ، سوف يكون من الافضل الاستثمار في الخارج ،وهذا لا يعد بالضرورة صحيحا . يمكن تحديد الخيار الافضل من خلال تحركات اسعار الصرف وكذلك خلال فترة الاستثمار (جيربر، ٢٠١٣، ٢٤٧). وعندما يرغب المستثمرون في تحويل عوائدهم المستقبلية الى عملتهم الوطنية ، يجب ان تؤخذ تقلبات سعر الصرف بالحسبان خلال فترة الاستثمار . ولحماية انفسهم من الخسائر غير المتوقعة بسبب تقلبات اسعار العملات يستطيع المستثمرون في الخارج توقيع عقد اجل لبيع الصرف الاجنبي المتحقق من عوائدهم المستقبلية . ويعرف هذا السلوك بمراجحة الفائدة المغطاة وهي طريقة شائعة للاستفادة من فروقات الفائدة مع الاحتراز، موجود في الولايات المتحدة الخيار بين شهادة ايداع يصدر ها مصرف امريكي وبين اخرى يصدر ها مصرف الماني ولغرض التبسيط نفترض ان شهادات الايداع متماثلة ، من حيث التكاليف، مستوى المخاطرة الصفقات و الخ من الخصائص . ان في الولايات المتحدة الامريكية يكون الاستثمار مقوما بالدولار ويدر فائدة بسعر ٣ بالمئة (i) في السنة ، في حين الاستثمار في المانيا يكون مقوما باليورو ويدر عائدا بفائدة 2 بالمئة (*i) ايضا . وفي سنة واحدة ،يحقق مبلغ ١٠٠٠ دولار المستثمر في الولايات المتحدة (٢٠٠٠٠) ، بينما يتحدد العائد على شهادة الايداع الالمانية بناء على سعر الفائدة الثابت وسعر الصرف السائدين بعد سنة من الان. ولقد تواجه المستثمر مشكلة وهي انه غير قادر على معرفة سعر الصرف بعد سنة من الان وفي هذه الحالة يلجأ المستثمرون الى السوق الآجلة اذ يمكن لهم توقيع عقد يضمن لهم مبلغاً محددا من الدولارات مقابل مبلغ من اليورو الذي يحصلون علية بعد سنة عند استحقاق شهادات الايداع.

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واتارها الاقتصادية

ويمكن التعبير عن شرط تكافؤ سعر الفائدة وذلك من خلال المعادلة (جيربر،١٣٠، ٢٠٨). الاتية :-

i-i*≈(F-R) \R

حيث ان F تمثل سعر الصرف الاجل

R تمثل السعر الفوري

*i معدل الفائدة للبلد المحلي

وتعنى هذه المعادلة ان فروقات سعر الفائدة تعادل تقريبا التغير في سعر الصرف

المبحث الثاني

اسعار الصرف في النظام النقدي الدولي

يتولى النظام النقدي الدولي مهمة توفير السيولة مع المستوى الدولي لإنجاز المعاملات الاقتصادية بين الدول مثلما انه من الضروري وجود سلطة نقدية محلية تتولى توفير عرض النقد وسيولة محلية للنشاط الاقتصادي للبلد كذلك فان وجود نظام نقدي دولي يعد شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية من النمو ومن اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ويمكن تعريف النظام النقدي على انه "مجموعة من القواعد والاليات المرتبطة بتنظيم الاوضاع النقدية لمختلف دول العالم بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية متعددة الاطراف ونموها بصورة جيدة واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون ان يترتب على ذلك حدوث ازمات واضطرابات اقتصادية" (الحسيني، ١٩٩٩، ٢١٥). ويعرف ايضا "بأنه مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقات الدولية التي تواجد فيها وسيلة او وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، او باعتبار اخر هو النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي اي ذاك الشيء الذي يستخدم وسيطاً للمبادلات الدولية ومقياساً للقيمة الاجنبية ومستودعا لها او ما يسمى بالسيولة الدولية" (حسن، ٢٠٠٤، ٣٧).

هناك ثلاثة خصائص يتميز بها النظام النقدي الدولي (المرزوك، بدون سنة ، ٧٥) .

الاولى السيولة: - يمكن تعريف السيولة على انها الكمية اللازمة من الاحتياطيات الدولية والتي يتم استخدامها من اجل تصحيح الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات ويمكن للدول ان تعالج الاختلال في ميزان مدفوعاتها عند توافر احتياطيات دولية كافية قادرة على مواجهة العجز واستعادة التوازن

الثانية. التصحيح: - هو العملية التي يمكن من خلالها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات اذ يقوم النظام النقدي الدولي على تقليل التكاليف والوقت الى اقل ما يمكن من اجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

الثالثة. الثقة: تشير الى الادراك بان الية التصحيح تعمل بكفاءة وان الاحتياطيات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة والنسبية.

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

وفي هذا المبحث سيتم استعراض تاريخ ثلاثة من انظمة سعر الصرف المهمة: نظام قاعدة الذهب، ونظام بريتون وودز، ونظام تعويم سعر الصرف

اولا:- اسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب

١- تحديد سعر الصرف

عرف العالم هذا النظام منذ اواسط القرن التاسع عشر اذ اتخذ صفته الدولية بحلول ١٨٥٠ واستمر لغاية عام ١٩١٤ وقد عرفه العالم بأشكال عدة اولها نظام قاعدة بصيغة (المسكوكات الذهبية) ثم عرفه بصيغة (السبائك الذهبية). ويقوم هذا النظام على مجموعة من الاسس اهمها (امين،٣٠٠، ٣٠٠،).

- ١- ان كل عملة معروفه بوزن معين من الذهب
- ٢- يمكن تحويل الورقة النقدية من والى الذهب عند سعر التعادل
- ٣- ان علاقة العملات بعضها ببعض تقوم على اساس ما تحتويه كل منها من الذهب
 - ٤- حرية تصدير واستيراد الذهب
 - ٥- حرية السك والصهر

ان النظام النقدي المعمول به في ظل قاعدة الذهب كان يسمى غطاء الذهب او المعيار الدولي وهو النظام الذي على اساسه يتم تقييم عملة بلد ما ويتلخص في استعمال الذهب كقاعدة لتحديد قيمة العملة، اي تحديد قيمة العملة بوزن معين من الذهب و ان البلد الذي يتبنى هذا النظام يقوم بتحويل اي عملة لديه الى ذهب بعد الموافقة على اعتماد اسعار ثابتة لبيع وشراء الذهب بتلك العملة ويتم تحديد مقدار وزن الذهب الخالص من قبل الحكومة في الوحدة النقدية وضمان تحويل كل الوحدات النقدية الى ذهب عند الوزن المحدد وعلى الحكومة الالتزام بشراء وبيع الذهب في الاسواق المحلية والخارجية وذلك من اجل ضمان حرية تدفق الذهب بين الخزانة والبنك المركزي وبين الاسواق المحلية والخارجية . وان اول دولة تبنت قاعدة الذهب كانت المملكة المتحدة في عام ١٨٢١ وبعد ذلك اتبعها الكثير من الدول العربية، (ال شبيب ٢٠٢٠،) . وفي ظل قاعدة الذهب تحتفظ الدول بالذهب كاحتياطي بدلا من العملات الاجنبية وتبيع احتياطياتها من الذهب مقابل عملتها الوطنية . يؤدي هذا الاجراء الى زيادة المعروض من الذهب الذي يمثل عملة دولية ويبعد خطر انخفاض قيمة العملة الوطنية . أن البلد الذي يبيع

احتياطياته من الذهب يوجد لديه احتمالان. اما ان يستجيب الطلب الى الذهب ويؤدي الى توقف الضغط على العملة الوطنية او ان الذهب يبدأ بالنفاد واذا حدث احتمال الاخير قد يجبر الدولة الى اجراء تخفيض قيمة عملتها ،ويتم من خلال تغير سعر العملة مقابل الذهب ولتوضيح ذلك نفترض ان الدولار الامريكي تم تثبيته عند ٣٥ دولارا للأونصة من الذهب فعند تخفيض قيمة العملة سيتغير سعر الذهب الى اكثر من ٣٥ دولارا لنفترض ٥٠ دولارا وكل اونصة مباعة من الذهب من قبل الولايات المتحدة تعيد شراء كمية اكبر من الدولارات (جيربر،٢٠١٣).

الشكل (٢) قاعدة الذهب بوصفها نظاماً لسعر الصرف

المصدر: - (دانيالز، فانهوز، ٢٠١٠، ١٠٣)

اذ تحدد كل دولة قيمة عملتها مقابل الذهب وذلك من خلال تحديد سعر تعادل للعملة مقابل الاونصة الواحدة من الذهب ومن خلال الشكل نلاحظ ان سعر تعادل الخاص بالذهب (parity) في بريطانيا يعادل (٢٥٢٤) استرليني للأونصة الواحدة من الذهب وان سعر التعادل للذهب في الولايات المتحدة الامريكية هو ٢٠٦٠. دولاراً للأونصة الواحدة من الذهب فان سعر الصرف الامريكي يتحدد من خلال قسمة سعر تعادل الذهب بالباون الاسترليني الذي يساوي ٢٥٠.٤ دولار امريكي ومن ثم تمكن من

تحديد سعر الصرف من العملتين من خلال ربط قيمة كل عملة مقابل وزن معين من الذهب و هو الاونصة الواحدة

٢- حدود تذبذب سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب

ويتأرجح سعر الصرف لأي عملة في ظل هذا النظام بين حدين يعرفان بحد دخول وخروج الذهب، اي ان سعر صرف العملة لا يمكن ان يرتفع او ينخفض عن هذين الحدين ، ويتحقق هذا بشكل تلقائي دون تدخل من اي سلطة اقتصادية وانما يكفي لتحقيق هذا ان تلتزم الدول باتباع اسس نظام قاعدة الذهب، وسنوضح فيما يلى الآلية التي تضمن تحرك سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب بين حدى دخول وخروج الذهب. لو افترضنا ان سعر الباون بالدولار الامريكي ارتفع عن سعر التعادل فعند ذاك على المستوردين في الولايات المتحدة ان يدفعوا اكثر للحصول على القدر نفسه من الباونات لكي يفوا بالتزاماتهم تجاه دائنيهم في بريطانيا، ولكن بما ان لديهم القدرة على الدفع بالذهب ، في ظل نظام قاعدة الذهب فانهم سيجدون ان من الانسب لهم أن يقوموا بالدفع بالذهب ويتحملوا تكاليف شحنة ونقلة الى بريطانيا ، وقد جري تقدير هذه التكاليف فوجد انها تتجاوز ١% من سعر الصرف (وهو ما يسمى بحد خروج الذهب من بريطانيا) من هذا نفهم ان سعر صرف الباون الاسترليني يرتفع في احسن الاحوال عن سعر التعادل مضاف اليه ١ %. كذلك في الحالة المعاكسة لو افترضنا ان سعر الباون بالدولار الامريكي انخفض عن سعر التعادل (سعر التحويل) فعند ذاك يكون بمقدرة المستوردين الامريكان أن يدفعوا أقل للحصول على القدر نفسه من الباونات لكي يفوا بالتزاماتهم تجاه دائنيهم في بريطانيا ، الامر الذي سيضر بالدائنين في بريطانيا ولكن بما ان هناك امكانية الدفع بالذهب ، في ظل نظام قاعدة الذهب فان الدائنين البريطانيين سيجدون ان من الانسب لهم ان يستلموا مستحقاتهم بالذهب، ويتحملوا هم تكاليف شحنه ونقله الى بريطانيا من هذا نفهم ان سعر صرف الباون لن ينخفض في اسوأ الاحوال عن سعر التعادل مطروحاً منه ۱% الذي يمثل حد دخول الذهب الى بريطانية (كنونه ، ۱۹۸۰، ۲۱۷-۲۱۸).

3-انهيار قاعدة الذهب :-

ادى قيام الحرب العالمية الاولى الى خروج دول العالم واحدة بعد الاخرى عن قاعدة الذهب وابطال العمل بالتحويل الى ذهب. وافسح نظام الصرف الثابت الذي خدم على مدة ٣٥ عاماً المكان لنظام التعويم وحافظت الولايات المتحدة الامريكية على قابلية تحويل الدولار الى ذهب. وبوصف ان بقية العملات ، لم تعد قابلة للتحويل فان الدولار قد تحرك عائما مقابلها. لقد

شهدت الحرب العالمية الاولى صعوداً في معدلات التضخم بوصف ان الحكومة قد وجهت سياساتها النقدية لتمويل نفقات الحرب ومن ثم ضرورة ايجاد وسائل للتمويل ،فبدأت بالاتجاه نحو التمويل التضخمي عبر طرح المزيد من العملات الورقية واللجوء الى الاقتراض الداخلي وبذلك بدأت العلاقة بين العملات الورقية المصدرة وحجم الاحتياطيات الذهبية بالاختلال. وكان التضخم في اوربا اعلى منه في الولايات المتحدة الامريكية .ويعود ذلك في جزء منه بسبب دخول الاخيرة الحرب في عام ١٩١٧ وفي جزء اخر بسبب ان رحى الحرب كانت دائرة على الارض الاوربية مما ترك تأثيره في اضطراب عملية الانتاج هناك وتمثلت نتيجة مما سبق بزيادة درجة تنافسية المنتجات الامريكية والنمو السريع للتجارة الامريكية . فضلاً عن ذلك فان قابلية الدولار للتحويل الى ذهب وعدم توافر هذه القابلية لدى العملات الاوربية قد نتج عنها قبول متزايد للأصول المقومة بالدولار والتي مثلت هدفاً للاستثمارات ، وزاد استخدام الدولار في التعاملات الدولية . وبما ان الذهب قد بقى في قلب النظام فان الطلب المتنامي على الدولار قد نتج عنه تدفق داخل متزايد للذهب النهب الى الولايات المتحدة ليضخم احتياطياتها منه .

استمرت معظم الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الاولى بالسماح لعملاتها بالتحرك عائمة وانخفضت اغلب تلك العملات بحدة تجاه الدولار واعتبر التعويم حالة مؤقتة واجهت بريطانيا بعض الكساد بداية العشرينات عندما اعيد تحديد مكافئ الذهب عند مستوى عام ١٩١٣. وعلى النقيض منها فان دول اخرى كألمانيا والنمسا قد عانت من تضخم جامح خلال العشرينات وكانت قد حددت مكافئ ذهب اعلى من مستوى ما قبل الحرب وقد عنى ذلك ان معظم العملات قد خفضت الدولار ، وبقي سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار كما كان قبل الحرب عند ٥٩٠٨.٤ للجنيه .

سارعت الدول الى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في بروكسل عام ١٩٢٠ وفي جنوة عام ١٩٢٠ كانت الدعوة آنذاك هي العودة الى قاعدة الذهب على ان تكون في شكل تطبيق نظام السبائك الذهبية او بمعنى اخر حرية تحويل العملات الورقية الى سبائك ذهبية لاستخدامها على المستوى الدولي شريطة الا يقل مقدار السبائك الذهبية المحولة عن وزن معين . وعاودت انجلترا بالفعل الى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥ وحددت سعرا للجنيه الاسترليني عند مستواه في الفترة السابقة للحرب . وعاودت فرنسا الى القاعدة نفسها عام ١٩٢٨ اما المانيا فقد اضطرت بفعل التضخم وتعويضات الحرب الى القيام بإصلاح نقدي واسع وتغيير عملتها عام ١٩٢٣. وهكذا عاد عدد كبير من الدول الى قاعدة الذهب ولفترة محدودة الى ان حصل الكساد الكبير

عام ١٩٢٩ وخرجت الدول تباعا عن الالتزام بقاعدة الذهب وساعد عدم الاستقرار وفرض معظم الدول مرة اخرى سعر الالزامي لعملتها المحلية (Franciscol.Rivera,518).

وتشير الدراسات الاقتصادية الى ان احدى القوانين الاساسية المترتبة على قيام الحرب العالمية هو النظام العالمي وان الدول الداخلة في هذه الحرب سارعت الى فك ارتباطها بسعر الصرف الثابت لغرض المحافظة على احتياطياتهم من الذهب وبتلك انهار معيار الذهب وحل محله تدبير انتقالي من الاسعار العائمة وفعلا جرى ذكره انفا من المؤتمرات فقد عقد مؤتمر في اوربا عام ١٩٣٢ وقد اسست بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا عدة كتل نقدية متنافسة مثل كتلة الاسترليني وكتلة الدولار وكتلة الذهب على التوالي . وبذلك فان الفترة ما بين الحربين قد انهت التوازن التلقائي الذي غير به معيار الذهب وان يحقق التوازن الداخلي والخارجي اللذين ارساهما ديفيد هيوم والمرتبط بتدفق سعر العملة المسكوكة لم يعد موجوداً وقد دخل عهد تدخل الدولة وادواتها للاقتصاد (غيلبين ، ٢٠٠٤، ١٦١-١٦١).

وقد توصلت الباحثة ان قيام الحرب العالمية الاولى قد انهت النظام النقدي الدولي القائم على غطاء الذهب ومن ثم نظام اسعار الصرف الثابتة الذي تقرر بموجب هذا النظام وان الاجراءات والمؤتمرات التي اتخذت في المدة من عام ١٩١٤ الى ١٩٤٦ كانت مشابهة الى النظام النقدي العالمي الحالي اي حالة من نظام التعويم وان وضع النظام النقدي في حينها لم يكن بالإمكان اطلاق عليه صفة النظام لأنه لم يكن نظاما بالمعنى الحقيقي . وقد قادت هذه الاحداث الى مؤتمر برتن وودز في حزيران من عام ١٩٤٤ (دبليو ، سبرينكل ، ٢٠١٥، ٥٠٩).

ثانيا: - سعر الصرف في ظل نظام بريتون وودز

١- تحديد سعر الصرف

قبل ان تضع الحرب العالمية الثانية اوزارها وتحديداً في حزيران من عام ١٩٤٤ عقد مؤتمر بريتون وودز الذي اسس لمرحلة جديدة من النظام النقدي الدولي وقد حضر المؤتمر ٧٣٠ مندوباً يمثلون ٤٤ دولة من دول الحلفاء ويتمحور نظام بريتون وودز على وفق مقترح هوايت الذي تمخضت عنه مؤسستان ماليتان دوليتان هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكونا بمثابة البنك المركزي للنظام النقدي الدولي الجديد وقد اتفقت الدول بعد ان تحدد قيمة تعهدت الولايات المتحدة بتحويل كل دولار لدى الدول الاخرى الي ذهب على ان تحدد قيمة

الأونصة الواحدة من الذهب بسعر تعادل محدد وهو ٣٥ دولاراً للأونصة وان تحدد كل دولة قيمة عملتها مقابل الدولار وبذلك تصبح كل عملة مرتبطة بالدولار لسعر تعادل محدد والدولار مرتبط بالذهب وعليه سميت هذه القاعدة بقاعدة الصرف بالذهب وعلى اساس تحديد قيم العملات مقابل الدولار يتحدد سعر صرف كل عملة مقابل الدولار ومن ثم مقابل العملات الاخرى وشهدت المدة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٨ اعمال اعادة تعمير أوربا بمساعدات امريكية في اطار اتفاقية القروض "الانجلو امريكية "وخطة مارشال" فتمت التجارة الاوربية الخارجية وباتت أوربا في لهفة شديدة للدولارات الامريكية ،نظراً الى ان امريكا مصدر هم الوحيد للسلع سواء الاستهلاكية ام الرأسمالية ولكن بنهاية الخمسينات كانت الولايات المتحدة الامريكية قد حققت عجزاً في ميزان مدفوعاتها بمتوسط "مليار دولار سنويا في الوقت الذي تمكن الاوربيون من تحقيق فوائض مكنتهم من تكوين احتياطي دولاري .

وفي عام ١٩٦٠ وصلت قيمة دولارات المستحقات الاجنبية الرسمية المستحقة على امريكا حجم مخزون الذهب الامريكي كاملاً تقريبا ،وكان من الواضح ان استمرار ذلك الاتجاه يعني عدم كفاية ما لدى امريكا من مخزون ذهبي لتغطية المستحقات المستقبلية المحتملة وهو ما ادى الحي الخوف من قيام المستحقين بمطالبة امريكا بتحويل الدولارات الى ذهب سيؤدي الى انخفاض قيمة الدولار مقابل الذهب وترتفع قيمة العملات الاخرى بالنسبة للدولار . وبالفعل بدأت حملة الاصول السائلة بالتخلص من الدولارات وشراء الذهب من الاسواق الخاصة (كريانين ، ٢٠١٠، ٢٠١٤) . فضلاً عن شراء العملات الاجنبية وعلى رأسها الفرنك السويسري والمارك الالماني مما دفع اسعار الذهب في الاسواق الخاصة فتجاوزت ٤٠ولاراً للأونصة فقامت امريكا وبعض الدول الصناعية بأنشاء مجمع الذهب في لندن بنهاية عام ١٩٦١ (هدسون، هرندر،١٩٨٧) .

وفي مارس ١٩٦٨ وقعت ازمة كبيرة في اسواق الذهب الخاصة (الحرة) ولم يفلح مجمع الذهب في وقت المضاربات المتصاعدة وخسرت امريكا مليارين من الدولارات لإمداد مجمع الذهب بكميات اضافية لتهدئة السوق. وفي اثناء هذه الازمة انخفض الغطاء الذهبي للدولار الامريكي من ١٠٠% الى ٣١% تقريباً فقد قدرت الارصدة الدولارية بالخارج بحوالي ٣٥ مليار دولار في حين كانت قيمة الارصدة الذهبية في امريكا تعادل ما يقارب من ١١مليار دولار فقط بعبارة اخرى بلغت الاستحقاقات الخارجية على الولايات المتحدة الامريكية ثلاثة اضعاف قيمة احتياطياتها من الذهب (زكي ، ١٩٨٧، ٢٣٢). وهو ما ادى بالبعض للقول بتحول النظام النقدي الدولي من العمل بقاعدة الصرف بالذهب الى العمل بقاعدة الدولار. وبدأ

انفصال السعر في السوق الرسمي عن السعر في السوق الخاصة (نظام طبقتي الذهب) ، اذ تم الاتفاق بين الدول على عدم بيع وشراء الذهب من الاسواق الخاصة اذ يتم تحديد السعر فيها بقوى العرض والطلب ، فوصل سعر الاونصة في الاسواق الخاصة الى ٤٢دولارا للأونصة ، في حين استمر السعر في السوق الرسمي ٣٥دولاراً للأونصة (هدسون ،هرندر،١٩٨٧ ، ٥٩٧). والجدير بالذكر انه في محاولة من صندوق النقد الدولي لحماية النظام النقدي العالمي من الانهيار على اثر الصراعات والخلافات الدولية كان قد قام في عام ١٩٦٧ بابتكار وحدة حقوق السحب الخاصة، لخلق نوع جديد من السيولة الى جانب الدولار وفي عام ١٩٦٩ اتخذ قرارا بإصدار ٥, ٩مليارات وحدة حقوق سحب خاصة توزع على الدول الاعضاء خلال المدة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ (نجرام ، ١٩٧٧ (١٩٨٠ (٣مليارات) عام ١٩٧٧).

٢- انهيار نظام بريتون وودز :-

لقد تأكدت الولايات المتحدة الامريكية انها غارقة تماما في ازمة نقدية حادة خلال عقد الستينات من القرن العشرين، وانها باتت عاجزة تماما عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الرسمية بتبديل دولاراتها على اساس ٣٥ دولارا للأونصة (الملط ٢٠١٣، ٩٩-١٠٠). اعلن الرئيس الامريكي "نيكسون" في ١٥ اب من عام ١٩٧١ ايقاف العمل مؤقتا بتحويل الدولارات الي ذهب او الى اي اصول اخرى، وذلك بدون الرجوع لصندوق النقد الدولي ولا التشاور مع حلفاء امريكا ، كما فرض ضريبة بنسبة ١٠ % على الواردات القادمة الى الولايات المتحدة ، وبقاء الدولار مقوماً اسمياً على اساس السعر الرسمي (وهو ما اسماه بعض الباحثين تعويم سعر الصرف الثابت) (هدسون ، هرندر ۱۹۸۷، ۸۰۰۰) . ولكن هذا الوضع لم يصمد فتم تخفيض قيمة الدولار في السوق الرسمي مرتين ، الاولى في ديسمبر ١٩٧١على وفق اتفاقية " السموثيان ليصبح سعر الدولار ٣٨ دولارا للأونصة لمساعدة امريكا في تحسين ميزان مدفوعاتها مقابل ان تقوم حكومة "نيكسون " بإلغاء ضريبة الواردات التي فرضتها (زكي ، ٢٤٠، ١٩٨٧). فضلاً عن رفع قيمة الين الياباني ومعظم العملات الاوربية مقابل الدولار وباتت الاسعار الجديدة تعرف بالأسعار المركزية بدلاً من الاسعار الرسمية ، وتمت زيادة هامش السماح لأسعار الصرف بالتغير من ١% الى ٢٠,٢% (هدسون وهرندر ١٩٨٧، ، ٨٠٠) . وتم التخفيض للمرة الثانية عام ١٩٧٣ على وفق اتفاقية الثعبان في النفق ، اذ اصبح السعر الرسمي (المركزي) هو ٢٢,٢٢ ٤دولاراً للأونصة (دانيالز وفانهوز،٢٠١٠، ١١٦).

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

وبات نظام تحديد اسعار الصرف دوليا يعرف بنظام التعويم (هدسون وهرندر ١٩٨٧، ، ٨٠٦).

ثالثًا: - نظام التعويم

واجه نظام بريتون وودز اكثر من مشكلة في مجال تطبيقه بوصفه نظاماً نقدياً عالمياً وكانت اولى هذه المشكلات تمثلت بأن النظام لم يكن متناسقاً اي بمعنى ان صندوق النقد الدولي قد يجبر دولة ما تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها على تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لحل تلك المشكلة في حين ان دول الفائض لا توجد مثل هذه المشكلة . والمشكلة الثانية تمثلت بأن النظام جعل قيمة العملات ثابتة مقابل الدولار وان الولايات المتحدة ملزمة بان تبادل الدولار مقابل الذهب لسعر تعادل ثابت كما مر معنا في تفاصيل نظام بريتون وودز وهذا يتطلب ان يكون ميزان مدفوعات الولايات المتحدة متوازناً في الامد الطويل وهذا مالم يحدث من الناحية العملية اذ منذ الستينات من القران العشرين كان ميزان المدفوعات للولايات المتحدة يواجه عجزاً مستمراً مما قضى الى مشكلات في علاقتها مع الدول المرتبطة بعملتها (دبليو ، سبرينكل ، ١٥- ٢٠ ، ٢٥ - ٥٠٠). وقد اصبحت الدول في ظل هذه المشكلات امام خيارين اساسيين هما :

الاول: - السماح بالتدفق الحر (النظيف) (clean float) نسبياً لسعر صرف الدولة. وهذا يعني ان تترك الدولة مبدئيا سعر صرفها لان يتحدد من خلال تفاعل قوى السوق لتحديد قيمة العملة في سوق الصرف الاجنبي.

اما الثاني: - فقد تمثل بتثبيت (ربط) اسعار صرف عملات الدول بعملة دولة اخرى او مجموعة من الدول . وهذا الخيار يجعل نظام سعر الصرف خليطاً محيراً من ترتيبات اسعار الصرف المختلفة وان استخدام مفهوم (نظام) يرد هنا بتصرف كبير اذ انه لا يوجد نظام نقدي عالمي بالمعنى الذي وضعه نظام قاعدة الذهب ونظام بريتون وودز (دبليو، سبرينكل، ٢٠١٥، ٢٠٥٠).

تشير اغلب الدراسات الاقتصادية الى ان الانهيار الحقيقي لنظام بريتون وودز بدأ في عام ١٩٧٣ اذ طبقت العديد من الدول سياسات اقتصادية اتسمت بالتنافر وشهدت اقتصاداتها صدمات داخلية وخارجية وقد بدأت الدول باتخاذ اجراءات متعددة وعقدت العديد من المؤتمرات التي اشرنا اليها في انهيار نظام بريتون وودز ولم يكن نظام الصرف المعوم نظاما رسميا خلال تلك السنه وذلك لان النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي يحظر اسعار الصرف المعومة في حينها (دانيالز، جوزيف ٢٠١٢، ١١٨-١١٩) ، وقد تمخض عن القمة التي دعا

اليها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان التي شملت عدداً من الدول الصناعية (فرنسا ، المانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) اتفاق بين ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وافق فيه الطرفان على نظام اسعار الصرف المعومة الذي صادقت عليه بقية الدول المشاركة . وبناء على ذلك قامت الدول الاعضاء في الصندوق باستكمال هذا النظام ومراجعته وقد اكملت هذه المفاوضات في جامايكا عام ١٩٧٦ وسميت هذه الاتفاقات وبتافاقات جامايكا) accords Gamica وقد بدأت الدول باعتماد التعديل الثاني لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي الذي بموجبه لم تعد البلدان الاعضاء مضطرة الى ربط اسعار صرفها بنظام يشرف عليه الصندوق ، وانما لها الحرية في اعتماد النظام الذي تراه ملائما لها. اذ نصت المادة الرابعة المسلم الأول ،من اتفاقية صندوق النقد الدولي على ما يلي (يدرك كل بلد عضو ان الهدف الاساسي للنظام النقدي الدولي هو تهيئة اطار يسهل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين مختلف البلدان ، ويدعم النمو الاقتصادي السليم ويتعهد بالتعاون مع الصندوق وسائر البلدان الاعضاء لتأمين ترتيبات صرف منتظمة والعمل على ايجاد نظام مستقر لأسعار الصرف .

وقد صنف التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي في بضمنها ترتيبات الصرف للدول الاعضاء على النحو الاتي:

- ١- عملات عائمة
- ٢- عملات مرتبطة بعملة واحدة.
- ٣- عملات مرتبطة بسلة من العملات مثل ارتباطها بحقوق السحب الخاصة .
- ٤- عملات مرتبطة بعملة واحدة مع تغيير في الارتباط بموجب معادلة محددة سلفا .
- ٥- عملات عائمة بشكل مشترك مع تدخل متعدد الاطراف مثل عملات الثعبان الاوربي .

وفي ضوء هذا التعديل رفضت اغلب البلدان المتقدمة تثبيت قيمة عملاتها بالدولار الامريكي وقررت التحول نحو تعويم عملاتها ، اما البلدان النامية فقررت في معظمها الحفاظ على ثبات اسعار صرفها الاسمية عن طريق ربطها بالدولار او مقابل سلة من العملات . ان انظمة سعر الصرف المعومة هي الشكل الاكثر مرونة لأشكال ادارة الصرف اذ يتحدد سعر الصرف بكل حرية في سوق الصرف على وفق اليتى العرض والطلب . وتتباين درجة الالتزام الرسمى بهذه

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

السياسة بين البلدان ،اذ يمكن التمييز بين نوعين من انظمة التعويم (Krugman,2009,105-111).

١- التعويم الحر (المرن)

٢- التعويم المدار

وسوف نتناول بشكل مفصل هذين النظامين :-

١- التعويم الحر (المرن):-

في هذا النظام يترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لتفاعل قوى العرض والطلب ، حيث ان هذه الاخيرة تحدد سعر صرف كل عملة دون تدخل السلطات ، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، وهذا النظام يطلق عليه نظام تعويم العملات ، وعلى رغم من ان هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، الا انه نظراً للتغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة ، فانه من غير المعقول ان تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب ، لذلك فان الواقع العملي يؤكد ان السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسباً من الاجراءات للتأثير في سعر الصرف بالاتجاه الذي ترغب فيه تفادياً لحدوث از مات داخل اقتصادها ومن تلك الاجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف ففي هذه الحالة تترك الدولة سعر الصرف حراً يتحدد على وفق قانون العرض والطلب ، ولكنها تضع اموالاً موازنة الصرف عن طريق البيع والشراء وهذا لحماية سعر عملتها من التغيرات العارضة ،او التي تسببها عمليات المضاربة اذ تعد اموال موازنة الصرف وطرائق استخدامها قواعد للعبة في ظل تسببها عمليات المضاربة اذ تعد اموال موازنة الصرف وطرائق استخدامها قواعد للعبة في ظل هذا النظام (خالد ، ۲۰۱۶ ، ۲۰۱۵) .

٢- التعويم المدار:-

يطلق على هذا النظام ايضاً مصطلح (التعويم غير النظيف) اذ تسعى السلطة النقدية في ضوء هذا الترتيب الى التأثير في الصرف دون مسار او هدف محدد سلفاً لهذا التأثير ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطيات الدولية ، وتطورات السوق الموازية ولا يجوز فيه ان تكون التعديلات تلقائية ، وقد تكون تدخلاً . ويتميز هذا النظام بأن ادارة سعر الصرف تعتمد على حرية تقدير السلطات النقدية ،

بحيث ان البنك المركزي لا يعلن عن اي قاعدة للتدخل ولا سعر الصرف المستهدف الوصول اليه ، ومن ثم لا يلتزم بأي هدف لسعر الصرف ولكنه يخفف من حدة تذبذباته من خلال التدخل في سوق الصرف الاجنبي (مشتريات او مبيعات النقد الاجنبي مقابل العملة المحلية) او استخدام السياسة النقدية للتأثير في تطور سعر الصرف بتحديد سعر الفائدة على تسهيلاته (مرغيت، ٢٠١٩)

أ- ربط العملة بعملة واحدة

في هذا النظام يتم ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة اجنبية واحدة وبسعر بيع وشراء محددين وثابتين دون تعديل مقابل العملة المثبت اتجاهها ،وهناك دول تثبت عملتها الى عملة دولية رئيسة واحدة دون تعديلات الا في حالات نادرة مثل (الاردن ،جيبوتي ، سوريا ، عمان ، مصر) فإنها تثبت عملاتها اتجاه الدولار الامريكي.

ان هذا النظام يتمتع بعدة مزايا اهمها تكون في مساعدة المستثمرين المحليين والاجانب فالمنتج المحلي يتمكن من تحديد كميات الانتاج في ضوء الارباح التي يطمح بتحقيقها ويتوقع الحصول عليها على اساس السعر الثابت للعملة المحلية مع العملة الاجنبية المثبت سعرها وهناك ميزة اخرى وهي ان هذا النظام يعطي الضمان للمستثمرين الاجانب لتحويل ارباحهم الى الخارج وبسعر صرف ثابت ، وايضاً كل نظام له مساوئ وعيوب ومن ابرزها انعكاس التغيرات الاقتصادية للدولة التي تبنت سعر صرف العملة تجاهها على الاوضاع الاقتصادية المحلية (ال شبيب ،٢٠٢٠، ٤٥). وايضاً من اهم التحديات المرتبطة بتطبيق هذا النظام في انخفاض درجة استقلالية السياسة النقدية، وضعف امكانية استخدامها لمواجهه الصدمات المالية التي تواجهها دولة عملة الربط الى الدولة المطبقة له ، كما يمكن ايضاً ان يعرض الدولة المطبقة له لحدوث تعاملات مضاربيه على عملتها ، وزيادة فرص تعرضها للازمات المالية ، خاصة في حالة عدم امتلاك الدولة للاحتياطيات الكافية لمساندة العملة المحلية في مواجهة تلك المضاربات عدم امتلاك الدولة للاحتياطيات الكافية لمساندة العملة المحلية في مواجهة تلك المضاربات (مسعود ، ۲۰۰۰).

ب- ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة من العملات

تقوم الدولة بربط سعر صرف عملتها المحلية بسلة من العملات (عدد من العملات) او الى وحدة معيارية من العملات مثل حقوق السحب ومن امثلة هذه الدول (الكويت ، الامارات ، البحرين ، السعودية ، قطر ، ليبيا) عندما ترتبط الدولة بعلاقات تجارية معها ، وهنا سوف يتغير سعر صرف العملة المحلية على اساس التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية اتجاه

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

الدولار (ال شبيب ، ٢٠٢٠ ، ٥٥). فعند انخفاض سعر صرف الدولار سيقابله ارتفاع في اسعار صرف العملات الاخرى بوجود تنافس تجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى، ان هذا النظام يؤدي الى استقرار في سعر صرف العملة التي ربط سعر صرفها بسلة من العملات.

ثمة بعض المشاكلات العملية مع مثل هذا النظام اولاً ، تكون السلة ليس بهذا الوضوح. فثمة العديد من الاسئلة المتعلقة بذلك مثل، عدد العملات التي تتكون منها السلة ، العملات التي سيتم استبعادها . فلا توجد قواعد واضحة المعالم او حدود . ثانيا هناك مسألة المعلومات فهل يجب على الدولة الاعلان عن العملات المستخدمة في السلة واذا فعلت ذلك ، فقد يلاحظ تجار العملة عندما تنخفض او ترتفع قيمة العملة في الامد القصير مقابل سلة العملات المعلنة واذا حاولت الدولة الاحتفاظ بالسلة المحددة سراً فسيتم خسارة بعض فوائد سعر الصرف الثابت . (دبليو، تشارلز، ريتشارد، سبرينكل ، ٢٠١٥ - ٢٠ ، ٢٥٥ وفي هذه الحالة سوف تقوم الدولة بالحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل السلة وليس اية عملة وفي هذه الحالة سوف تقوم الدولة بالحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل السلة وليس اية عملة محددة .

المبحث الثالث

سياسات ومبررات تغيير سعر الصرف واثارها الاقتصادية

اولاً:- سياسات تغيير قيمة العملة وسعر الصرف

1- سياسة تحويل الانفاق: - هي السياسة التي تهدف الى تحويل المشتريات المحلية والاجنبية فيما بين السلع المحلية والاجنبية بحيث يؤدي ذلك الى تحسن حالة ميزان المدفوعات ومن هذه السياسات:

أ- سياسة تخفيض قيمة العملة:-

تعد هذه السياسة من السياسات المصممة او المدروسة التي تلجأ اليها الدول عندما تواجه مشكلة مزمنة في ميزان مدفوعاتها نتمثل باستمرار العجز في ميزان مدفوعاتها لمدة طويلة وتهدف هذه السياسة الى زيادة صادرات الدولة جراء تخفيض قيمة العملة اذ تصبح صادرات الدولة هذه السياسة الى زيادة صادرات الدولية في حين تصبح السلعة الاجنبية مرتفعة السعر بالنسبة للمواطنين المحليين مما يقلل الاستيرادات وتكون المحصلة تقليص العجز او معالجته بشكل نهائي ، يتم التخفيض بقرار من السلطات النقدية بهدف التغلب على مشكلاتها واهمها الاختلالات خاصة الدائمة في موازين مدفوعاتها من خلال انعكاس اثار تغيير سعر الصرف في عناصر المعاملات الخارجية للدولة ودعم موقفها في الاسواق العالمية. وتلجأ الدولة الى هذه السياسة من اجل اعادة التوازن او حتى التقليل من عجز حسابها الجاري بتشجيع الصادرات وتقليص الواردات من السلع والخدمات واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية اي تحقيق توازن خارجي لها بدون اتباع سياسة انكماشية في الداخل بتخفيض مستوى الدخل الحقيقي او المستوى العام للأسعار . واستخدمت هذه السياسة في اعقاب ازمة الكساد في الثلاثينات من اجل حل المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضخم الناتج عن ارتفاع الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضخم الناتج عن ارتفاع الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضخم الناتج عن ارتفاع الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضخم الناتج عن ارتفاع الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضغم الناتج عن ارتفاع الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضية المناتج عن ارتفاع الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضاء الاسعار (عوض الله، المشكلات الناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضاء المناتجة عن العجز الخارجي ، كالتضاء المساد في المساد في المشكلات المساد ال

ويترتب على تخفيض قيمة العملة او رفعها تحديد سعر صرف جديد للعملة مقابل العملات الاخرى اي عندما يجري تخفيض قيمة العملة سينخفض سعر صرفها جراء هذا التغيير وبالعكس في حالة رفع قيمة العملة ولذلك فأن هذه التغييرات ليست تغييرات ناجمة عن سياسة حكومية بل هي تغييرات رسمية من قبل الحكومة لقيمة عملتها ومن ثم سعر صرفها وليست

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

تغييرات في سعر صرف عملة ناجمة عن اليات السوق اي جراء العرض والطلب على العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .

ان هذا النوع من السياسات يمكن ان يطبق ايضاً في الدول التي تتميز بهيكل انتاجي متنوع يمكنها من زيادة صادراتها الى العالم الخارجي بسبب تحسن القدرة التنافسية لصادراتها مما يؤدي الى معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها ولذلك فان الدول التي لا تتميز بهيكل انتاجي متنوع لا يمكنها ان تجني اي فوائد من جراء تخفيض قيمة عملتها لأنها لا تمتلك قدرات تصديرية يمكن ان تنافس في السوق الدولية.

ب- الرقابة على الصرف:-

ويقصد بنظام الرقابة على الصرف الاجنبي بالمعنى العام اي شكل التدخل الحكومي يؤثر في مستوى اسعار الصرف بين العملات الوطنية والعملات الاجنبية . ويقتصر التفسير الضيق الاكثر اتباعاً على الاسلوب الذي اتبعته الحكومات خلال فترة ما بين الحربين العالميتين من الزام المصدرين بتسليم الصادرات من العملات الاجنبية الى السلطة التنفيذية المختصة والزام المستوردين بشراء العملات الصعبة اللازمة لسداد قيمة الواردات من هذه السلطة ، على وفق أسعار محددة سلفا بقرارات حكومية مع حظر التعامل في النقد الاجنبي خارج هذا النطاق (حاتم المعار محددة سلفا بقرارات حكومية مع حظر التعامل في النقد الاجنبي خارج هذا النطاق (حاتم العمار) . وتتخلص القواعد التي يقوم عليها نظام الرقابة على الصرف بما يلى :

١- عدم السماح بتحويل العملة الوطنية الى العملات الاخرى ، الا في ظل قواعد محددة تضعها
 وتشرف على تطبيقها الدولة.

- ٢- اخضاع حركة دخول وخروج الصرف الاجنبي لقواعد معينة .
- ٣- يوجد في الغالب اكثر من سعر واحد، سعر سوقي وسعر رسمي للصرف الاجنبي.

ويطبق هذا النظام عن طريق قوانين ولوائح الرقابة على النقد الاجنبي اذ تهدف هذه القوانين الى الحد من الطلب على النقد الاجنبي بما لا يرهق ميزان المدفوعات الوطنية ، والعمل على تحقيق زيادة كبيرة في احتياطيات البلد من النقد الاجنبي التي توضع تحت تصرف الدولة وذلك بما يساعد البلد على الاستخدام الامثل له (محد، ١٩٩٢، ٧٠).

ج- سياسة تقييد التجارة

ويقصد بهذه السياسة قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الاخرى باتباع بعض الاساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات او وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال مدة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة الوطنية من منافسة المنتجات الاجنبية، ويمكن التفرقة بين اربعة اساليب للحماية والتي يمكن ان تتبعها دولة ما او مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دول العالم الخارجي وهي كالاتي

1- الرسوم الجمركية:- وتتمثل بأنها رسوم تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات ام واردات وتتباين الاهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من دولة الى اخرى

Y- نظام الحصص: - ويتمثل بقيام الحكومة بوضع حد اقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال مدة زمنية معينة ، وتعد الحصص قيداً كمياً على انسياب السلع الى دولة معينة خلال مدة زمنية بدلاً من التأثير السعري الذي تفرضه الرسوم الجمركية (السريتي ، ٢٠٠٩، ٢١٤ لا ١٤٤).

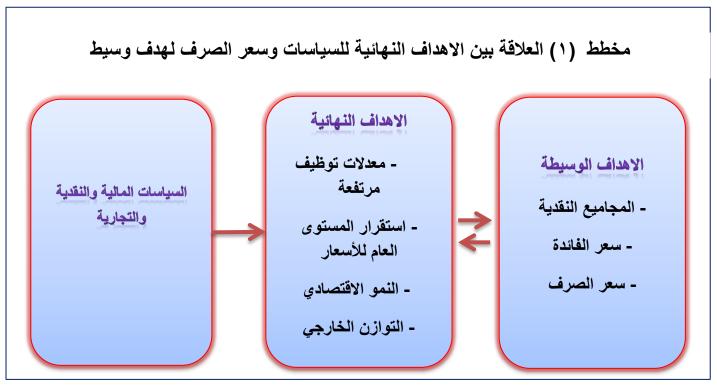
7- الحظر والمنع:- المقصود بالحظر او المنع ان الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ومن هنا يتبين ان الحظر قد يقع على الواردات فقط او على الصادرات فقط او على الصادرات والواردات معاً ، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد وقد يكون جزئياً على بعض السلع او على بعض البلاد وفي جميع هذه الحالات لا يعد الحظر نظاماً للحماية بقدر ما يعد نظاماً لإلغاء التبادل الدولي ولهذا يعد حظراً على التجارة الدولية (شهاب ، ٢٠٠٧).

٢ - سعر الصرف كمثبت نقدي :-

تلجأ اغلب الدول الى وضع اهداف اقتصادية متعددة تحاول تنفيذها من خلال سياساتها النقدية والمالية والتجارية ويعد سعر الصرف واحداً من الاهداف الوسيطة المستخدمة للوصول الى الاهداف النهائية لتلك السياسات وخصوصاً في مجال استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي ويستخدم سعر الصرف بوصفه مثبتاً اسمياً (الاستقرار في المستوى العام للأسعار او مرتكزاً اسمياً كهدف وسيط لتحقيق الهدف النهائي (الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهو الركيزة مثل سعر الصرف، التضخم المتوقع ، عرض النقد) . لذا فالمثبت النقدي (الهدف الوسيط) هو متغير اقتصادي يمكن البنك المركزي التحكم به بفارق زمني معقول وبدرجة نسبية من الدقة وهو في علاقة ثابتة (مستقرة) نسبياً او يمكن التنبؤ به على الاقل مع الهدف

النهائي للسياسة النقدية، (Bindseil,2004,4). ان استهداف سعر الصرف هو استراتيجية السياسة النقدية التي يستعمل فيها سعر الصرف الاسمي كهدف وسيط للسياسة النقدية ويمثل سعر الصرف الاسمي السعر بين عملتين الذي يعلن عنه البنك المركزي من العملات خلال مدة واخرى اعتماداً على الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة التي بدورها تؤثر في عوامل السوق بين العرض والطلب على العملات (النعيمي، ٢٠١٠، ٢٩). ويأتي استهداف سعر الصرف في نوعين هما سعر الصرف الثابت اذ يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية مع سعر صرف عملة بلد ذي تضخم منخفض وتبعاً لذلك معدلات التضخم لا يمكنها ان تنحرف بعيداً عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به ، والنوع الثاني سعر الصرف العائم الذي يسمح قيمة المحيد المسرف العائم محدد بمعنى اخر يسمح فيه لسعر الصرف المثبت بالتقلب في مجال معين بشرط ان يتدخل البنك المركزي في حالة حدوث انحراف خارج حدود المجال المسموح به (جباري، العواد ، ٢٠١٤، ٢٠).

يوضح الشكل مسار السياسة النقدية في تحقيق الهدف النهائي عن طريق توجيه ادواتها المباشرة (عمليات السوق المفتوح ، والاحتياطي القانوني ، سعر اعادة الخصم) وبما ان الادوات المذكورة لا تؤثر مباشرة بالهدف النهائي ، تقوم السلطة النقدية بوضع متغيرات اخرى تسمى الاهداف الوسيطة تعمل كمثبت لتحقيق الهدف النهائي وتشمل هذه المتغيرات (سعر الصرف و المجاميع النقدية ومعدل الفائدة والتضخم المتوقع) وفي حالة كون هذه الاهداف لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية يتم وضع اهداف قصيرة الاجل تسمى الاهداف التشغيلية ، وهذه الاخيرة تربط بين ادوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة اذ انه من خلال الاهداف التشغيلية ترسل السلطة النقدية اشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية (لونيس ، ٢٠١١).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:-

Sourc: casu B, Girardone. C and molyneux. PH, (Introduction to Banking), Frist Tottenham Court Road, London w1T 4LP 2006, P11

ثانيا: مبررات تغيير قيمة العملة وسعر الصرف

١- مبررات تخفيض قيمة العملة

أ- تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية اذا كانت تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها هذه العملية ترتكز على انه عند تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستورد المحلي وانخفاض اسعار السلع المحلية بالنسبة للمستورد الاجنبي ونجاح هذه الآلية يعني التخفيض من حدة العجز في ميزان المدفوعات (خلف،عيسي، ١٩٠، ٤٥).

ب- تحديد سعر الصرف الحقيقي لقيمة العملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء سلع وخدمات في البلد الاجنبي مساوياً لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع ان يشتريها في بلده بعد تحويل عملة المحلية الى عملته اجنبية.

ج- الارتباط بكتلة نقدية معينة مثل منطقة الدولار أو الباون او الفرنك وذلك لان اي تغيير في القيمة الخارجية للعملة القيادية في اطار المنطقة النقدية ينعكس على القيم الخارجية لبقية العملات (خلف ، عيسى ، ٢٠١٩، ٤٥).

د- ان سبب تخفيض قيمة العملة الخارجية قد يكون بهدف تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد على القطاعات التي تعتمد عليها الدولة ذلك لأن السلعة المصدرة واي سلعة اخرى تعتمد على قطاعات تكميلية اخرى فتطوير القطاع التصديري يؤدي الى تطوير بقية القطاعات الاخرى سواء من ناحية استغلال الطاقة الانتاجية ام استخدام المزيد من اليد العاملة ومن ثمّ زيادة مصادر القوة الشرائية او استغلال المواد الاولية (كنونه ١٩٨٠، ١٤٢-٢٤٣-٢٤٢).

٢- مبررات رفع قيمة العملة:

أ- ان الهدف من رفع قيمة العملة هو معالجة الفائض في ميزان المدفوعات مما يجعل اسعار المنتجات المحلية مرتفعة السعر، ويؤدي الى انصراف الطلب عنها الى استيراد السلع الاجنبية وهذا من شأنه امتصاص الفائض بزيادة المدفوعات نحو الخارج (سمية، ٢٠١٦، ١٦٥- ١٧١).

ب- تلجأ الدولة الى سياسة رفع سعر عملتها متقصدة في الحالات التي تحتاج منها الى استيراد كميات كبيرة من السلع من الخارج للتخفيف من عبء دفع ثمن هذه الاستيرادات ، لأنها تدفع كمية اقل من عملتها الوطنية للحصول على الكمية نفسها من العملة الاجنبية (امين، لطيف، ٢٠١٩).

ج- ان من اسباب رفع قيمة العملة رغبة الدولة في مكافحة التضخم لان اسعار السلع المستوردة تنخفض وبعدها ينعكس هذا الانخفاض على الاسعار المحلية وينتج عن رفع قيمة العملة انخفاض القدرة التنافسية لسلع الدولة التي قامت برفع قيمة عملتها وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات

د- رفع قيمة العملة في حال اذا كانت الدولة مدينة للعالم الخارجي بمبالغ كبيرة يتطلب دفع الدين فضلاً عن دفع الفوائد (امين، لطيف، ٢٠١٩، ٤).

ثالثًا: الاثار الاقتصادية لتغيير سعر الصرف:

- ١- الاثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة
 - أ- الاثار الايجابية لتخفيض قيمة العملة

1- ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تقليل الطلب على الاستيرادات وذلك نتيجة ارتفاع اسعار الاستيرادات بالعملة المحلية ومن ثم سوف تبدو اسعار الاستيرادات غالية الثمن بالنسبة للمقيمين في الداخل وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها بشرط ان تكون مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من الصفر وان لا تكون السلع ضروري جداً مثل (الغذاء ، الادوية السلع الاستثمارية) وتنجح هذه السياسة اذا كانت السلع كمالية بحيث يمكن تقليل منها او استبدالها بالمنتوج المحلى (مختاري ، ٢٠١٨، ١٦).

٢- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى زيادة الصادرات (بشرط وجود قدرة انتاجية محلية تسمح بزيادة الصادرات) وذلك نتيجة انخفاض اسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للدولة التي خفضت قيمة عملتها فضلاً عن انه سوف يتحول من الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية (عوض، مهدي، ٢٢٠).

٣- ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى تقليل الطلب على العملة الاجنبية وذلك نتيجة ارتفاع قيمة العملة الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الاحتياطيات من العملة الاجنبية (حسن ، ٢٠٢٠، ١٥).

٤- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى تشغيل اليد العاملة والتقليل من البطالة وذلك من خلال زيادة
 الاستثمارات في القطاعات السلعية القابلة للتصدير

٥- ان تخفيض سعر الصرف سيكون له اثر ايجابي في انتاج السلع البديلة للواردات لأن هذا الاخير سيرتفع اسعار ها حيث ان اسعار الواردات ترتفع بنسبة اعلى من ارتفاع السلع المحلية البديلة لها وهذا سيحفز زيادة انتاج هذه البدائل المحلية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على بدائل الواردات (مرغيت ، ٢٠١٩، ٢٠٩).

ب- الاثار السلبية لتخفيض قيمة العملة:

1- ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع بالعملة المحلية وذلك نتيجة ارتفاع اسعار المواد الاولية التي يتم استيرادها بمعنى اخر ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا الامر يؤدي الى ارتفاع تكاليف معيشة الافراد ومن ثم سوف يؤدي الى انخفاض دخل الافراد مما يؤدي الى مطالبة العمال برفع اجورهم (دادان ، رشيدة، ٢٠١٦، ١١).

٢- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى دخول الاقتصاد في حالة الانكماش وذلك نتيجة التضخم الجامح الذي يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبعدها سوف يؤثر في اسعار السلع الاولية المستوردة التي تدخل في عملية الانتاج(العجوزة، ٢٠٢١، ٤٥). وهذا سوف

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

ينعكس سلباً على اسعار السلع النهائية التي ارتفع سعرها مؤديا الى تراجع حجم الانتاج ومن ثم دخول الاقتصاد في حالة انكماش

٣- ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج اذ يقوم الافراد بنقل اموالهم الى خارج البلاد من اجل تجنب الخسارة الناتجة من تخفيض قيمة العملة او من اجل تحقيق الارباح.

3- اذا كانت الدولة المخفضة لقيمة عملتها مدينة للعالم الخارجي وقامت بدفع هذه الديون وكذلك الفوائد المترتبة عليها فان عبء الديون التي سوف تدفعها سيزداد وذلك بسبب انها ستدفع "كمية اكبر من عملتها الوطنية لسداد دينها بالعملة الاجنبية (الساعدي، عبد ١١٠، ٢٠).

٢- الاثار الاقتصادية لرفع قيمة العملة:

١- الاثار الايجابية لرفع قيمة العملة

1- ان رفع قيمة العملة يهدف الى معالجة الفائض في الميزان التجاري اذ تصبح الاستيرادات اكبر من الصادرات ويتلاشى الفائض تدريجياً (العانى ، محى ، ٢٠١٩، ٣٣).

٢- يؤدي ارتفاع قيمة العملة الى انخفاض اسعار السلع الاجنبية اذ تكون مرونة الطلب عليها منخفضة (عكاوي ، سلمان، ٢٠١٤، ٧٠).

٣- ان رفع قيمة العملة سوف يؤدي الى تدفق الاصول المالية الى الداخل وذلك من اجل
 الاستثمار في الدولة التي قامت برفع قيمة عملتها اذ تكون هذه العملة مرغوبة من قبل الاجانب
 وقد اصبحت مرتفعة القيمة

٤- ان سياسة رفع قيمة العملة " تعد مؤشراً اكثر فعالية في مواجهة التضخم والحفاظ على
 مستوى مستقر للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية "

ب- الاثار السلبية لرفع قيمة العملة:

1- تؤدي سياسة رفع قيمة العملة الى نتائج سلبية ومن اهم هذه النتائج هو خفض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير في الاسواق الدولية (الغالبي ،مطوق ،٢٠١٦، ٩٥).

٢- يؤدي رفع قيمة العملة الى انخفاض حصيلة الضرائب وذلك نتيجة انخفاض كمية السلع المصدرة وارتفاع كمية السلع المستوردة بالنتيجة يؤدي الى اثقال كاهل الموازنة العامة ومن ثم يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة

٣- يؤدي رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الاجنبية الى انخفاض الاستثمار في الاسهم نظرا لأن رفع قيمتها يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على منتجات الشركات الوطنية ومن

الفصل الاول: الاطار النظري لأسعار الصرف واثارها الاقتصادية

ثم انخفاض ارباحها المتوقعة مما يؤدي الى انخفاض اسعارها السوقية وتدني قيمة رسملة بورصة الاوراق المالية (بودريوة، بورزامة، ٢٠٢٠، ٥٠).

- ٤- ان رفع قيمة العملة يؤدي الى انخفاض مستوى اليد العاملة مما يترتب عليه انخفاض دخول الافراد وذلك بسبب الاعتماد الكبير على السلع المستوردة (العاني، محي، ٢٠١٩، ٣٦٣).
- ٥- ان رفع قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية التي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة

وقد توصلت الباحثة ان سياسة تخفيض قيمة العملة تكون اكثر فاعلية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية ، لان الاولى معظم صادراتها تتكون من السلع فضلاً عن امتلاكها طاقه انتاجية واسعة قادرة على الاستجابة لكل زيادة محتملة في الطلب ، بينما الدول النامية ، وبسبب حاجاتها الى السلع المصنعة ، فان التخفيض سيؤدي الى ارتفاع اسعار مستورداتها .

الفصل الثاني

تحليل التغيرات في الهيكل الانتاجي والتجارة الخارجية واسعار الصرف

المبحث الاول

تحليل التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي المبحث الثاني

تحليل هيكل التجارة الخارجية للمدة (٢٠٢١-٢٠٢) المبحث الثالث

تحليل تغيرات اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٣-)

الفصل الثاني

تحليل التغيرات في الهيكل الانتاجي والتجارة الخارجية واسعار الصرف

المبحث الاول: تحليل التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي

اولا: مفهوم التركيب الهيكلى

هناك العديد من المفاهيم للهيكل الاقتصادي وقد تناول علماء الاقتصاد مفهوم الهيكل بالدراسة والتمحيص اذ يشير مفهوم التركيب الهيكلي الى شيئ محدد وهو التوزيع النسبي الذي يراد دراسته اي نسبة مكونات ذلك المتغير الى حجمة الكلي (الدين، ١٩٧٢، ٥٤). وتعبر هذه النسب عن مساهمة كل عنصر من عناصر الهيكل الاقتصادي في الانشطة الاقتصادية في فترة زمنية معينة وعلى سبيل المثال نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وفي بقية الانشطة الاخرى والمتغير المستخدم لدراسة هيكل الاقتصاد العراقي هو الناتج المحلي الاجمالي الذي يتكون من مجموعة من القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الناتج اذ يمكن من خلالها توضيح مسار التطور في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد الوطني وامكانية التعرف على أوجه الخلل فيه من خلال نسبة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا: تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢)

يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الاساسية لمعرفة اماكن الخلل ومعالجته ، فقد كان الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٣ بلغ ١٥٧٦٧ مليون دولار وشهد عام ٢٠٠٤ ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مسجلاً بذلك نسبة نمو بلغت ١٥,٣٣١وان من اهم اسباب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي هو ارتفاع نسبة مساهمة الانشطة التوزيعية كما موضح في الجدول (٢) الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال عامي (٢٠٠٥-٢٠٠١) اذ سجلت قيمة (٣١٣٥، ٥٠٨٥) مليون دولار على التوالي بالأسعار الجارية وبمعدل نمو بلغ (٢٠,١٥و) ويعود الارتفاع الحاصل

في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع نسبة مساهمة الانشطة التوزيعية والخدمية في الناتج المحلى الاجمالي فضلاً عن زيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً.

الجدول (۱) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمده (۲۰۰۳-۲۰۱۱) سنة الاساس=۲۰۰۷ (مليون دولار، نسبة منوية)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	السنة
-	10,777	-	70,1 19	۲۳
177,01	٣٦,٨١٩.٠٠	99,90	٧٠,٣٦١.٠٠	۲٤
#7,7 <i>£</i>	0.,717	٠,٥٩	٧٠,٧٧٨,٠٠	۲٥
۳۰,۱۳	٦٥,٤٨٥.٠٠	٥,٧٨	٧٤,٨٧٦.٠٠	77
#7,7#	۸٩,٢١٢.٠٠	19,15	۸۹,۲۱۲.۰۰	۲٧
٤٦,٨٧	187,811.00	1 £ , 4 V	1.7,.80	۲٠٠٨
(Y,Y°)	177,0.7	٥,٠٨	1.7,774	79
17,79	187, 2 . 0	٦,٣٦	115,.54	۲.1.
٣٤,٠٣	117,107	٧,٥٩	177,7.7	7.11
17,87	Y19, W19. · ·	1 £, ٢ ٨	1 £ + , 7 \ £ . • •	7.17
٧,٤٣	770,771	٧, ٤ ٤	10.,771	7.17
(٣,٩٦)	YY7,YAA	٠,١٥	10.,474	Y • 1 £
(٢٥,٠٨)	179,085	۲,۱۸	101,177	7.10
1,9 £	177,749	۹,۳۰	171,577	7.17
۹,۸٧	1/19,911.00	٠,٥٢	179,701	7.17
٥٧,٣١	Y9A,V77	44,44	۲۳٦,٩٦٣ <u>.</u> ٠٠	7.17
٦,٠٢	۳۱٦,٧٦٦.٠٠	٧,٢٣	۲0٤,٠٩٨ <u>.</u> ٠٠	7.19
(٢٥,٣٢)	777,011	(11,4+)	۲۲۳,۸۵۳.۰۰	۲.۲.
٨٤,٧٨	٤٣٧,٠٨٦.٠٠	٣١,١٤	۲۹۳,۵۷۸ <u>.۰۰</u>	7.71

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية،

7.71-7..7

^{*} تم استخراجه من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون:

شهد عام ٢٠٠٩ انخفاضاً ملحوظاً في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليبلغ ٢٠٠٨ مليون ١٣٢٨١ مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (٧,٧٥) مقارنة بعام ٢٠٠٨ والبالغ ١٣٢٨١١ مليون دولار و بمعدل نمو ٢٦,٨٤ ويعود ذلك الى التراجع الحاصل في اسعار النفط على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، اذ انخفض سعر برميل النفط الخام لهذا العام بنسبة ٣,٣٣% قياسا بالعام السابق الامر الذي انعكس في انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي فقد تراجع من ٥,٤٥٥عام ٢٠٠٨ الى٤٥٥عام ٢٠٠٩ ، فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعا ليبلغ ٢٠٠٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠٢٠٣ مليون دولار لعام ٨٠٠٠ ، ويعود التفاوت في معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة الى تأثيرات اسعار المخفض الضمني للناتج المحلي فيما حققت باقي القطاعات الاقتصادية معدلات نمو وبنسب متفاوتة .

شهدت المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) ارتفاعاً ملموساً في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة اذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من ٢٠١٥ مليون دولار وبمعدل نمو بلغ ١٣,٧٩ مليون دولار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو بلغ ٢٠١٣ بالأسعار التهرية كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من ٢٠١٨ مليون دولار وبمعدل نمو بلغ وبمعدل نمو بلغ وبمعدل نمو بلغ ١١٤٥٦ اليون دولار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو بلغ ٤٤٫٧ ويعزا هذا التحسن في نمو الناتج المحلي الاجمالي الى جملة من العوامل وهي ارتفاع سعر برميل النفط فضلاً عن التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الانشطة الاقتصادية ولاسيما نشاط الانواع الاخرى من التعدين ، نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ، البناء والتشييد ، نشاط البنوك والتأمين ونشاط الكهرباء فيما حققت باقي الانشطة نسب ارتفاع متفاوتة .

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي =الناتج الاسمي * ١٠٠٠

وخلال عام ٢٠١٥ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية اذ بلغت قيمته ١٩٥٨ امليون دولار وبمعدل نمو بلغ ٢٠١٦ ويعزا ذلك الى تعرض الاقتصاد العراقي الى كماد وركود واضح في معظم انشطة القطاعات الاقتصادية وذلك نتيجة الانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في اسعار النفط ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، الامر الذي تشهده الاسواق العالمية في اسعار النفط ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي امام تحد صعب وازمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيس للإيرادات اذ ان ٩٠% من ايرادات موازنة الدولة تعتمد بنحو كلي على موارد النفط الخام الامر الذي انعكس بعجز واضح في الموازنة العامة الاتحادية للدولة اذ تزامن ذلك مع افتقاد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل ، وانحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء انشطة الصناعة والزراعة بالشكل الذي ادى الى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة ، العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة ، فضلاً عن تدهور البنى التحتية الناجمة عن عقود ما قبل عام ٢٠٠٣ الى جانب تكاليف الحرب على الارهاب وتفاقم ازمة النازحين في المحافظات الخاضعة لسيطرة عصابات (داعش) الارهابية التي الحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والاصول وتعطيل حركة التجارة و تدهور ثقة المستثمرين .

وخلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية تحسناً ملحوظاً اذ ارتفع من ١٧٢٨٣٩ مليون دولار عام ٢٠١٦د وبمعدل نمو بلغ ١,٩٣ الى ٣١٦٧٦٦ مليون دولار عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو بلغ ٢٠,٦ فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعا ايضاً خلال المدة المذكورة اذ ارتفعت قيمته من ١٦٨٤٦٢ مليون دولار الى ٢٥٤٠٩٨ مليون دولار .

شهد عام ٢٠٢٠ انخفاضا في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليسجل ٢٠٢٥ النفط ٢٠٢٥ النفط الخام العالمية بوصف النفط يحتل المرتبة الاولى بالنسبة لمساهمته بالناتج المحلي الاجمالي فان انخفاض اسعاره ينعكس بنتائج سلبية عديدة على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي سواء بالأسعار الجارية أم الثابتة فضلاً عن الى انخفاض نسبة مساهمة باقي الانشطة الاقتصادية بالناتج المحلي الاجمالي .

شهد عام ٢٠٢١ تحسنا ملحوظا في الناتج المحلي الاجمالي مسجلاً بذلك ارتفاعا بلغت قيمته مسهد عام ٢٠٢١مليون دولار وبمعدل نمو بلغ ٨٤,٧٨ بالأسعار الجارية ويعود ذلك الى الارتفاع

الحاصل في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط نتيجة قيام (+ OPEC) بزيادة حصة التصدير لثلاث دول من بينهما العراق بالتزامن مع تعافى الطلب العالمي على النفط بعد تقليص تداعيات ازمة كورونا والعودة النسبية لعدد من الانشطة الاقتصادية ، فضلاً عن التحسن الحاصل في الناتج المحلى الحقيقي غير النفطي (الصناعة التحويلة ، الكهرباء والماء ، البناء والتشييد، النقل والمواصلات والخزن ، تجارة الجملة والمفرد ، المال والتامين وخدمات العقارات ، خدمات التنمية الاجتماعية والصحية)والذي يعزا بالدرجة الاساسية الي التحسن الحاصل في الانشطة التوزيعية التي تضم الخدمات اللوجستية والتي تشير الى الجزء الذي يتعامل مع التمويل والتخطيط والتحكم في حركة وتخزين السلع والخدمات من نقطة منشأها الى وجهتها النهائية تعززها مبادرات البنك المركزي العراقي التي جاءت لدعم التنويع الاقتصادي وتنمية مشروعات القطاع الخاص وبصورة عامة فقد اسهمت هذه المبادرات في خلق الظروف الملائمة التي اتاحت التعافي للطلب الخاص و تأمين عدد لا يستهان به من الاسر والشركات وبمعنى اخر فان السياسات الاستثنائية التي اتبعها البنك المركزي قد مكنت النشاط الخاص من استلام زمام النمو في القطاعات غير النفطية اذ اتخذ البنك المركزي خلال عام ٢٠٢١ مزيداً من الاجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي التي اتبعها البنك المركزي خلال هذا العام: استمرار العمل بمشروع المنصة الالكترونية الذي تمت المباشرة به في ١٠/١٠/١٨ والذي تلخص على تطبيق الرقابة الالكترونية لخطابات الضمان للمصارف اذ لا يسمح للمصارف بفتح خطاب ضمان مالم يسجل على المنصة الالكترونية والتأكيد على المصارف بشأن تنصيب جهاز (تنظيم دور الزبائن المراجعين)، وفتح حسابات مصرفية فرعية ضمن الحساب المصرفي المفتوح لهذا البنك لدى (JP-Morgan Bank)لشركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني الحاصلين على عضوية رئيسية من شركات الدفع العالمية فيزا وماستر كارد وهي كل من شركة الساقي ، شركة العرب ، شركة بوابة العراق ، شركة بوابة عشتار ، شركة الشبكة الدولية (التقرير الاقتصادي السنوي ، ۲۰۲۱، ۳۲).

ثالثًا: تطور الانشطة الاقتصادية:

على الرغم مما تعرض له الاقتصاد العراقي من مرحلة صعبة بعد سقوط نظام الحكم تمثلت فيما تعانيه القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية من ركود واسع فضلاً عن الى اضمحلال دور القطاع الخاص من الاسهام بدوره الكفوء والمميز في صياغة التطورات الاقتصادية فضلاً

عن غياب عملية تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته مع القوانين الاخرى الخاصة بالاستثمار في المجالات كافة عدا القطاع النفطي، الا ان الاقتصاد العراقي استطاع خلال المدة التي اعقبت تغيير نظام الحكم من تحقيق معدلات نمو معتدلة ومقبولة في مختلف القطاعات الاقتصادية (عدا قطاع الزراعة). واصل الاقتصاد العراقي مسيرة نموه على الرغم من التحديات الامنية والسياسية الكبيرة التي واجهته بعد عام ٢٠٠٣ وقد كان نشاط النفط الخام المحرك الاساسي لهذا الارتفاع وبنسبة مساهمة بلغت ٢٠٢، ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي الا ان الاقتصاد العراقي ما زال معرضاً على نحو خاص للتأثر سلبا بالتقلبات في الاوضاع الاقتصادية الدولية بسبب ريعية الاقتصاد الوطني مقابل محدودية قاعدة الانتاج المحلية و عدم تنويعها اذ ان معدلات نمو انشطة القطاعات الاقتصادية ما زالت متواضعة (باستثناء نشاط القطاع النفطي) نتيجة للاستجابة الضعيفة للعرض من جانب القطاع الخاص الامر الذي يستدعي دعم وتشجيع الاستثمار المحلي وتعزيز القدرة الذاتية في جذب الاستثمار ال الاوضاع من خلال اعتماد وسائل متنوعة و لا سيما عبر تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار في مجمل الاوضاع والاتهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية و الادارية وكثمرة لعملية الاصلاح الاقتصادي والتي ارست القواعد السليمة لأساسيات الاقتصاد العراقي . وفيما يلي تحليل لواقع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

١- قطاع الزراعة والغابات والصيد:

كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي مساهمة مرتفعة اذ قدرت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ٢٠٠٣ ب٧٠،٧ مقارنة بعام ٢٠٠٤ فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الى ٤٢,٥ انظر الجدول(٢) ان هذا التراجع حدث بعد التغيير في نظام السياسي والاقتصادي في العراق نهاية عام ٢٠٠٣ ويعود الى جملة من الامور يأتي في مقدمتها تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي التي قادت الى الانفتاح التجاري الكبير للعراق على العالم الخارجي ، مما اغرق الاسواق بمختلف السلع والمنتجات الزراعية من الدول المجاورة ، وبأسعار تنافسية ومدعومة فضلاً عن جودة ونوعية هذه المنتجات . الامر الذي انعكس على تدهور الانتاج الزراعي وبدأت نسبه مساهمته بالانخفاض . شهد عام ٢٠٠٥ ارتفاعا في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قدرت ب٢٠،١ ويرجع السبب في هذا الارتفاع الى معالجة وتحسن نوعية التربة واستيراد انواع اخرى من الاسمدة والألات الحديثة بوصفه يمثل القطاع الثاني في توفير النقد الاجنبي للعراق(التقرير الاقتصادي السنوي ،٢٠٠٥ ٢). شهدت الاعوام اللاحقة ترجعاً في نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي بالعراق القطاع الزراعي بالناتج المحلي بالناتج مساهمة القطاع الزراعي بالناتي بالناتي المنوي ،٢٠٠٥ ٢).

المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبه مساهمته خال الاعرام (٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) بير ٢٠٠١) على التوالي ويعود هذا التراجع الى عدة عوامل أهمها سوء الاحوال الجوية والمتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الامطار ،هبوب العواصف الترابية بكثرة والتي الحقت الاذى بكثير من المحاصيل الزراعية ،شحة المياه و عدم كفايتها، للإرواء ملوحة الارض نتيجة لتدهور شبكات الري والبزل ، انخفاض الاستثمار في هذا القطاع الحيوي واغراق السوق بالمحاصيل الزراعية المستوردة ، فضلاً عن انتشار الامراض والاوبئة و عدم استخدام التقنيات الحديثة الامر الذي انعكس في ضعف الانتاج وقلة النمو فضلاً عن هجرة الريف و عدم رغبة الفلاحين بالعمل بهذا القطاع والبحث عن تعينات في القوات المسلحة و غير ها و هجرة الاراضي وتحويلها الى مناطق سكنية (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠١، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨، ٣٠).

وخلال المدة (١٠١- ٢٠١٠) شهد نشاط قطاع الزراعة تذبذبا، ارتفاعا وانخفاضا في نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي اذ قدرت نسبة مساهمته خلال المدة المذكورة (٥,٤، مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي اما خلال الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٩) فقد تراجعت نسبه مساهمة نشاط قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى قيام حرب مدمرة مع الارهاب على الاراضي العراقية وغياب الامن فقد ادى الى تراجع الانتاج والتسويق وتراجع الدعم الحكومي لكثير من مستلزمات الانتاج، يضاف الى ذلك، ادى الانفتاح والانكشاف الاقتصادي الى تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج والتشغيل فكانت مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج والتشغيل فكانت مساهمة القطاع الزراعي على الناتج قد شهدت انخفاضا واضحاً خلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) وبصورة مستمرة وتدريجية اذ انخفضت النسبة من ٢٠٢٩عام ٢٠١٦ الى ٢٠٨٠ عام ٢٠١٩.

وخلال عام ٢٠٢٠ شهد نشاط قطاع الزراعة تحسنا ملحوظا اذ ارتفعت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي اذ سجلت ٣,٤ وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الا انها ما تزال متدنية فلا يزال الانتاج الزراعي قاصرا على تلبية الطلب المحلي نتيجة للمشاكلات العديدة التي يعاني منها والمتعلقة بنقص الاسمدة، البذور، تدني كفاءة طرائق الري، ارتفاع نسبة الملوحة والتصحر والتي باتت تهدر الكثير من الاراضي شهد عام ٢٠٢١نخفاضاً ملموساً في نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل ٢٨٤ مقابل ٣,٤ للعام السابق ويعزا ذلك الى انخفاض الانتاج الزراعي اذ سجل انتاج (الحنطة والشعير) انخفاضا بنسبتي (٢،١١، ٨٤٨) على التوالي ويعزا ذلك الى قلة سقوط الامطار خلال الموسم وتقلص المياه السطحية القادمة من دول الجوار، فضلاً عن سياسة

الاغراق التي تنتهجها دول الجوار وهو ما يسهم في ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وضعف توفير الاسمدة من وزارة الزراعة الناجم عن ضعف المخصصات المالية لهذه الوزارة من جانب اخر كان لتراجع المساحة المزروعة لهذين المحصولين بنسبه ٢,٤ الاثر الواضح في انخفاض انتاج الحنطة والشعير (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠، ١٧).

نستنتج من خلال ما سبق ان عدم وجود منهج تنموي نابع من الواقع الاقتصادي للعراق فان السياسات الاقتصادية لم تنظر الى القطاع الزراعي بوصفه عنصراً فعالاً في النمو الاقتصادي وقوة دافعة له ، الذي بوسعه تقديم مساهمات مهمة في التحويل الهيكلي للاقتصاد وذلك بسبب انخفاض الانتاجية في هذا القطاع وارتفاع التكاليف وانخفاض مستوى الدعم المقدم من قبل الحكومة، واذا توافر الدعم فانه غير مدروس ويرجع بأثر سلبي على الانتاج الزراعي ، وهذا الحال قلل الحافز لدى المزارعين نحو الزراعة وزيادة الاستثمار. وعليه لا بد من التأكيد على تنمية هذا القطاع من خلال مواجهة التحديات كافة والمشكلات التي تعوق عملية النهوض به وتشجيع الاستثمارات المخصصة لهذا النشاط بوصفه يشكل نقطة ارتكاز وتحول اساسية في مسار التحول الاقتصادي والنهوض بالواقع الزراعي الذي يمكن من خلاله تنويع الاقتصاد مما يسهم في تطوير وتعزيز الاقتصاد بشكل عام .

٢- نشاط قطاع التعدين والمقالع:

احتل هذا القطاع اهمية كبيرة من حيث نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي اذ قدرت نسبه خلال عام ٢٠٠٣ ب ٢٠٠٨ وخلال الاعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) شهد قطاع المقالع والتعدين تراجعا طفيفا في نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى الحرب والاحتلال الذي تعرض له العراق التي ادت الى تراجع معظم انشطة القطاعات الاقتصادية اذ سجلت خلال الاعوام المذكورة (٣١,٥٥، ٣,٠٥، ١٠٥) وخلال الاعوام اللاحقة ارتفعت نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٩,٥٠ عام ٢٠٠٧ الى ٢٠,٤٥ عام ٨٠٠٠ وخلال عام ٢٠٠٩ شهد قطاع المقالع والتعدين تراجعا طفيفا في نسبه مساهمة الناتج المحلي الاجمالي اذ سجلت نسبه ٤٣,٤٥ ويعزا ذلك الى الازمة المالية العالمية التي تعرض لها المحلي الاجمالي خلال عام ٢٠٠٩ والتي اثرت في الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٩ .

وخلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) شهد قطاع المقالع والتعدين تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا اذ تراوحت نسبه مساهمته من ٢٠١٦ عام ٢٠١٤ الى ٢٠١٤ عام ٢٠١٤ . و شهد عام ٢٠١٥ ارتفاعا ملحوظا في نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى الاجمالي اذ سجل ٣١,٥٥ ويعزا ذلك

الى ارتفاع كمية انتاج النفط الخام اذ اسهم نشاط النفط الخام بنسبة ١٠٥٥ من الناتج المحلي الإجمالي في حين لم تساهم الانواع الاخرى من التعدين سوى نسبة ضئيلة جدا بلغت ١٠٠٥ استمر نشاط قطاع المقالع والتعدين بالارتفاع لغاية عام٢٠١٨ اذ سجل نسبة ٢٣٨٨ من الناتج المحلي الاجمالي وخلال عام ٢٠١٩ شهد قطاع المقالع والتعدين انخفاضاً ضئيلاً في نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي اذ سجل نشاط قطاع النفط الخام بنسبه ٢٠٢٦ فيما سجلت الانواع الاخرى من التعدين نسبه ١٠٠١ سجل نشاط هذا القطاع انخفاضا خلال عام ١٠٠٠ بنسبه ١٠٠٥ ويعزا ذلك بالدرجة الاساسية الى انخفاض نشاط النفط الخام خلال هذا العام نتيجة لخفض كميات الانتاج المقرر في اطار اتفاق (اوبك+) فضلاً عن اجراءات العزل في العالم مما اثر في الطلب العالمي على الطاقة . شهد عام ٢٠٢١ تراجعاً ملموساً في نشاط هذا القطاع اذ سجل ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٠ البالغة نسبته ١٠١٥ ويعزا ذلك الى انخفاض نشاط النفط الخام في حين سجلت الانواع الاخرى من التعدين انخفاضا بنسبه ٢٠٠، قياسا بالعام السابق والبالغة نسبته ١٠، اما على صعيد نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي فانه احتل المرتبة الاولى نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل اساسي على النفط الخام الذي يشكل م ٢٠٥٥ من الناتج المحلى الاجمالي .

٣- نشاط قطاع النفط الخام:

يمثل قطاع النفط الخام في العراق الركيزة الاساسية في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، اذ تشكل الصادرات النفطية ٩٩ %من واردات البلد، فضلاً عن ذلك فانه يتم تكرير كميات معينة من النفط الخام في مصافي العراق القائمة لإنتاج المشتقات النفطية المختلفة لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي كوقود لمختلف وسائل النقل ومحطات الكهرباء والمشروعات الصناعية ، فضلاً عن ذلك فان العراق يتميز بضخامة احتياطياته النفطية وانخفاض تكاليف الانتاج في هذا القطاع مع قلة العمق في الابار قياساً بالدول الاخرى . يحتل القطاع النفطي المقام الاول بنسبه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، اذ اسهم بنسبه ٢٠٠٢ و في عام ٢٠٠٣ . وخلال عام كن اهم اسباب انخفاض نشاط القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي البالغة نسبته ٩٩,٤٥ ان من اهم اسباب انخفاض نشاط القطاع النفطي هي الاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة خلال هذا العام وانخفاض عوائد قطاع النفط، اذ شكل هذا القطاع النسبة الاكبر من مكونات الناتج المحلي الاجمالي(التقرير الاقتصادي السنوي، ١٨٠٤).

وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق الا ان قطاعاته الاقتصادية ما زالت تعانى من التدهور وذلك بسبب سوء الوضع الامنى الامر الذي ادى الى استمرار تدنى مستوى الناتج المحلى الاجمالي والذي بلغت نسبته ٥٠,٠٧ عام ٢٠٠٥ و٤٩,٩٦ عام ٢٠٠٦. وشهد عام ٢٠٠٧ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطى بالناتج المحلى الاجمالي اذ سجلت ٢٠٠١م ويعود الارتفاع الحاصل في هذا القطاع الى ارتفاع صادرات النفط الخام خاصة بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع اسعار النفط عالميا وتجدر الاشارة الي ان سعر برميل النفط لعام ٢٠٠٧ (٦٢,٦٧) دو لاراً للبرميل الواحد مقابل (٥٦,٥٦) دو لاراً للبرميل لعام ٢٠٠٦، اي نسبه زيادة ١٢.٨ . وخلال عام ٢٠٠٩ بلغت نسبه مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلى الاجمالي ٥٤ مسجلا بذلك انخفاضا قياسا بعام ٢٠٠٨ والبالغة نسبته ٥٤٥ ويعود الانخفاض الحاصل في مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلى الاجمالي الي تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية، اذ بلغ سعر برميل النفط (٥٨,٩٦)دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٩ مقابل (٨٨,٨٤) دولاراً للبرميل لعام ٢٠٠٨ اي نسبه انخفاض ٣٣,٦ (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٩) . وخلال الاعوام اللاحقة انخفضت مساهمة القطاع النفطى في الناتج المحلي الاجمالي من ١,٢٥ عام ٢٠١٢ الى ٤٩,٢ عام ٢٠١٣ متأثرا بالانخفاض الحاصل في اسعار النفط . شهدت المدة (٢٠١٨-٢٠١٨) ارتفاع مساهمة القطاع النفطى في الناتج المحلى الاجمالي اذ سجل ١٠١٩ عام ٢٠١٤ واستمر الارتفاع لغاية عام ٢٠١٨ والبالغة نسبته ٦٣,٧ ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، وهذا يعكس التبعية شبه الكاملة للاقتصاد العراقي لقطاع النفط وانعكاس تطورات السوق العالمية للنفط على الاقتصاد العراقي والظروف المؤثرة فيه ، اذ كان لارتفاع الكمية المنتجة من ١٠,٥ ٣١١الي ٢٧٣٦,١مليون برميل يوميا والمصدرة من ١٦٥٦الي ٣٨٦٦مليون دولار خلال المدة المذكورة(اوبك ، ٢٠١٤، ٢٠٢٠، ٢٥) الدور الواضح في ارتفاع نسبة المساهمة في حجم الناتج المحلى الاجمالي من النفط. سجل نشاط هذا القطاع انخفاضا طفيفا خلال عام ٢٠١٩ اذ بلغت نسبه ٢٢,٢ واستمر هذا الانخفاض لغاية عام٢٠٢١ ليسجل ما نسبته ٥٦,٤٥ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والبالغة نسبته ٢١,٤ ويعزا ذلك بالدرجة الاساسية الى انخفاض نشاط قطاع النفط الخام نتيجة لخفض كميات الانتاج المقررة في اطار اتفاق اوبك الى ٣٩٩٦,٦مليون برميل يوميا (اوبك ، ٢٠٢٠، ٣٢)فضلاً عن الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة ازمة كوفيد ١٩

٤- نشاط قطاع الصناعة التحويلية:

تعد الصناعة من ابرز النشاطات الاقتصادية واكثرها تأثيرا في الاقتصاد الوطني وذلك لدورها الكبير في رفع مستوى الانتاجية ، توليد الدخل ، توفير فرص العمل وتحفيز الادخار والاستثمار ، الا ان هذا القطاع واجه نكسات متتالية تركت بصمتها على تطور واستمرار الصناعة العراقية اذ توقفت معظم المصانع عن العمل والانتاج لأسباب متعددة واهمها الظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٤ والتي اثرت تأثيراً كبيرا في تعرض القطاع الصناعي الى الدمار الذي انعكس سلباً على قدرته الانتاجية لهذا القطاع وبالتالي تدني مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي مسجلاً بذلك انخفاضا وبلغت نسبته ١٠٠١ والبالغة نسبته ٢٠٠١ والبالغة نسبته ٢٠٠١ .

وخلال عام ٢٠٠٦ قدرت نسبه مساهمة هذا القطاع٥, افي الناتج المحلي الاجمالي اذ لوحظ تحسن نسبي في نسبه المساهمة لهذا العام مقارنه بالعام السابق وقد قدرت نسبته ب٩٤,١ من الناتج المحلي الاجمالي . واصل القطاع الصناعي ارتفاع مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي اذ قدرت نسبته٢٦,١ خلال عام ٢٠٠٧ الا انه ما يزال ضعيفا ويعاني العديد من المشكلات ، الا انه يؤمل تفعيل دور هذا القطاع مستقبلاً على اثر تحسن الوضع الامني بشكل أوسع وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص ليؤدي دوره في رفع انتاجيته ، شهد عام ٢٠٠٩ ارتفاع نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة نسبته ٢,١ بعد ان كان ١٥٩ عام ٢٠٠٨ ويعزا ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية مثل الصناعات الكهربائية ، الكيمياوية ، النسيجية ، الاثاث ، الصناعات المعدنية والهندسية وصناعات الاسمنت والاسمدة .

شهدت المدة (٢٠١٦-٢٠١٦) انخفاضاً ملموساً في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي اذ تراجعت نسبه مساهمة هذا القطاع من ٢% عام ٢٠١٦ الى ٢٠٨٦ عام ٢٠١٦ ويعود ذلك الى افتقار العراق للبنية التحتية الداعمة لهذا القطاع والتي يأتي في مقدمتها النقص الكبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية شهدت الاعوام اللاحقة (٢٠١٧-٢٠١٩) تذبذبا ارتفاعاً وانخفاضاً في مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلى الاجمالي اذ تراوحت نسبته من ٢٠١٩ عام ٢٠١٧ الى ١ عام ٢٠١٩.

وخلال عام ٢٠٢٠ ارتفعت نسبه مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي والبالغة نسبته ١,٢. وما تزال نسبه مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي متدنية الامر الذي يستدعي العمل على معالجة المشاكلات كافة التي تواجه نشاط هذا القطاع لأهميته في تعزيز وتوفير الاساس المادي للاقتصاد العراقي والتوجه نحو توسيع دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية لما لها من اهمية كبيرة في تعزيز عملية التنمية في البلاد (التقرير

الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠ والبالغة نسبته ١,١ ويعزا ذلك الى طرح منتجات تعقيم وتطهير جديدة ١,١٠ قياسا بعام ٢٠٢٠ والبالغة نسبته ١,١ ويعزا ذلك الى طرح منتجات تعقيم وتطهير جديدة لمكافحة وباء كورونا وتبني وزارة الصناعة والمعادن لخطة التأهيل والتشغيل والتي حققت كثيراً من المنجزات منها افتتاح وتشغيل مصنع تدوير الاطارات المستهلكة في الديوانية ومعامل المنتجات الاسفاتية في محافظات ديالى وكركوك وميسان ونينوى ، وكذلك انشاء وحدة ريادية لإنتاج المعقمات (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢١، ٢٢).

٥- قطاع الكهرباء والماء:

تعد الطاقة الكهربائية من اهم مصادر الطاقة التي بدونها لا يمكن ان تؤدي القطاعات الاقتصادية نشاطها وتعد من اهم اسس البنية التحتية للبلد ، ومن المعلوم ان العراق كان لا يعاني من اي مشكلة في المنظومة الكهربائية قبل عام ١٩٩١ وكانت المنظومة الكهربائية تعمل بطاقة توليدية حوالي (٢٠٠٠) ميكا واط وبعد عام ١٩٩١ اصيبت المنظومات الكهربائية كافة بأضرار جسيمة، ففي عام ٢٠٠٤ يلاحظ ارتفاع نسبه مساهمة نشاط قطاع الطاقة الكهربائية والبالغ ٢٠,٠ قياسا بعام ٢٠٠٣ والبالغة نسبته ٤٤,٠ ان الخطط المستقبلية كافة لهذا القطاع تهدف الى رفع سقف الانتاج فضلاً عن حاجة هذا القطاع الى مبالغ طائلة تقدر بحدود (مليارات دولار) وذلك لأنشاء خمس محطات حرارية جديدة وأنشاء شبكات توزيع جديدة والتي ستؤدي الى زيادة في انتاج الطاقة الكهربائية لا تقل عن (٢٠٠٠) ميكا واط يوميا (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٣) .

شهد عام 0.000 ارتفاعا ملموساً في مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الاجمالي اذ سجل 0.000 الا انه ما يزال هذا القطاع يعاني من عجز واضح في الانتاج مقابل الطلب عليه . واصل قطاع الطاقة الكهربائية ارتفاعه خلال عام 0.000 وبنسبه 0.000 والتي تعادل 0.000 الميار دينار) مقابل 0.000 مقابل 0.000 مليار دينار) عام 0.000 فما يزال هذ القطاع يعاني من عجز واضح حيث ان معدل الطلب على الطاقة الكهربائية يفوق معدل الانتاج فقد بلغ معدل انتاج الطاقة الكهربائية خلال عام 0.000 ميكا واط مقابل 0.000 ميكا واط لعام 0.000 ميكا واط مقابل بنسبه زيادة 0.000 ميكا واط لعام 0.000 ميكا واط مقابل العجز خلال عام 0.000 ميكا واط العام 0.000 ميكا واط 0.000 ميكا واط العام 0.000 ميكا واط 0.000 ميكا واط 0.000 ميكا واط العام 0.000 ميكا واط 0.000 ميكا واط 0.000 ميكا واط مقابل العجز خلال عام 0.000

المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبته ٩٦,٠% ويعود ذلك الارتفاع الى اضافة وحدات تشغيل (غازية) للعمل ضمن محطات التوليد البخارية الضخمة في العاصمة بغداد وبعض محافظات البلد، وخلال الاعوام (١٠١٠-٢٠١١) سجل قطاع الكهرباء انخفاضاً ضئيلا بنسبة ٩٢,٠ و ٩,٠ من الناتج المحلي الاجمالي، ثم اعقبة ارتفاع خلال السنوات اللاحقة اذ بلغت نسبة خلال عام 1,7٤ (٢٠١٧)

وخلال عام ٢٠٢٠ ارتفعت مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي بنسبه ١,١ قياسا بعام ٢٠١٩ اذ بلغت نسبته ١,١ ويعزا هذا الارتفاع الى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية بنسبه ٩,٠ مقابل ارتفاع الطلب عليها بنسبه ٣,١ الامر الذي ادى الى ارتفاع العجز في الطاقة الكهربائية بنسبة ١٨ (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠، ١٨). استمر ارتفاع نشاط هذا القطاع لغاية عام ٢٠٢١ البالغة نسبته ١,٢٨ الا انه ما زال يسجل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي ويعزا ذلك الى ارتفاع انتاج الطاقة الكهربائية مقابل ارتفاع الطلب عليها.

٦- نشاط قطاع البناء والتشييد:

احتل هذا القطاع المرتبة السابعة من حيث نسبه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي البالغة 7,17 خلال عام ٢٠٠٤ مقابل ١,١٩ من عام ٢٠٠٣ اذ شهد قطاع البناء تحركا واضحا من خلال التوسعات في ابنية المستشفيات والمستوصفات وفي مجال الانشاءات والتي تمثلت في بأنشاء الشوارع وتبليطها وشهدت المدة (٢٠٠٠-٢٠٠١) ارتفاع مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت نسبته الى ٤٠٤٤عام ٢٠٠٧ (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧).

وخالال عام ٢٠٠٩ اسهم هذا القطاع بنسبه ٢٠,٥من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٢٠,٤عام ٢٠٠٨ مسجلا بذلك انخفاضا بلغت نسبته ٥٥,٠ واتسمت حركة البناء والتشييد بتراجع واضح خلال عام ٢٠١١ فقد انخفضت مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي بنسبه ٨,٥ قياسا بعام ٢٠١٠ والبالغة نسبته ٣,٦ اذ ان زيادة الطلب على الاراضي مع تزايد اعداد المهاجرين وايضاً الزيادة الطبقية في عدد سكان العراق التي ارتفعت بنسبة ١٠٠% من ١٢مليون نسمة عام ٢٠٠٢ الى ٢١ مليون نسمة عام ٢٠٠٢ ادى الى ارتفاع اسعار ها والى ارتفاع كلف البناء مما انعكس في تفاقم ازمة السكن وارتفاع الايجار الى مستويات عالية .

و الاعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) شهدت تحسناً واضحاً في نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفعت من ٧,٣٥ خلال عام ٢٠١٢ الى ٨,٦٨ خلال عام ٢٠١٣ ويعود ذلك الى التوسع الحاصل في انجازات القطاع الحكومي والخاص خلال هذه الاعوام والمتمثل ببناء المجمعات السكنية والتجارية ، الابنية المدرسية ، المستشفيات والمستوصفات والقاعات الرياضية

شهد عام ٢٠١٤ انخفاضا ملحوظا لقطاع البناء والتشييد بلغت نسبته ٨,٢٧ ويعزا ذلك الى توقف العديد من المشروعات بسبب التدهور الحاصل في الاوضاع الامنية في المناطق التي سيطر عليها التنظيم الارهابي فضلاً عن ضعف التمويل الحكومي للمشروعات بسبب الانخفاض الحاصل في اسعار النفط وعدم اقرار الموازنة لهذا العام الى جانب الدور المحدود للقطاع الخاص في مشروعات البناء والتشييد على الرغم من اهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل وتحفيز الاقتصاد ورفع معدل النمو الاقتصادي(التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤، استمر انخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات اللاحقة اذ تراجع نشاط هذا القطاع وبنسبة كبيرة بلغت ٢,٢ خلال عام ٢٠١٨ ويعزا ذلك الى تراجع القدرة المالية لقطاع الحكومة للنهوض به وانحسار دور القطاع الخاص على اثر الازمة المالية المتمثلة بتراجع اسعار النفط.

وخلال عام ٢٠٢٠ سجل نشاط البناء والتشييد انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٢,٢مقارنة بعام ٢٠١٩ البالغة نسبته ٣,٣ ويعزا ذلك الى انخفاض عدد مقاولات الابنية والانشاءات في كافة المحافظات كافة بسبب اجراءات العزل الشامل والجزئي لمواجهة الوباء فضلا عن تأثر هذا القطاع بشكل مباشر بعدم اقرار الموازنة عام ٢٠٢٠(التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠، ١٩). شهد عام ٢٠٢١ تحسنا ملحوظا لنشاط هذا القطاع اذ سجل نسبة ٢,٢ مقارنة بالعام السابق البالغة نسبته ٢,٢ ويعزا ذلك الى انخفاض اسعار المواد الانشائية بشكل عام والمستوردة بشكل خاص .

٧- نشاط قطاع النقل والمواصلات والخزن:

يمتلك قطاع النقل علاقات تشابكية وثيقة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتأثيره المباشر في نموها وتطورها كذلك تأثيره المباشر والكبير في التكامل الاقتصادي للبلد ومن ثم في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وقد احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة عام ٢٠٠٣ من حيث نسبته مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي البالغة ١١,٩٣ ، وبعد سقوط النظام الحاكم اخذت نسبة مساهمة هذا القطاع بالانخفاض اذ شهدت المدة (٢٠٠١-٢٠١١) تراجعاً ملحوظاً مسجلا بذلك انخفاضاً من

١٩٠، اعام ٢٠٠٤ الى ٥,٣ عام ٢٠١١ وهي نسبه متدنية اذا ما قورنت بأهمية هذا القطاع الحيوي ليأتي بالمرتبة الثامنة من حيث المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

وفي عام ٢٠١٣ حقق هذا القطاع نسبته زيادة في توليد الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٧,٢١ قياسا بعام ٢٠١٢ البالغة نسبه ٣,٦ ويعود ذلك الى اتساع دور القطاع الحكومي في انشاء العديد من الجسور واكساء العديد من الشوارع والى الدور الذي يؤديه قطاع النقل الخاص والمتمثل بارتفاع مستوى وكفاءة خدماته (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣).

وخلال عام ٢٠١٦ سجل نشاط قطاع النقل والمواصلات انخفاضاً لينعكس ذلك على انخفاض نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة ٢٠,٧ بعد ان كانت مساهمته ٨٦,٧عام ١٠٠٥ شهدت الاعوام (٢٠١٧-٢٠١٨) ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبته ٧,٧٧ عام ٢٠١٧ و ٩,٨ عام ٢٠١٨ ويعزا ذلك الى اتساع خدمات الاتصالات ولاسيما (خطوط شبكات الأنترنت) وزيادة نشاط خطوط النقل ولاسيما بين بغداد والمحافظات (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٧).

شهد قطاع النقل والمواصلات انخفاضاً حيث تراجعت مساهمة خطوط النقل الجوي اذ بلغ الجمالي الايرادات المتحققة للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية الى ١٨٢٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠مقارنة بعام ٢٠١٩ والبالغ قيمة ٢٠١٧مليون دينار وايضاً تراجع مساهمة خطوط النقل البحري الى ٢٠٤ مليار دينار عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق والذي سجل خطوط النقل البحري الى ٢٠٤ مليون دينار عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق والذي سجل ١٨٥٠مليار دينار بينما بلغت الايرادات المتحققة من نقل المسافرين بأجر ٢٠٢٧مليون دينار عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٠مليون دينار عام ٢٠٢٠ مليون دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة انخفاض مقدارها (٢٠١٥مليون حين بلغت الايرادات المتحققة من نقل البضائع ٢٢١١ مليون دينار عام مقابل ٢٠٠٠مليون دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة انخفاض مقدارها (١٩٨١%)سجل قطاع الاتصالات ارتفاعاً طفيفاً خلال عام ٢٠١٠ بلغت قيمة ٢٠٢٠ مليار دينار (وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٠، ٣، ٥، ٢٣) شهد قطاع النقل والمواصلات ارتفاعا خلال عام ٢٠٢١ اذ بلغت نسبته ١٩١٨ من الناتج المحلي الاجمالي يعزا هذا الارتفاع الى تخفيف قيود العزل التي شهدها العالم خلال عام ٢٠٢١ التي العرادات في أثناء وباء كورونا.

٨- نشاط قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق:

يعد النشاط التجاري لأي دولة في العالم دليلا على حيويتها وقوتها الاقتصادية فقد بلغت قيمة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ٢٠٠٣ ب٣٥, ٤ وبعد سقوط النظام وتغيير نظام الحكم اخذت نسبه مساهمة هذا القطاع بالارتفاع اذ بلغت نسبته ٢,٧٣ عام ٥٠٠٠ قياسا بعام ٢٠٠٤ البالغة نسبته ٢١,٦ ليحتل بذلك المرتبة الخامسة من حيث نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وخلال عام ٢٠٠٧ انخفضت نسبه مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق اذ سجلت ٢,٢٣ قياسا بعام ٢٠٠٦ والبالغة نسبته ٦,٨٤ مسجلا بذلك انخفاض بنسبة ٢٠٠١ .

شهد عام ۲۰۰۹ ارتفاعاً في نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفعت نسبه مساهمته الى ۲۰۰۱ عام ۲۰۰۸ بعد ان كانت ۲٫۲۲ عام ۲۰۰۸ وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لدور قطاع التجارة في تلبية حاجة البلد من السلع المنتجة محليا والمستوردة ، وخلال عام ۲۰۱۱ ارتفعت نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة نسبته ۲٫۸۸ مقابل ۱۰٫۷ عام ۲۰۱۰ ويعود ذلك الى اتساع دور قطاع التجارة على مستوى الجملة والمفرد اذ بلغ عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد خلال عام ۲۰۱۱ (۲۳۹۸۷)مقارنة بالمورية العامة للإحصاء والابحاث، ۱۵ مقارن ۱۸۹۷۳).

شهدت المدة (٢٠١٦-٢٠١٦) انخفاضاً ملحوظاً في مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي اذ انخفضت من ٩٤,٨ عام ٢٠١٦ الى ٢٠١٦ ويعزا ذلك الى عدم اسهام السياسات الحكومية في تقديم الدعم الكافي لهذا القطاع وتوفير التشريعات التي تنظم عمله ، وسجل عام العكومية في نسبه مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبته ٢٠١٧ الا ٢٠١٧ ان نسبته مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما تزال دون المستوى المطلوب ومن الجدير بالذكر انتعاش التجارة الالكترونية عبر المواقع على الأنترنت يدعمها توفير وسائل الدفع الالكتروني من خلال شركة محفظة العراق المشرفة على خدمة (زين كاش) والتي اطلقتها شركة زين العراق للاتصالات بالتعاون مع البنك المركزي لشراء السلع المعروضة على موضوعا يواكب التطور التكنولوجي لا يمنع من ظهور المعوقات التي تتعلق معظمها بالأمان والخصوصية .حيث يبقى هناك تخوف دام من درجة الامان التي سيحصل عليها الفرد من استخدامه لهذه التطبيقات ومن مدى مصداقية الشركات المزودة لها . فضلاً عن انخفاض مستوى دخل الفرد وعدم وجود تثقيف بما يمكن ان توفره التجارة الالكترونية ، وغيرها من مستوى دخل الفرد وعدم وجود تثقيف بما يمكن ان توفره التجارة الالكترونية ، وغيرها من

المعوقات التي تتطلب دراسة معمقة للبحث عن حلول قانونية لكل منها. بالرغم من ان خبراء التسويق والتجارة عبر الشبكة الالكترونية يؤكدون ان هذا القطاع ينتظره مستقبل زاهر الا ان الشركات العراقية التي تعرض بضائعها عبر الانترنت تواجه جمه من التحديات ابرزها قلة مستخدمي البطاقات الائتمانية بين العراقيين ، نظراً لضعف القطاع المصرفي ، مما تسبب في وقوع المواطنين ضحية للنصب والاحتيال عبر "الشركات الوهمية". كما ان بعض الشركات تعاني من مشاكل مع الزبائن الذين يرفضون تسلم بضائعهم العامة (المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ۲۰۱۷، ۲۰).

وقد توصلت الباحثة لكي يكون هناك دور ايجابي للتجارة الالكترونية في العراق يجب الدعوة الى سن قانون خاص بفرض ضريبة على التجارة الالكترونية ومن الممكن تحديد آلية فرض الضريبة في مجال تجارة السلع المادية على وفق نوع التجارة ، فاذا كانت عابرة للحدود فان معالجتها يكون عبر فرض الضريبة الكمركية كونها تماثل التجارة التقليدية ، اما ضريبة الدخل تحتاج الى تعاون دولي في تحديد المكلف ، ومن الافضل حصر الضريبة على التجارة الالكترونية بيد الحكومة الاتحادية كونها من الضرائب العامة .

شهد عام ۲۰۲۰ انخفاضاً في نشاط هذا القطاع وانعكس ذلك على مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفضت نسبته الى المقابل ٤,٧ عام ۲۰۱۹ ويعزا هذا الانخفاض الى اجراءات العزل التي شهدها العالم خلال عام ۲۰۲۰ بسبب انتشار جائحة كورونا وانخفاض الامدادات العالمية. سجل نشاط هذا القطاع ارتفاعاً بنسبه مساهمة بلغت ٨,٨٤ من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام السابق والبالغة نسبته ٧ ويعزا هذا الارتفاع الى تخفيف قيود العزل التي شهدها العالم خلال عام ۲۰۲۱ وعودة الفنادق وما شابه ذلك الى نشاطها.

٩- نشاط قطاع المال والتأمين وخدمات والعقارات:

يؤدي نشاط هذا القطاع دورا مهما في تحفيز ودفع عملية النمو الاقتصادي اذ تسهم المصارف في تقدم ورخاء الاقتصاد من خلال فرص العمل والوظائف التي تخلقها فضلا عن توفير الائتمان للأفراد والشركات في ادارة مشروعاتهم والتي ستسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي مما يعنى خلق سوق مالية متطورة تساهم في تحفيز الاستثمارات سواء المحلية ام الاجنبية.

قدرت نسبته مساهمة قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ٢٠٠٣ ب ٢,٤٨ وبعد سقوط نظام الحكم اخذت نسبه مساهمة هذا القطاع بالتحسن اذ تشير التقديرات الى ارتفاع اداء هذا القطاع بشكل واضح في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة

(٢٠٠٢-٢٠٠٤) مسجلا بذلك ارتفاعاً من ٨,٣٣ عام ٢٠٠٤ الى ٩,٧٠ عام ٢٠٠٧ ليحتل بذلك المرتبة الرابعة من حيث نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

وخلال عام ٢٠٠٩ شهد هذا القطاع انخفاضاً ملموساً والبالغ نسبه ٩,٠٣ مقارنة ب٩,٤٢ عام ٢٠٠٨ ويعود ذلك الى ما شهده هذا القطاع من تراجع في مستوى فعالياته ونشاطاته ، عاود نشاط هذا القطاع للارتفاع خلال عام ٢٠١٢ لينعكس ذلك في ارتفاع نسبه مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي والتي سجلت ٧,٣٣ مقابل ٢,٢٨ عام ٢٠١١ ويعزا هذا الارتفاع بالدرجة الأساسية الى زيادة معدلات النمو المتحققة في كل من نشاط قطاع البنوك والتأمين وملكية دور السكن بنسبه ٤,٠٣ و ٢٠١٩ على التوالي .

وخلال المدة اللاحقة شهد هذا القطاع تراجعاً ملموساً في مستوى نشاطه مما انعكس ذلك على نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مسجلا بذلك انخفاضاً خلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٦) اذ تراجعت نسبه مساهمته من ٧,١٨ عام ٢٠١٦ الى ٢٣,٤ عام ٢٠١٦ ويعزا ذلك الى انخفاض نشاط البنوك والتأمين ويعود بالدرجة الأساسية الى حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد العراقي اثر انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية الى جانب الظرف الامني بسبب الحرب على الارهاب عصابات داعش واحتلالها لبعض المحافظات وتعرض فروع المصارف الاهلية والحكومية للسرقة، لذا يتعين التأكيد على اهمية اعادة هيكلة القطاع المصرفي بوصفة احد الركائز الداعمة للاقتصاد.

سجل نشاط قطاع المال والتأمين ارتفاعاً بنسبه ٢,٥ عام ٢٠١٨مقارنة بعام ٢٠ والبالغة نسبته ٣٦,٤ ويعزا الارتفاع الحاصل في نشاط قطاع المال والتأمين الى التحسن الحاصل في الاوضاع الامنية واستعادة العمل في الفروع التي تعرضت الى الدمار بسبب الحرب على الارهاب، شهد نشاط قطاع المال والتأمين ارتفاعاً خلال عام ٢٠٢١ وبنسبه مساهمة ٤٧,٥من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعام ٢٠٢٠البالغة نسبته ٣,٥ ويعزا ذلك الى ارتفاع نشاط ملكية دور السكن بنسبه ٢٠١٤ بالإضافة الى ارتفاع نشاط البنوك والتأمين بنسبه ٣٥,١ والناجم عن استمرار مصرف الرافدين بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن تسهيلات مصرفية لدعم المشروعات الاستثمارية والتجارية.

١٠ نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصى:

يحتل نشاط هذا القطاع المرتبة الرابعة في سلم ترتيب الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلى الاجمالي اذ بلغت نسبه مساهمته ٢٠٠٢ خلال عام ٢٠٠٣ ، وسجل نشاط

قطاع التنمية الاجتماعية والصحية خلال عام 0.00 ارتفاع في نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغ 0.50 مقارنة بعام 0.00 والبالغة نسبة 0.00 .

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية خلال الاعوام (٢٠٠١-٢٠٠٧) من حيث نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي محققا بذلك ارتفاعاً بلغت نسبة ١٢,٤٨ عام ٢٠٠٦ و٢٠,٧١ عام ٢٠٠٧ ويعود الارتفاع الحاصل في نشاط هذا القطاع الى القروض الميسرة والمدارة للدخل والتي منحتها وزارة العمل لفئات الشباب وخريجي الكليات والمعاهد والمهجرين من اهالي بغداد واصحاب المحال المتضررة بغية رفع القدرة الشرائية للمواطنين والحد من البطالة (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٧، ٦)، وشهد عام ٢٠٠٩ ارتفاع نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة نسبته ١٢,٤٠ مقارنة بعام ٢٠٠٨ والبالغة نسبته ١٢,٤٠.

على الرغم من اهمية هذا القطاع الا ان نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما تزال دون المستوى المطلوب اذ شهدت المدة (٢٠١٧-٢٠١٧) انخفاضاً ملموساً اذ تراجعت مساهمة هذا القطاع من ١٢,١٣ عام ٢٠١٣ الى ٩,٣٨ عام ٢٠١٧ ويعزا التراجع بالدرجة الاساس الى تراجع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة وذلك بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد على اثر الانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض التخصيصات للأنفاق على هذا القطاع.

وخلال عام ٢٠١٩ احتل نشاط هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي سجلت ٣٨, ٩ ويعزا ذلك بالدرجة الاساسية الى ارتفاع نشاط الحكومة المركزية بنسبه ٧,٣٥ فيما لم يسجل نشاط الخدمات الشخصية اي معدل نمو خلال هذا العام ويعود ذلك الى انخفاض التخصيصات للأنفاق على هذا النشاط . شهد هذا القطاع ارتفاعا خلال عام ٢٠٢١ وبنسبه مساهمة ٦,٠١ من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعام ٢٠٢٠ البالغة نسبته ٩,٩ ويعزا ذلك الى ارتفاع نشاط الحكومة بنسبه ٨,٢٣ نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية بسبب ارتفاع الطلب على النفط وارتفاع نشاط الخدمات الشخصية بنسبه ٢,٣٧ من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

	جدول (۲)																			
		مئوية)	(نسبة			(۲۰۲	1-4	لمدة (٣	إجمالي ا	محلي الا	الناتج ال	ادية في	ن الاقتص	للقطاعان	النسبية ا	الاهمية			القطاع	ប្
7.71	7.7.	4.19	7.18	7.17	7.17	7.10	7 . 1 £	7.17	7.17	7.11	۲٠١٠	49	۲۸	۲٧	۲٦	۲٥	۲٤	7	الانشطة الاقتصادية	
٣,٨٤	٤,٣	۲,۸	١,٤	۲,۱۸	7,79	7,07	٤,١٦	٤,٢٥	٣,٦٨	٤,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٨٩	٤,٩١	٦,٩٢	٧,٠١	0,57	٧,٠٧	الزراعة والغابات والصيد	١
07,07	٦١,٥	٦٢,٣	٦٣,٨	71,05	٦٠,٥١	00,81	01,57	٤٩,٤٩	01,99	01,99	٥١,٦	01,71	٥٤,٧٦	٥٢,٩٤	٥٠,١٨	٥٠,٣	00,18	٥٩,٢٨	المقالع والتعدين	۲
٥٦,٤٥	٦١,٤	٦٢,٢	٦٣,٧	71,50	٦٠,٣٨	00,14	01,79	٤٩,٢	01,70	01,77	01,77	٥٤	0 £ , 0	٥٢,٧١	٤٩,٩٦	٥٠,٠٧	01,99	09,77	النفط الخام	١_٢
٠,٠٧	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٩	٠,٢٩	٠,٢٨	۲۰,۳	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,١٤	٠,٠٦	الانوع الاخرى من التعدين	۲_۲
1,17	١,٢	١	٠,٩	١,٠٣	٠,٨٣	٠,٩٤	1,17	1,01	1, 4	۲	۲,۱	۲,۱	1,09	1,77	1,07	1, £ 9	1,08	٣,٠١	الصناعة التحويلية	٣
1, 4 A	١,٣	١,١	١	1,7 £	1,17	1,14	1,19	1,.٧	١	٠,٩	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٨٣	٠,٨٧	٠,٨	٠,٧٧	٠,٦٧	٠,٤٩	الكهرباء والماء	٤
۲,۸۲	۲,۲	٣,٣	۲,۲	٤,٩٥	٦,٦٧	۸,۸٤	۸,۲۷	۸٫٦٨	٧,٣٥	٥,٨	٦,٣٤	٤,٢٩	٤,٦٤	٤,٤٠	٤,٤٠	٤,٤١	۲,۱٦	1,19	البناء والتشييد	٥
٦٥,٦٣	٧٠,٥	٧٠,٥	٦٩,٣	٧,٩٤	٧١,٠١	٦٨,٤٣	77,77	٦٤,٩٩	٦٥,٣٧	٦٥,١	70,17	٦١,٦٥	٦٥,٧١	٤٦,٧٤	٦٣,٨٦	77,97	78,97	٧١,٠٤	ع الانشطة السلعية	مجمو
۹,۱۸	٦,٩	۸,۲	۸,٩	٧,٧٧	٧,٦٤	٧,٦٨	٧,٦٤	٧,٢١	٦,٣	٥,٣	٥,٦٦	0,07	٦,٢٥	٦,٥٥	۸,۰۳	11,50	11,9.	11,98	النقل والمواصلات والخزن	٦
۸,۸٤	٧	٧٠٤	٧,١	٧,٢٨	٧,١١	۸,۲۷	٨,٤٤	٨,٤٩	۸,۸٤	٧,٦٨	٧,٥١	٦,٧١	٦,٢٢	٦,٢٣	٦,٨٤	٦,٧٣	٦,١٧	٤,٣٥	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	٧
٥,٧٤	٥,٣	٥,١	٥,٢	٤,٦٣	٤,٣٢	٤,٩١	٦,٥٧	٧,١٨	٧,٣٣	۲,۲۸	۸,٦٢	۹,۰۳	9, £ Y	۹,٧٠	۸,۷۸	٨,٥٤	۸,۳۳	۲,٤٨	المال والتامين وخدمات العقار ات	٨
1,08	١,١	١,٣	١,٢	٠,٨٠	٠,٤٧	٠,٨٤	1,01	1,44	1,09	١,٣	1,17	1,19	1,08	1,88	٠,٦	٠,٥٦	٠,٢٦	٠,٢٥	البنوك والتامين	_^
٤,٢١	٤,٢	٣,٨٣	£	٣,٨٣	٣,٨٥	٤,٠٦	0,07	0,57	٥,٧٣	٧,٢١	٧,٥١	٧,٨٥	٧,٨٩	۸,۳۳	۸,۱۸	٧,٩٨	٧,٨٨	7,77	ملكية دور السكن	۲_^
۲۳,۷ ٦	19,7	19,78	۲۱,۲	19,71	19,00	۲۰,۸٦	77,70	77,88	77,.7	۲۱,۸	۲۱,۷۹	۲۱,۳۱	۲۱,۸۹	۲۲,٤٨	27,77	44,44	۲٦,٤٠	14,40	_	مجمو
١٠,٦	۹,۹	۹,۳۸	۹,٥	۹,۳۸	9,01	١٠,٧٠	11,.9	17,18	17,17	17,.9	17,.9	۱۳,۰۸	17, £	17,77	۱۲,٤٨	9, £ 1	۸,٦٨	1.,1.	خدمات التنمية الاجتماعية و الصحبة	٩
۸,۲۳	٧,٦	٧,٣٥	٧,٤	٧,٣٥	٧,٤٨	۸,0٣	۸,٧٨	۹,۸۸	١٠,٠٤	11,.4	11,0 £	11,0 £	1.,0	1.,91	۱٠,٤	٧,٢٩	٦,٥٨	۸,۳۹	الحكومة العامة	١_٩
۲,۳۷	۲,۳	۲,۰۲	۲,۱	۲,۰۲	۲,۰٤	۲,۱۷	۲,۳۱	۲,۲٥	7,17	۲,۱۰	۲,۰۰	۲,۰٤	١,٩	1,79	۲,٠٩	7,17	۲,٠٩	١,٨١	الخدمات الشخصية	۲_٩
۲۱,۲	۹,۹	۹,۲	۹,۲	۹,۳۸	9,01	١٠,٧٠	11,.9	17,18	17,17	17,.9	17,.9	۱۳,۰۸	17,5	17,00	17,51	9, £ 1	۸,٦٨	1.,1.	مجموع الانشطة الخدمية	
1	١	١	١	1	١	١	١	١	١.,	1	١	١	1	1	1	1	1	1	موع حسب الانشطة	المجم

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠٠٣- ٢٠٢١ ، صفحات متفرقة

المبحث الثاني

تحليل هيكل التجارة الخارجية للمدة (٢٠٠٢-٢١٢)

تحتل التجارة الخارجية مكاناً مؤثراً في مجمل النشاط الاقتصادي لكل الدول وتمثل حلقة الوصل بين الدولة والعالم الخارجي ، ويشار اليها بأنها محرك النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تؤديه الصادرات والتي تعد انعكاساً للطاقات الانتاجية المحلية المتاحة ، فضلاً عن انها تعد من المؤشرات المهمة لقياس حجم او مستوى التجارة الخارجية فكلما ارتفعت نسبتها كان انعكاسها ايجابياً على الميزان التجاري في حين ان عدم تنوع الصادرات وضعف القدرة الانتاجية لاعتماده على سلعة واحدة فأنه يولد خللا كبيراً في بنية الصادرات ويفقدها القدرة التنافسية في الاسواق الدولية . اما بخصوص الاستيرادات فأنها لا تقل اهمية عن الدور الذي تؤديه الصادرات فهي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد ، اذ تعد من المقابيس المهمة لقياس درجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليها البلد من خلال تجارته الخارجية وذلك عن طريق السلع المستوردة استهلاكية كانت ام انتاجية فضلاً عن انها الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات الانتاج لإتمام عملية التنمية الاقتصادية . وسيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على مؤشرات التجارة الخارجية .

اولا: تحليل هيكل الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١)

يتضح من تتبع بيانات الجدول (7) ان قيمة الصادرات النفطية قد بلغت 77 مليون دولار عام 77 وبنسبه مساهمة (7 , من اجمالي الصادرات وكذلك اظهرت البيانات ان الصادرات غير النفطية قد بلغت 77 , مليون دولار و بنسبه مساهمة (7 , النفطية قد بلغت العقوبات الدولية عن العراق ارتفع اجمالي الصادرات خلال عام 77 اذ بلغت الصادرات النفطية 77 مليون دولار وبنسبة مساهمة 79 وينسبة مساهمة 79 في حين انخفض حجم الصادرات غير النفطية اذ بلغت قيمة 79 مليون دولار وبنسبه مساهمة 79 .

الجدول (٣) هيكل الصادرات العراقية للمدة (٣٠٠١ - ٢٠٢١) (مليون دولار، نسبة منوية)

			الصا	درات		
لسنة		النفطية	Ė	بر النفطية	اجمالي الصادرات	ت
	القيمة	نسبة الصادرات النفطية	القيمة	نسبة الصادرات غير	القيمة	النسبة
		من الصادرات الاجمالية		النفطية من الصادرات		
				الاجمالية		
	(1)	(٢)	(*)	(£)	(°)	(7)
7	779	۸,۸	7077 ,£	91,7	۳۸٦ <i>٥</i> ,۳	1
		·	·	·	ŕ	
۲٤	14401	99,5	۱۰٦,۸	٠,٦	14404,4	١
۲٥	74757	99,0	۱۱۹	٠,٥	7777	١
7 7	٣.٤٦٥	99,1	777	٠,٢	*. ५ ५ ५	١
۲٧	44 5 44	99,8	۲۹ ۷	٠,٧	٣٩٧٣.	١
۲۸	07164	99,1	٥١.	٩	07707	١
۲۹	£1107	99,8	797	٠,٧	£ 7 1 £ A	١
۲٠١٠	01019	99,8	***	٠,٧	01977	١
7.11	۸۳۰۰٦	99,8	०११	٠,٧	۸۳٦٠٥	١
7.17	9 £ 1 . ٣	99,8	٧٠٧	٠,٧	9 £ 1 1 .	١
7.17	٨٩٤٠٢	99,8	٦٧٣	٠,٧	9٧٥	١
۲۰۱٤	٨٤٣٠٣	99,8	٦٣.	٠,٧	A £ 9 T T	١
۲.۱٥	£9711	99	777	٠,١	£9V٣V	١
7.17	£ ٣ ٦ ٨ £	99,8	٣٠٦	٠,٧	٤٣٩٩.	١
7.17	٥٩٧٣.	99,9	٧.	٠,١	٥٩٨٠٠	١
7.17	٨٤٢١٨	99,9	1.1	٠,١	A £ \(\mathcal{P} \) \(\)	١
7.19	۸۰۰۲۷	99,4	۱۷۳	٠,٢	۸۰۲۰۰	1
7.7.	£ £ ₹ ٨ ٧	99,7	١٣٧	٠,٣	£ £ £ Y £	1
7.71	٦٨٨٠٣	99,7	۲۱۹	٠,٣	79.77	١

١- المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية. (٢٠٠١-٢٠١١). بغداد: البنك المركزي العراقي

شهدت السنوات (۲۰۰۵، ۲۰۰۱، ۲۰۰۷، ۲۰۰۸) ارتفاعاً ملحوظاً في اجمالي الصادرات بشقيه (النفطية وغير النفطية) اذ بلغت قيمة الصادرات النفطية (۲۳۱۶، ۲۳۶۵، ۳۹٤۳۳، ۲۸۶۵)

٢- العمود (٢) و(٤) و (٦) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

مليون دولار وبنسبه مساهمة (٩٩,٥، ٩٩,٥، ٩٩,٥، ٩٩,٥) على التوالي ويعزا ذلك الى ارتفاع السعار النفط العالمية في حين بلغت قيمة الصادرات غير النفطية (١١٩، ١٦٩، ٢٩٧، ٢٩١) للسنوات المذكورة مليون دولار وبنسبه مساهمة (٢٥، ٠,٥، ٠,٥، ، ٧,٠، ٩,٠) على التوالي من اجمالي الصادرات.

شهد عام ۲۰۰۹ اثار اقتصادیة للازمة المالیة العالمیة اذ ادی هذا الامر الی تراجع استیرادات العدید من الدول الکبری التی کانت تستورد النفط نتیجة توقف بعض المصانع والشرکات الانتاجیة الکبیرة المعتمدة فی انتاجها علی النفط الخام مما اثر بصورة مباشرة فی تراجع الصادرات النفطیة العراقیة اذ بلغت قیمته ۱۸۰۲ ملیون دولار وایضاً اذ بلغت قیمته ۱۸۰۲ ملیون دولار وایضاً تراجعت الصادرات غیر النفطیة اذ بلغت قیمة ۲۹۲ ملیون دولار عام ۲۰۰۹ مقارنة بعام ۲۰۰۸ فقد بلغت قیمته ۱۰۰ ملیون دولار ، ثم بدأت مرحلة جدیدة متمثلة بتجاوز اثار الازمة المالیة فی الدول الکبری و عاودت قطاعاتها الانتاجیة بشکل تدریجی للعمل ادی ذلك الی حصول زیادة فی اجمالی حصیلة الصادرات اذ ارتفعت قیمة الصادرات النفطیة من ۱۸۰۹ ملیون دولار عام ۲۰۱۰ الی حصول دولار عام ۲۰۱۰ الی الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط فی السوق العالمیة.

شهد العراق اضطراباً امنيا جديداً اثر بشكل كبير في تراجع اجمالي الصادرات بشقيها (النفطية وغير النفطية) الى جانب ظهور عوامل خارجية متمثلة بانخفاض السعر العالمي لبرميل النفط ليصل سعره الى (٣٥\$) للبرميل عام ٢٠١٣ لتسجل الصادرات النفطية تراجعاً بلغ قيمته ٨٤٣٠ مليون دولار عام ٢٠١٤ والبالغة قيمته ٨٩٤٠ مليون دولار استمر الانخفاض في قيمة اجمالي الصادرات طيلة السنوات اللاحقة اذ تراجعت الصادرات النفطية من ٢٠١١ مليون دولار عام ٢٠١٦ .

وخلال عام ۲۰۱۷ سجل حجم الصادرات النفطية ارتفاعاً بلغت نسبته (۹۹۹) ليصل الى ۹۹٬۳۰ مليون دولار مقابل ۲۰۱۶ عليون دولار عام ۲۰۱٦ ويعزا ذلك لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية الى (۲۰۶)للبرميل مقارنة ب(٤٠٠) للبرميل عام ۲۰۱۱،وخلال عام ۲۰۱۹ سجل حجم الصادرات النفطية انخفاضاً بلغ ۲۰۰۸ مليون دولار مقارنة ب۸٤۲۱۸ مليون دولار عام ۲۰۱۸ ويعزا ذلك الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

شهد عام ٢٠٢٠ انخفاضاً ملحوظاً في حجم الصادرات النفطية ويعزا ذلك بالدرجة الاساسية الى انخفاض نشاط قطاع النفط خلال هذا العام ليسجل ٤٤٢٨٧ مليون دولار

عام ٢٠١٩ نتيجة لخفض كميات الانتاج المقرر في اتفاق (اوبك +)فضلاً عن اجراءات العزل في العالم مما اثر في الطلب العالمي على الطاقة مقارنة بالعام السابق، وخلال عام ٢٠٢١ شهدت الصادرات النفطية ارتفاعاً ملموساً ليسجل ٦٨٨٠٣ مليون دولار مقابل ٤٤٢٨٧ مليون دولار عام ٢٠٢٠ ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية الى (٢٠٩) للبرميل مقارنة ب(٢٠١٠).

يلاحظ من خلال الجدول (٤) ان واقع القطاعات الانتاجية للصناعة التحويلية والقطاع الزراعي في حالة تراجع وان هذا الوضع سيؤدي الى الاخلال في التنوع السلعي المعد للتصدير وبالاعتماد على قطاع واحد (النفط الخام) للتصدير سيسهم في انخفاض القدرة على المرونة في حالة تعرض هذا القطاع للصدمات والازمات المتأتية من الخارج كما يلاحظ من خلال الجدول عدم امتلاك العراق للتنوع في الصادرات السلعية خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١) اذ تشكل الصادرات من الوقود وزيوت التشحيم التي تتضمن الصادرات النفطية النسبة الاكبر ٩٩% من اجمالي الصادرات السلعية اما نسبته ١% فهي تمثل السلع الاخرى المساهمة في اجمالي الصادرات.

الجدول (٤) قيمة الصادرات واهميتها النسبية حسب الشعبة في الاقتصاد العراقي للمده (٢٠٠١-٢٠١) (مليون دولار، نسبة مئوية)

وع	المجم		السلع وال غير المصا النو	ن متنوعة	مصنوعات	عدات نقل	مكائن وم		سلع مص ومصنفة حا	كيميائية	المواد ال	شحوم ونباتية	زيوت و حيوانية	لتشحيم	الوقود ال وزيوت ال المتعلق	خام غیر دا الوقود	المواد اال	ت والتبغ	المشروبا		المواد ال	اسم الشعبة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	السنة
1	£ 47 7 , 7	•	•	۱۳,۸۱	٦٠٤	۲,۲۸	1	١٣,٨١	۹.٧	۲,۳۰	۱۰۰,۸	11,07	0.1	19,86	۸٤٥,٩٠	11,55	۸۰٦,٥	•		11,07	0.1,1	7
1	1741.	•		•	•		•		14,4			•		99,£	۱۷۷۰۳,۲	٠,٢٩	٥٣,٤	•		٠,١٩	٣٥,٦	Y + + £
1	77797	•		•	•		•		10			•		99,£	74017	٠,١٨	££	•		٠,٢٥	٦.	7
1	7.079	٠,٠٢	٩	•		۰,۲۳	٧٢		17	٠,٠٠٦	۲			99,75	7.79	۰,۱۰	٤٦	•		٠,٢٨	٨٦	77
١	4404 .	٠,٠٢	٨	•		۰,۲۳	90	٠	۲.	٠,٠١	٤			99,75	79797	٠,١٤	٥٩	•		٠,٢٨	111	7
1	74647	٠,٠٢				٠,١٩	١٢٧	٠	٦٤	٠		•		99,19	77777	٠,٢	۱۲۸	•		٠,٢٩	191	۲۰۰۸
١	01775	٠,٠٢	٨	•		٠,٢٤	90	٠	۲.	٠,٠١	٤			99,75	79171	٠,١٤	٥٩	•		٠,٢٧	11.	44
1	V97A1	٠,٠٢	١.			۰,۲۳	١٢٤	٠	77	٠,٠٠٩	٥	•		99,70	٥١٣٧٦	۰٫۱۰	٧٨	•		٠,٢٨	150	7.1.
١	9 £ 1 V Y	٠,٠٢	17	•		۰,۲۳	191	٠	٤٠	٠,٠١	۸			99,75	٧٩٠٨٣	۰٫۱۰	17.	•		٠,٢٧	775	7.11
1	A9779	٠,٠٢	19	•		۰,۲۳	777	٠	٤٧	٠,٠١	١.			99,75	98570	٠,١٤	11.	•		٠,٢٨	775	7.17
1	A84V1	٠,٠٢	١٨	•		۰,۲۳	110		٤٥	٠,٠١	٩			99,70	۸۹۰۹٦	۰,۱۰	170	•		٠,٢٧	701	7.17
1	17117	٠,٠٢	17	•		۰,۲۳	7.7	٠	٤٢	٠,٠٠٩	۸	•		99,75	۸۳۳۵۱	۰٫۱۰	177	•		٠,٢٧	770	7.15
1	٤٠٧٥٩	٠,٠٢	٩			۰,۲۳	١٠٤	٠	77	۰,۰۰۹	£	•		99,75	28117	٠,١٤	٦٥	•		٠,٢٨	177	7.10
١	04009	٠,٠١	٨	•		٠,٢٤	٩٨	٠	۲١	٠,٠٠٩	٤			99,75	1.104	٠,١٤	71	•		٠,٢٧	111	7.17
١	۸٦٣٦٠	•	•	•		٠,٠٤	47	٠	١	٠		٠		99,47	٥٧٤٨٩	۰,۰۲	١٣	•		٠,٠٤	47	7.17
١	۸٦٣٦٠		•			٠,٠٠٥	٥		٧٤					99,88	۸٦٢٥٩	۰٫۰۱	١٦			٠,٠٠٦	٦	4.14
١	٨١٥٨٥	•	•					٠	۱۲۸	٠		•		99,74	٨١٤١٢	۰,۰۳	49	•		٠,٠١	١٦	7.19
١	£7A11		•				•	•	9.7	•	•	•		99,70	£777£	٠,٠٧	٣٣	•		٠,٠٢	١٢	7.7.
١	٧٧٨٧٧		•				•	٠	١٤٦	٠				99,79	٧٢٦.٣	٠,٠٧	٥١	•		٠,٠٣	77	7.71

المصدر: (٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢١

(٢) الاهمية النسبة من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

يتضح من تتبع بيانات الجدول ان بعد عام 7.07 اخذت قيمة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها بالارتفاع اذ بلغت اعلى نسبه مساهمة خلال عام 99,5 (100) 99,6 اتسجل، 1000 المتعلقة بها بالارتفاع اذ بلغت اعلى نسبه مساهمة خلال عام 1000 التسجل 1000 مليون دولار تليها المواد الخام غير الغذائية وبنسبه مساهمة 1000 التسجل 1000 مليون دولار ثم تليها المواد الغذائية والحيوانات الحية وبنسبة مساهمة 1000 التسجل 1000 مليون دولار وهي منخفضة مقارنة بعام 1000 اذ سجلت 1000 مليون دولار .

واصلت الصادرات النفطية المتمثلة بالوقود المعدنية ،النفط الخام ، المنتجات النفطية هيمنتها طيلة السنوات اللاحقة بنسبه مساهمة ٩٩,٨٨ وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٨ اما الصادرات غير النفطية والتي تضم (المواد الغذائية ، الحيوانات الحية ، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود ، المواد الكيميائية ، السلع المصنوعة ، مكائن ومعدات نقل ، السلع غير المصنوعة) اتسمت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً طيلة مدة الدراسة .

نستنتج مما سبق ان المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية تعكس عدم تنوع الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي وضعف قدرته الانتاجية واعتماده بشكل اساسي على صادرات النفط الخام بوصفها السلعة الاساسية التي تعد مصادر العملة الاجنبية فضلا عن اعتماد الاقتصاد العراقي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات على حصيلة هذه السلعة من خلال الاستيرادات ، كذلك اعتماد الموازنة العامة للدولة على الايرادات المتأتية من هذه السلعة لتمويل الانفاق الحكومي وان الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير ستنعكس سلبا على الاقتصاد العراقي في حالة انخفاض سعرها في الاسواق العالمية او انخفاض الطلب على هذه السلعة .

ثانيا: تحليل هيكل الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٢٦-٢٠٢)

تعتمد الاسواق العراقية في توفير احتياجاتها على الاستيراد من الخارج بنسبه كبيرة جداً نتيجة لوجود فجوة غذائية مرتفعة ناتجة عن تنامي الطلب المحلى والاستهلاك الغذائي بمعدلات تفوق معدل نمو الانتاج المحلى من السلع الغذائية فضلاً عن محدودية الاستثمار في القطاعات السلعية وخصوصاً الزراعة والصناعة وسد هذه الفجوة يتم عن طريق استيراد هذه السلع من دول العالم ولا سيما الدول المجاورة كما يعزا نمو النشاط الاستيرادي الى الخلل في السياسات الاقتصادية ولا سيما التجارية والعجز عن اقرار وتنفيذ القوانين الاقتصادية المهمة وهو الامر الذي انعكس على الصناعة المحلية والاقتصاد المحلى ككل ، اذ ان الاستيرادات الخارجية هي عنصر منافس كبير للمنتجات المحلية وتحد في الوقت نفسه من اي نشاطات صناعية او زراعية او اقتصادية في البلاد فضلاً عما ما ينتج عنها من تدفق للعملات الاجنبية الى الخارج فالاتجاه الاستيرادي غير المنضبط يقلل من الفرص التنموية امام القطاع الصناعي مما يؤدي الى اعاقة تطوره في المستقبل فقد اسهم هذا النشاط في غلق الكثير من المصانع والمعامل وورش العمل الحرفية وبعض المهن المحلية وتعرض اصحابها والعاملون فيها الى البطالة ، وانعكس ايضاً بشكل سلبي على القطاع الزراعي لان كلف المنتج الزراعي المحلى اصبحت اكبر من كلف المنتجات الزراعية المستوردة علاوة على الاضرار الصحية المترتبة من استهلاك المنتجات المستوردة التي لا تخضع في الغالب على لشروط الصحة والمواصفات القياسية وبالنتيجة لا يمكن لأي بلد ان يبقى معتمدا على الاستيراد من الخارج، وترك الصناعة الوطنية جانبا واهمال القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الاجمالي وهذا ما اكدناه في دراستنا للهيكل الانتاجي في المبحث الاول من هذا الفصل اذ اوضحت بيانات المساهمات للقطاعات الاقتصادية تدنياً لمساهمات قطاعي الزراعة والصناعة فضلاً عن القطاعات الاخرى باستثناء القطاع النفطى الذي يذهب اغلب انتاجه الى العالم الخارجي ، وبذلك تنوعت استير ادات العراق من كل السلع سواء الاستهلاكية ام الوسيطة ام الاستثمارية

واظهرت عدم قدرة القطاعات الانتاجية في العراق على تلبية الحاجات الاساسية للمجموعة من السلع الى الاعتماد على استيراد هذه السلع من الدول الاخرى فالجدول ($^{\circ}$) يبين نسبه مساهمة كل سلعة من السلع المستوردة من الخارج بالنسبة لأجمالي الاستيرادات السلعية خلال المدة ($^{\circ}$ - $^{\circ}$ - $^{\circ}$ - $^{\circ}$) والتي تشير الى وجود قصور من قبل القطاعات الانتاجية العراقية في انتاج السلع الزراعية والصناعية وغيرها من السلع مما انعكس على توجه الطلب المحلي ناحية الاستيرادات ، ويتضح من خلال الجدول ($^{\circ}$).

الجدول (٥) الاهمية النسبية للاستير ادات حسب الشعبة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١) (مليون دولار، نسبة مئوية)

	المجموع	صنفة غير	والمعاملان حسب المد النو	صنوعات	متنوعة مد	ت مکائن	نقل ومعدا	_	مصنوع حسب و الما	ة المواد	الكيميائي	3.0	وشحوم ونباتية -	وزيوت	المعدنية التشحيم بها الم		المواد ال الغذائية ع	شروبات	والتبغ الم		الغذائية الحية وال	الشعبة اسم السنة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1	17٢,7	۰,۰۹	١.	۲,۸۹	۲۹۱, ۸	۷۳,۱	۱,۲۵۳۷	17,1	١٦٢٠,١	١,٠٢	١٠٣,٦	۰,۷۹	۸۰,٥	۰,۰۹	١.	٠,٢٤	۲۳,۱	۰,٥٩	٦٠,٣	٥,٠٢	٥٠٦,١	۲۰۰۳
1	۲۱۳۰۲,1	۲,۸٥	۱۰۸٫۱	10,18	7777,2	٤٣,٤٩	9772,7	۸٫٣٦	1009,9	٦,٧٢	1287,0	7,79	۱۳٦٢,٠	٩,٨٦	۲۱۰۰,۰	١,٧٦	۳۷۳,۹	1,71	۲۷۸,۹	٣,٤٣	۷۳۰,٤	۲۰۰٤
1	74041	۲,۸٥	۱۷۲	10,11	۳۷۲٥	٤٣,٤٨	١٠٢٣٤	۸٫۳٥	1977	٦,٧٢	1011	7,79	10.8	٩,٨٥	۲۳۲۰	1,٧٥	٤١٤	١,٣٠	۳۰۸	٣,٤٢	۸۰۷	۲۰۰٥
1	7.897	۲,۸٤	٥٩٥	10,88	۳۳۰۷	٤٣,٤٩	٩٠٨٦	۸٫٣٦	۱۷٤۷	٦,٧٢	18.8	7,79	1880	٩,٨٦	۲۰٦۰	١,٧٦	٣٦٨	1,71	475	0,27	۷۱٦	۲۰۰٦
1	7.17	۲,۸٥	٥٧٤	10,18	۳۱۸۷	۳۸,۷۳	٧٧٩٩	11,77	7777	٦,٧٢	١٣٥٣	٦,٣٨	١٢٨٦	۹,۸٥	1910	1,٧٥	405	1,81	778	٥,٤٠	1.98	۲۰۰۷
1	80597	۲,۸۹	1.79	10,79	۸۰۲۰	۳۸,٥٠	١٣٦٦٦	11,2.	٤٠٤٧	7,79	۲۳۷۸	٦,٤٠	7777	۹,۸۰	7279	۱٫۸۰	٦٣٩	1,٤1	٤٦١	٥,٤٠	1917	۲۰۰۸
1	۳۸٤۳۷	۲,۹۰	1110	10,79	٦٠٧٣	٣٨,٤٩	12797	11,79	٤٣٨١	7,79	4040	٦,٤٠	727.	۹,۸۰	۳۷٦۷	۱٫۸۰	797	1,81	٥	٥,٣٩	۲۰۷٦	۲۰۰۹
1	28910	۲,۹۰	۱۲۷٤	۱٥,٨٠	7989	٣٨,٤٩	179.7	11,79	٥٠٠٦	7,79	7927	٦,٤٠	7411	۹,۸۰	٤٣٠٤	1,79	۷٩٠	1,80	٥٧١	٥,٣٩	۲۳۷٦	۲۰۱۰
1	٤٧٨٠٣	۲,۸۹	۱۳۸٦	۱٥,٨٠	٧٥٥٣	٣٨,٤٩	١٨٤٠٤	11,2.	020.	٦,٧٠	٣٢٠٣	7,89	٣٠٥٩	۹,۸۰	٤٦٨٥	1,79	۸٦٠	1,80	٦٢٢	٥,٣٩	1001	۲۰۱۱
1	٥٦٢٣٤	۲,۹۰	١٦٣١	10,99	۸۹۹۷	٣٨,٤٩	Y170.	11,2.	1811	٦,٣٠	8058	٦,٤٠	7099	۹,۸۰	0011	۲	1170	1,79	۷۳۱	٥,٣٩	٣٠٣٦	7.17
1	۲۹۷۸۵	۲,۸۹	17.0	۱٥,٨٠	979.	٣٨,٥٠	77777	11,2.	٦٧٠٣	7,79	۳۹۳۹	٦,٤٠	۲۷٦٣	9,79	۲۵۷۹	1,79	1.01	1,79	٧٦٤	0,2.	۳۱۷٥	۲۰۱۳
1	٥٣١٧٧	۲,۸۹	1027	۱٥,٨٠	۸٤٠٢	٣٨,٤٩	7.27	11,79	1.11	٦,٧٠	۳۶٦٣	7,89	72.7	۹,۸۰	٥٢١٢	1,79	907	1,79	791	0,2.	777	7.15
1	79.20	۲,۸۹	١١٣٢	10,09	7179	٣٨,٤٩	10.77	11,79	१६०१	7,79	7717	٦,٤٠	7299	9,79	۳۸۲٦	۱٫۸۰	٧٠٣	1,80	٥٠٨	0,2.	۲۱۰۹	7.10
1	۳٤٣٨٠	۲,۸۹	998	10,79	٥٤١٦	۳۸,۰۰	17191	11,79	۳۹۰۸	٦,٧٠	7797	٦,٤٠	4198	9,79	۳۳٥٩	1,79	٦١٧	1,80	٤٤٦	0,89	١٨٥١	۲۰۱٦
1	۳۸۷٦٦	۲,۸۹	١١٢٤	10,09	٦١٢٥	۳۸,٥٠	12970	11,79	११११	7,79	Y09V	7,89	72.81	9,79	٣ ٧٩٩	۱٫۸۰	٦٩٨	1,80	٥٠٦	0,2.	7.98	7.17
1	٤٥٧٣٦	۲,۸۹	١٣٢٦	10,09	٧٢٢٦	۳۸,٥٠	177.9	11,2.	٥٢١٤	7,79	۳۰٦٤	7,89	7977	9,79	££AY	1,79	۸۲۳	1,80	٥٩٥	0,8.	727.	۲۰۱۸
1	٥٨١٣٨	۲,۸۹	١٦٨٦	۱٥,٨٠	9117	۳۸,٤٩	የየሞለሞ	11,2.	אזרר	7,79	۳۸۹٥	٦,٤٠	۳۷۲۱	٩,٨٠	۸۹۲۵	1,79	١٠٤٦	1,80	۲٥٦	0,89	۳۱۳۹	4.14
1	٤٨١٥٠	۲,۸۹	١٣٩٦	۱٥,٨٠	۸۰۲۸	۳۸,٥	۱۸۵۳۸	11,79	٥٤٨٩	7,79	۳۲۲٦	٦,٤٠	٣٠٨٢	9,79	٤٧١٨	١٫٨٠	۷۲۸	1,80	٦٢٦	0,89	77	۲۰۲۰
1	٤٠٧٣٦	۲,۸۹	11/1	۱٥,٨٠	٦٤٣٧	۳,٥	١٥٦٨٤	11,2.	१७११	٦,٦٨	7779	7,89	77.7	9,79	7997	1,79	۷۳۳	1,80	٥٣٠	٥,٣٩	Y199	۲۰۲۱

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، ٣٠١٢-٢٠١٢

٢- الاهمية النسبية من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

ان اجمالي استيرادات العراق لعام ٢٠٠٣ بلغ ١٠٠٦٢,٦ مليون دولار شكلت فقرة المكائن والمعدات اعلى نسبه مساهمة وهي ٧٣ لتسجل ٢,٥٦٦ مليون دولار ثم تليها سلع مصنوعة ومصنفة

حسب المادة بلغت نسبه مساهمته ۱٦,۱ لتسجل ١٦٢٠,١ مليون دولار ، اما المرتبة الثالثة فقد احتلت فقرة المواد الغذائية بنسبه مساهمة ٥٠٠،٥ لتسجل ٢٠١،٥ مليون دولار اما النسبة المتبقية والتي تبلغ ٥,٥ فتضم بقية السلع الاخرى .

وقد واصلت الاستيرادات الاجمالية ارتفاعها لغاية عام ٢٠١٣ اذ بلغ اجمالي الاستيرادات ٢٢٦٣٠ مليون مليون دولار احتلت فقرة المكائن والمعدات اعلى نسبه مساهمة ٥٩،٩١٠ لتسجل ٢٢٦٣٧ مليون دولار ثم تليها مصنوعات متنوعة بنسبه مساهمة ٩،٥١لتسجل ٩٢٩٠ مليون دولار اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة بنسبه مساهمة ١١,٤٠ لتسجل ٢٧٠٣ مليون دولار ثم تليها بقية السلع الاخرى، ويعزا ذلك الارتفاع في اجمالي الاستيرادات الى عجز الجهاز الانتاجي وقصوره في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص تقابله زيادة القدرة التصديرية للصادرات العراقية كمياً وقيمياً مما جعل امكانية تغطية هذه الزيادة في الاستيرادات امراً ممكنا

ويوصف عام 3.0.7 بانه العام الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي بسبب عدم اقرار الموازنة العامة الاتحادية فضلاً عن تراجع اسعار النفط العالمية الى مستويات غير مسبوقة حتى وصل دون (.0.4) للبرميل ان عدم اقرار الموازنة كان له الاثر السلبي الواضح على القطاعات الاقتصادية كافة سواء من ناحية تعطيل الخطة الخمسية (.0.7.1.7.1.7) وتوقف عملية التنمية فضلا عن التلكؤ في تنفيذ المشروعات الخدمية والاستثمارية هذا من جانب ومن جانب اخر سوء الاوضاع الامنية الناجمة عن الاحتلال المهمجي من قبل العصابات الارهابية وقد تزامن كل ذلك مع حصول ازمة مالية نجمت عن الانخفاض الحاد في اسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 3.0.7 واستمر في عامي 0.0.7 النبياب ادت الارجمالية .

شهد عام ۲۰۱۷ ارتفاعاً في اجمالي الاستيرادات اذ بلغت قيمته ۳۸۷٦٦ مليون دولار احتلت فقرة المكائن والمعدات المرتبة الاولى اذ بلغت نسبه المساهمة ، ۳۸٫۵ لتسجل ۱٤٩٢٥ مليون دولار ثم تليها فقرة مصنوعات متنوعة بنسبه مساهمة ۱۵٫۷۹ ثم باقي السلع الاخرى ويعزا ذلك الى ارتفاع السعار النفط في الاسواق العالمية الى (۶۹٫۳) للبرميل مقارنة ب(۶۳۱) للبرميل عام ۲۰۱٦ ،

وصل الارتفاع في اجمالي الاستيرادات خلال السنوات اللاحقة (٢٠١٨، ٢٠١٩) حيث ارتفعت اجمالي الاستيرادات من ٤٥٧٣٦ مليون دولار عام ٢٠١٨ الي٥٨١٣٨ مليون دولار عام ٢٠١٩.

وخلال عام ٢٠٢٠ شهدت الاستيرادات الاجمالية تراجعاً ملحوظاً بلغت قيمته ٢٠١٥ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي بلغت قيمته ٥٨١٣٨ مليون دولار ويعزا ذلك الى تعرض الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد العراقي خاصة الى ازمة مزدوجة متمثلة بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة تضخم المعروض من النفط الخام مما ادى الى تراجع الطلب وبما ان العراق بلد ريعي يعتمد على العوائد النفطية لتمويل استيراداته فانه بلا شك اي تغير في اسعار النفط او الطلب عليه سوف يؤثر بشكل ايجابي او سلبي في الاستيرادات العراقية ، اما الازمة الاخرى المتمثلة بأزمة كورونا فقد تأثرت بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن جائحة كورونا خلال عام ١٠٠٠ اذ تراجع حجم الاستيرادات الاجمالية نتيجة حالات الاغلاق والقيود المفروضة على تدفقات التجارة السلعية وتجارة الخدمات .

ان التغيرات في السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية خلال عام ٢٠٢١ اثرت بشكل ملموس في حركة الاستيرادات العراقية اذ ادى الاجراء الذي اتخذه البنك المركزي العراقي المتمثل بتخفيض سعر صرف الدينار العراقي البالغ قيمته ١٤٥٠ دينار لكل دولار الى تراجع حجم الاستيرادات كون السلع المستوردة سوف تبدو غالية بالنسبة للمستهلك المحلي ومن ثم سوف يعزف المستهلكين عن شرائها او التقليل من استهلاكها اذ بلغت قيمة الاستيرادات الاجمالية ٢٠٢٦ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٢٠ والبالغة قيمته ٥٠١٠ مليون دولار.

يمكن ان نستنتج من خلال ما تقدم الاعتماد المتزايد للاقتصاد العراقي على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي من السلع المختلفة بعد ان تم تشخيص الخلل المزمن في الاقتصاد العراقي المتمثل باختلال هيكله الانتاجي وعدم قدرته على تنويع قاعدته الانتاجية وقد شكل هذا الضغط المتزايد على تلبية الاحتياجات المحلية الى استنزاف حصيلة الدولة من العملات الاجنبية التي كان بالإمكان استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتنويع القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع قدرة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال ضخ حجم كبير من الاستثمارات في هذه القطاعات يمكنها من النهوض وتلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات المختلفة مما يقلل الاعتماد على الاستيراد ومن ثم الاعتماد على العالم الخارج الذي تحكم العلاقة مع التغيرات والمصالح الدولية التي دائما ما نراها عرضة الى عدم الاستقرار.

ثالثًا: درجة الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

يعد مؤشر الانكشاف الاقتصادي من المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي وتوضح درجة ارتباط اقتصاد دولة ما بالعالم الخارجي، اي انه مؤشر يبين الاهمية النسبية للتجارة الخارجية للدولة محليا اهمية الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الاجمالي، وعادة ما نحصل عليه من خلال قسمة اجمالي الصادرات والاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي، فارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني تزايد اعتماد الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي لتصريف منتجاته والحصول على مختلف احتياجاته من السلع والخدمات ومن ثم تزايد تبعية الاقتصاد للعالم الخارجي (دعدوش، ٣٦٣).

ويحسب مؤشر الانكشاف التجاري على وفق المعادلة الاتية:-

E=((X+M)Y))*100%

حيث ان :-

E :- درجة الانكشاف التجاري

X: - الصادرات الكلية

M: - الواردات الكلية

Y: - الناتج المحلي الاجمالي

ويؤدي ارتفاع درجة الانكشاف التجاري الى تأثر الدول النامية المعتمدة على التصدير سلبا نتيجة انخفاض التنفقات المالية الناتجة عن التجارة الخارجية لانخفاض الطلب الخارجي وما يترتب عليه من انخفاض في اسعار السلع المصدرة ، مما يؤدي الى امتداد فترة الركود الاقتصادي والتي تكون اطول من مثيلاتها في الدول المتقدمة بسبب الاعتماد بشكل اساسي على السوق الخارجي (UNDP,2013,P3). من الجدير بالذكر انه لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر بشكل مستقل من اجل الحكم على تبعيته للعالم الخارجي ، لان هناك بعض البلدان يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة لان العالم الخارجي شديد الاعتماد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٤) .

ولا يعد ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري دائما حالة سلبية تضعف من الوضع الاقتصادي للدولة وذلك عندما يكون هذا الارتفاع مصحوبا بتنوع في الهيكل الانتاجي للدولة ومن ثم تنوع صادراتها وقلة اعتمادها على سلعة واحدة في حصيلتها من العملة الاجنبية والعديد من الدول المتقدمة تمثل هذه

الحالة (وخصوصا الدولتين اللتين تمثلان المرتبة الاولى والثانية) تصديرا واستيرادا وهما الولايات المتحدة الامريكية والصين، وتوصف اقتصادات هذه الدول بأنها غير تابعة للعالم الخارجي في تلبية احتياجاتها وليس العكس.

وبالعودة الى بيانات الجدول (٦) نلاحظ ان مؤشر الانكشاف التجاري كان في اعلى مستوياته والبالغ وبالعودة الى بيانات الجدول (٦) نلاحظ ان مؤشر الاقتصادي على العالم الخارجي الذي رافق التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ، ونهاية مدة الحصار الاقتصادي وعودة العراق الى تصدير النفط ، وتبني مبدأ تحرير التجارة بعد التغيير للنظام السياسي وما رافق ذلك من تدمير البنى التحتية وتوقف اغلب المشروعات الانتاجية ، مما ادى الى بداية الاعتماد على الاستيرادات في سد فائض الطلب المحلي على السلع القابلة للتجارة، وعدم اتباع سياسة حمائية تحد من الواردات المنافسة للمنتجات المحلية وكذلك انخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي الامر الذي ادى الى ارتفاع تطوير هذين القطاعين فضلاً عن الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كل ذلك ادى الى ارتفاع تكاليف انتاج المنتوج السلعي في العراق ومن ثم ضعف قدرته على المنافسة في الاسواق الخارجية.

ويعود الانخفاض في مؤشر الانكشاف التجاري للسنوات (٢٠١٥-٢٠) الى التحسن الواضح للناتج المحلي الاجمالي وزيادة مستويات اعلى من الزيادة في اجمالي الصادرات والاستيرادات اي بمعنى ان الزيادة في المقام تفوق الزيادة في البسط ولذلك انخفض المؤشر . اما في السنوات (٢٠١٠) فقد ادى تردي الاوضاع الامنية وانخفاض الصادرات النفطية فضلاً عن ذلك انخفاض اسعار النفط الى انخفاض قيمة الصادرات وانعكس ذلك ايضا على قيمة الاستيرادات ، وقد ترتب على ذلك انخفاض مؤشر الانكشاف الاقتصادي بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بالأوضاع المحلية فضلاً عن الارتباط الكبير بالعالم الخارجي .

عاود مؤشر الانكشاف التجاري للارتفاع خلال الاعوام اللاحقة (٢٠١٠-٢٠١٠) اذ بلغت نسبه ١,٩٥ عام ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ ، والسبب في ذلك يعود الى انخفاض الاستثمارات في القطاعين (الزراعي والصناعي) والاعتماد على الايرادات النفطية وتدهور الجهاز الانتاجي الذي لا يتصف بالمرونة في انتاج السلع والخدمات لتغطية الطلب المحلي المتنامي ما يعني الاستمرار في

الجدول (٦) درجة الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٣٠٠٢-٢٠١١) (مليون دولار، نسبة منوية)

درجـــة	الناتج المحلي الاجمالي	التجارة الخارجية		الاستيرادات		الصادرات	السنة
الإنكشاف		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
(^v)	(۲)	(°)	(£)	(٣)	(۲)	(۱)	
۸۸,۸	10771	18977,9	٧٢,٢	1	۲٧,٨	٣٨٦٥,٣	۲٠٠٣
1.7,8	٣٦٨١٩	44109 ,9	0 £ , £	717.7,1	٤٥,٦	14404,4	۲٠٠٤
9 £	٥٠٣١٣	£ V Y 9 9	٥,	74047	٥,	7777	۲٥
٧٨,٧	70570	٥١٥٨٨	٤١	7.19	٥٩	8.242	۲٦
٦٧,١	٨٩٢١٢	09177	٣٤	7.17	٦٦	7977.	۲٠٠٧
٦٩,٩	١٣٢٨١١	9 4 7 8 9	٣٨	70197	٦٢	٥٧٣٥٣	۲٠٠٨
٧١,٦	1170.7	٨٠٥٨٥	٤٧,٦	7 1.5 7 1	٥٢,٤	£ 7 1 £ A	۲٩
٦٨,٧	1792.0	90197	٤٥,٨	१७१०	0 £ , ٢	01977	۲.۱.
٧٠,٣	1 1 7 1 1 2 1	١٣١٤٠٨	77	٤٧٨٠٣	٦٤	۸۳٦٠٥	7.11
٦٨,٨	719719	101.55	٣٧	٤٣٢٥	٦٣	9 £ \$ 1 .	7.17
٦٣,١	740141	١٤٨٨٧١	٣٩	٥٨٧٩٦	٦١	9٧٥	7.18
٦٠,٢	77970	۱۳۸۱۱۰	٣٨,٥	٥٣١٧٧	٦١,٥	٨٤٩٣٣	۲.1٤
٥٢,٢	179072	٨٨٥٨٢	££	79.50	٥٦	٤٩٧٣٧	7.10
٤٥,٢	1 7 7 7 7 9	٧٨٢٧.	٤٣,٨	٣٤٢٨.	٥٦,٢	٤٣٩٩.	۲.۱٦
01,9	1 / 9 9 1 1	91077	٣٩	* ***********************************	٦١	٥٩٨٠٠	7.17
٦١,٢	7172.7	١٣٠٠٥٥	٣٥	20177	٦٥	A £ ٣ 1 9	7 - 1 A
٦١,٤	7707.7	١٣٨٣٣٨	٤٢	٥٨١٣٨	٥٨	۸۰۲۰۰	7.19
٦٧,٥	١٣٧٠٨٥	97075	۲٥	٤٨١٥،	٤٨	£ £ £ ₹ £	۲.۲.
٥٢,٧	7.7779,7	1.9401	٣٧	٤.٧٣٦	٦٣	79.77	7.71

١- المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية(٢٠٠٢-٢٠١). بغداد: البنك المركزي العراقي

٢- العمود (٢) و (٤) و (٥) و (٧) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

الاعتماد على الصادرات النفطية وتزايدها بتزايد اسعار النفط فضلا عن الزيادة الحاصلة في الكميات وبالمقابل زيادة الاستيرادات وحصيلة الزيادتين هي ارتفاع لمؤشر الانكشاف التجاري .

وخلال عام ٢٠٢١ شهد مؤشر الانكشاف التجاري تراجعاً ليصل الى ٢,٧٥ ويعود ذلك نتيجة تحسن في مستوى الاداء الاقتصادي ، بسبب ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال هذا العام والذي يعزا الى ارتفاع مساهمة نشاط القطاع الخدمي والقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي

نستنتج من خلال ما سبق ان تحليل تطور مؤشر درجة الانكشاف التجاري للخارج في الاقتصاد العراقي يظهر بوضوح ان هناك درجة كبيرة من الانكشاف التجاري للخارج وهذا من شأنه ان يؤدي الى اثار وانعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي العام وعلى النشاط الاقتصادي وتطوراته ، مما يجعل الاقتصاد العراقي اكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية الدولية وسريع التأثر بها وفاقدا القدرة على تخفيف الاضرار الناجمة عن ذلك ويضاف الى ذلك ان درجة الانكشاف الكبير جعلت من الاقتصاد العراقي يتأثر كثيرا بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول التي لديها مشاركة تجارية كبيرة معها وهي (الولايات المتحدة – الصين – تركيا) واهم الدول التي يصدر العراق لها النفط (الصين المند حكوريا الجنوبية – الولايات المتحدة الامريكية -ايطاليا) ما اهم الدول التي يستورد العراق منها (الصين ۲۲% – ايران ۲۰%-اوكرانيا ۰٫۷% – الولايات المتحدة ۲٫۸ -الهند ۲%) اذ تنعكس هذه السياسات في التأثير بقيمة كل من الصادرات والاستيرادات ومن ثم التأثير في ارتفاع الحقيقة الى ارتباط جانبي التجارة الخارجية للعراق بالسوق العالمية اذ ان الصادرات العراقية تعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات النفطية التي يرتبط تصريفها وتحديد اسعار ها بالطلب العالمي على تلك الصادرات مما يجعل حصيلتها تتذبذب تبعاً للأسعار العالمية للنفط والطلب عليه كمياً .

وفي الجانب الثاني فان الاقتصاد العراقي يلبي اغلب احتياجاته من السلع والخدمات من السوق العالمية مما يجعل اشباع هذه الحاجات مرتبطاً بالأسعار العالمية فضلاً عن التغيرات الحاصلة في قيمة صادراته التي تغطي تلك الصادرات. وفي ضوء ذلك الارتباط يكون هنالك تأثير كبير للتغيرات الرسمية في سعر الصرف التي تتخذها الدولة اذ تؤثر في جانبي حصيلة الصادرات في العملة الوطنية او في قيمة السلع المستوردة لتلبية الاحتياجات مما ينعكس سلباً او ايجاباً على قدرات الحكومة في مجال انفاقها وكذلك المواطنين وهو ما سنتطرق اليه تفصيلاً في المباحث القادمة من الرسالة.

المبحث الثالث

تحليل تغيرات اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٢-٢١٢)

ان الحالة الانتقالية التي عاشها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والتحول في اتجاهات السياسة النقدية اثر حصول البنك المركزي على استقلاليته استنادا الى قانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ ادت الى استخدام السلطة النقدية ادوات حديثة وبما يتناسب مع متطلبات التوجه نحو نظام السوق من جهة والخصوصية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي في ظل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه فضلاً عن تخلف النظام المالي والمصرفي من جهة اخرى.

اتبعت السلطة النقدية سياسة استهداف التضخم من اجل الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد واستخدمت من اجل تحقيق هدفها سعر الصرف مثبتاً اسمياً بسبب ريعية الاقتصاد والهشاشة المالية وانفصال القطاع الحقيقي عن القطاع النقدي مما جعل القنوات التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية (معدل الفائدة) غير فاعلة بنسبة كبيرة واستخدمت السلطة النقدية نافذة بيع العملة الية للسيطرة على سعر الصرف والتحكم به فضلاً عن توفير العملات الاجنبية لطالبيها من المستوردين لسد فجوة الطلب الكلى فضلاً عن الاخرين الذين يطلبون العملة الاجنبية لأغراض اخرى.

وسوف نتناول في هذا المبحث الموضوعات الرئيسة الاتية

اولا: تحليل تطور مشتريات ومبيعات البنك المركزي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١)

ثانيا: تحليل تطور سعر الصرف الرسمي للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

ثالثا: تحليل اثر التغير في سعر الصرف على الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠١)

اولا: تحليل تطور مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١) ١- سوق الصرف الاجنبي في العراق:-

يعتمد سوق الصرف في العراق كما في اسواق الصرف في الدول الاجنبية على جانبي الطلب والعرض على العملة الاجنبية ويختلف جانب العرض في الاقتصاد العراقي بان مصدره يأتي من جانب واحد بشكل كبير جدا اذ تشكل الصادرات النفطية المصدر الاساسي لعرض العملة الاجنبية وقد اشرت الدراسة ذلك اذ بينت ان الصادرات النفطية تشكل ٩٩% من اجمالي الصادرات ويترتب على ذلك ان يصبح عرض العملة الاجنبية مسيطرا عليه من قبل الدولة وان هذه السيطرة تنتقل الى الاحتكار التام في جانب العرض كون الايرادات النفطية تعود ملكيتها الى الحكومة التي تشكل النسبة الاكبر من ايرادات الموازنة العامة للدولة .

اما جانب الطلب فتعددت مصادره مثله مثل باقي الدول الاخرى اذ هناك عدد كبير من المستوردين والسياح المواطنين والمستثمرين في الخارج فضلا عن الطلبة الدارسين في الخارج والمرضى وغيرهم وتصبح احتياجات الطالبين هنا وهناك بالقدر الذي تبيعه الحكومة من عملتها الاجنبية وبالتأكيد على وفق السعر الرسمي الذي حددته.

وتمثل نافذة بيع العملة سوقاً للصرف الاجنبي فيما يتعلق بالتعامل بالنقد الاجنبي والتي من خلالها تتمكن السلطة النقدية من التدخل للتأثير في سعر الصرف، التضخم وعرض النقد فهي اداة السياسة النقدية الفعالة حاليا للتحكم والسيطرة على الكتلة النقدية فهي تعد قناة انتقال أثر السياسة النقدية للتأثير في سعر الصرف بشكل مباشر لانخفاض فعالية الادوات التقليدية الاخرى بحكم ريعية الاقتصاد العراقي اذ من خلالها يتم تزويد البنك المركزي العراقي بالنقد الاجنبي ومن ثم اعادة ضخه في الاقتصاد العراقي اذ يعد الدولار الامريكي العملة الرئيسة والوحيدة التي يتم تداولها في السوق وذلك لان جميع الصادرات النفطية تتم مبادلتها بالدولار الامريكي.

يتم شراء الدولار من وزارة المالية كونها المالكة للدولار والوصية على الايرادات العامة ومن ثم تتم فضلاً عن هذا السعر عمولة مصرفية تعد بمثابة (هامش ربح) لتمويل عملياته كون البنك المركزي سلطة لها استقلالية مالية ومعنوية اذ تم استحداث نافذة بيع العملة بتاريخ ٤ – تشرين الاول -٢٠٠٣ كأداة حديثة من ادوات السياسة النقدية المتبعة قبل عام ٢٠٠٣ في العراق وتماشيا مع نهج الاقتصاد المفتوح والانفتاح على الاسواق الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية وفي سبيل تحقيق الاهداف المرسومة الاقتصادية وما يصاحبها من زيادة في الانفاق انسجاماً مع سمة الربعية للاقتصاد العراقي

وجد ان استحداث نافذة بيع العملة سيلبي متطلبات السياسة المالية وسيكون الدور الكبير والمؤثر في السياسة النقدية .

بوصف نافذة بيع العملة سوقا للصرف الاجنبي فيمكن النظر الى النافذة من زاويتين الزاوية الاولى هي (العرض) الذي يمثل ما يتاح لها من المعروض من النقد الاجنبي من قبل وزارة المالية اذ يعد شراء النقد الاجنبي من وزارة المالية (عرضاً) والبيع الذي يتم الى المصارف يعد (طلباً) والهدف من استحداث النافذة هو لا يجاد التوازن بين العرض والطلب على العملة الاجنبية واجراء التعقيم النقدي ويمكن تحليل عمل نافذة بيع العملة من زاويتين (الجبوري، ٢٠٢١، ٢٢).

الزاوية الاولى: -عرض العملة الاجنبية: - تم اعتماد نافذة بيع العملة كمصدر وحيد في عرض العملة الاجنبية بسبب غياب القاعدة الانتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي التي تورد الدولار للجهاز المصرفي علاوة على ضعف منظومة الجباية المالية من الرسوم الجمركية والضرائب اذيتم ايداع قيمة المبادلات النفطية في حساب وزارة المالية المفتوح لدى الاحتياطي الفدرالي الامريكي فيتم عرض العملة الاجنبية من قبل وزارة المالية على النافذة والتي تمثل المبادلات النفطية بالدولار مع العالم الخارجي لتغطية النفقات الحكومية من (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية) من اجل تسديد الالتزامات الحكومية التي تسدد بالدينار العراقي وهذا العرض من النقد الاجنبي مرهون بكميات واسعار مبيعات النفط في الاسواق العالمية فتتم مبادلة الدينار العراقي بالدولار الامريكي المعروض من قبل وزارة المالية بالسعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي العراقي (الجبوري ، ٢٠٢١، ٢٣)

.

الزاوية الثانية: الطلب على العملة الاجنبية: تعد مشتريات المصارف وشركات الصرافة المستوفية للشروط من نافذة بيع العملة (طلباً) على العملة الاجنبية المتمثلة بالدولار ويتم بيع الدولار بعد اضافة هامش العمولة فيتمثل بسعر البيع الرسمي للنافذة وهذا الطلب يتأثر بالعوامل السوقية والاشاعات والاحداث الامنية فيزداد الطلب تارة وينخفض تارة اخرى وتعمل السلطة النقدية في الحفاظ على وتيرة معينة من استقرار الطلب على العملة الاجنبية لدعم استقرار سعر الصرف في السوق الموازي وان كان على حساب الاحتياطيات الاجنبية وبالمقابل استقرار المستوى العام للأسعار والتوقعات التضخمية وما بين العرض والطلب تحدد الفجوة بينهما ومالها من تأثير على مستوى الاحتياطيات الاجنبية . ويتعامل البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة احيانا بسعرين للتعامل مع الطلب وهو سعر البيع عبر النافذة نقدا وسعر البيع من خلال التحويلات الخارجية لتغطية الاعتمادات المفتوحة .

الجدول (٧)مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية ليوم الاثنين المصادف ٢٠١٣١١٢

سبب الاستبعاد	and all at all	باع	المبلغ الم	عروض المصارف	اسم المصرف	ت
منب الاستبعاد	المبلغ المستبعد	عقن	حوالات	عروص المطنارات	اشم المصري	٦
	•	•	V · · · · · ·	V	مصرف اشور	1
	•	•	170	180	مصرف الاستثمار العراقي	2
لعدم وجود ختم المصرف على اقراض المصرف للحوالات	11777	•	•	11777	المصرف الاهلي	3
	•	•	1 £ 9	1 £ 9	مصرف البلاد الاسلامي	4
	•	•	11707	11707	مصرف التجارة العراقي	5
	•	£	•	2	مصرف التعاون الاسلامي	6
	•	•	14	17	مصرف دجلة والفرات	7
الشركات (المهند - حمورابي - الوركاء) لمخالفتها تعليمات المزاد	770	1	•	18	مصرف الرشيد	8
	•	•	9 / / /	9 / / /	مصر ف سو مر	9
	•	10	1 £ Å	1 £ 9 0	مصرف الشمال	10
	•	•	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	مصرف الاميرالد	11
	•	•	940	980	مصرف الهدى	12
المزاد لايعطي اجور الخدمات ووجود العباره لكشف الحوالات	10	•	•	10	مصرف كوريستان	13
	•	•	9017	9017	مصرف جيهان	14
	•	•	100	170	مصرف اربيل	15
	•	•	77	**	مصرف بيروت والبلاد العربية	16
	•	•	17040	17000	المصرف الوطني الاسلامي	17
	•	•	٨٤٦١٠٠٠	۸٤٦١٠٠٠	مصرف التنمية الدولي	18
	•	٠	0	0	مصرف البحر المتوسط	19
	77907	0770	102797	127575	المجموع	

المصدر: البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الاجنبية، نشرة عام ٢٠١٣

وتشير بيانات الجدول(٧) الى نموذج لعملية بيع يومية للعملة الاجنبية من خلال نافذة العملة وبدأت نافذة العملة عملها بتاريخ ٢٠١٣ /٢٠ وذلك لكون العملة الاجنبية في العراق محتكرة من قبل البنك المركزي كون ان الايرادات من العملة الاجنبية تعود الى الحكومة ويقوم عمل نافذة العملة على النحو الاتي:

تقدم المصارف الخاصة وشركات الصيرفة طلباتها الى البنك المركزي العراقي التي تمثل احتياجات عملتها من العملة الاجنبية و هؤلاء يمثلون الجانب الاكبر من الطلب على العملة الاجنبية (المستوردون ، طلبة الدراسات ، السواح ، تحويلات الاجانب ، المرضى ، الشركات الاجنبية) ويقوم البنك المركزي بتدقيق هذه الطلبات ومعرفة مدى مطابقتها للشروط المطلوبة وبالتالي يتم منح الذين يسيحون واستبعاد الذين لا تتوفر فيهم الشروط .

٢- تحليل مشتريات البنك المركزى من العملة الاجنبية :-

تشير بيانات الجدول (Λ) الى ان مشتريات البنك المركزي اخذت مسارا متصاعد فقد ارتفعت الكميات المشتراة خلال المدة (Λ , الى ان من وزارة المالية و هذا جاء نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية فضلا عن ذلك زيادة الكميات المصدرة من النفط خلال هذه المدة كما ذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل لتشكل نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية Λ , Λ من مجموع المشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة للمدة نفسها فقد بلغت بنسبه Λ , Λ من مجموع المشتريات ان سبب الانخفاض في مشتريات البنك المركزي من دوائر الدولة والمصارف يعود الى محدودية دور القطاع الخاص وكذلك القطاع الحكومي غير النفطي في المساهمة في عرض العملة الاجنبية بسبب عدم تنوع القاعدة الانتاجية سواء في القطاعين العام والخاص .

وخلال عام ۲۰۰۷ ارتفعت مشتریات البنك المرکزي من وزارة المالیة الی ۲۸۱۱۳ ملیون دولار وفي هذا العام حصل ایضا ارتفاع في مشتریات البنك المرکزي من المصارف ودوائر الدولة لتشکل ولأول مرة نسبة ٥% من مجموع المشتریات بواقع ۱۶۱۳ ملیون دولار ، وبسبب الازمة المالیة العالمیة وانخفاض سعر برمیل النفط في عام ۲۰۰۹ وانخفاض الایرادات النفطیة مما ادی الی انخفاض مشتریات البنك المرکزي من الدولار لتصل الی ۲۳۰۱۳ ملیون دولار بعد ان کانت ۵۸۵۰ ملیون دولار عام ۲۰۰۸ .

الجدول (٨) مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢)

(مليون دولار، نسبة مئوية)

النسبة	مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوانر الدولة	النسبة	مشتريات البنك المركزي من الوزارة المالية	مجموع المشتريات	السنة
(°)	(£)	(۳)	(٢)	(١)	
٠,١	١	99,9	٩٠٠	9.1	7 7
٠,٥	٥,	99,0	1	1.007	۲٠٠۶
٠,٧	٧٨	99,8	1.7	١٠٦٧٨	۲
٠,٧	11.	99,8	175	1701.	۲.,۰
٥	1 £ 1 ٣	90	777	77112	۲٠٠٠
٠,٨	٣٥.	99,7	£00	٤٥٨٥٠	۲٠٠/
٠,١	١٣	99,9	77	77.17	۲
٠,٠١	٤	99,9	٤١٠٠٠	٤١٠٠٤	7.1
٠,٠١	٣	99,9	01	٥١٠٠٣	7.1
٠,٠١	٤	99,9	٥٧	٥٧٠٠٤	۲.۱
-	-	1	77	44	7.11
-	-	1	£ Y 0 \ 0	£ V 0 \ 0	۲۰۱:
-	-	١	7750.	7760.	7.1
-	-	١	70707	70707	۲٠١
-	-	١	2.700	٤٠٣٥٥	7.11
-	-	١	07779	07779	۲۰۱,
-	-	١	۰۸۸۰۱	٥٨٨٥١	7.1
-	-	١	٣.٧٣.	٣.٧٣.	7.7
-	-	1	£099V	£099V	7.7

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٢٠٢١-٢٠٢١). بغداد: البنك المركزي العراقي

العمود (٣)و (٥) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٨)

وخلال المدة (١٠١٠- ٢٠١٣) اخذت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية تنمو بصورة تصاعدية لتشكل ما نسبته ١٠٠٠% من مجموع المشتريات اذ بلغت ١٢٠٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣ ويعزا ذلك لارتفاع الايرادات النفطية التي تعد مصدر العملة الاجنبية ، ويمثل عام ٢٠١٤ بداية تدهور نمو المشتريات من العملة الاجنبية لتأثر العراق بمجريات الاحداث الامنية والاقتصادية والاقليمية والعالمية اذ بدأت اسعار النفط عالمياً تتهاوى اذ سجل معدل سعر برميل النفط ١٠٩٨ دولاراً لكل برميل بعد ان كان ١٠٣ دولارات للبرميل عام ٢٠١٣ في حين بلغ حجم المشتريات من العملة الاجنبية ٥٤٥١٥ مليون دولار عام ٢٠١٤

وفي عام ٢٠١٦ استمرت ازمة انخفاض مشتريات نافذة بيع العملة لانخفاض سعر برميل النفط عالمياً المي ٢٥٦٥ الميون دولار ، وخلال عام ٢٠١٧ عاودت المشتريات تنمو بصورة تصاعدية بعد انتهاء الازمة التي مر بها العراق على مدى ثلاث السنوات الماضية اذ ارتفعت مشتريات النافذة الى ٤٠٣٥ مليون دولار والذي ساعد في ذلك ارتفاع اسعار النفط العالمية اذ بلغ سعر برميل النفط ٢٥٠٠ دولاراً للبرميل واستمر التحسن في نمو المشتريات من العملة الاجنبية لغاية عام ٢٠١٩ اذ وصلت المشتريات الى ٥٨٨٥ مليون دولار

يمثل عام ٢٠٢٠ تحديا واثباتاً لكفاءة السلطة النقدية في حسن ادارتها للنظام النقدي في ظل صدمة خارجية تمثلت بالإغلاق العام نتيجة انتشار وباء كورونا وانهيار اسعار النفط اذ بلغ سعر البرميل ٤١,٤٧ دولاراً لكل برميل وانخفاض الطلب على الطاقة بشكل ملحوظ علاوة على التزام ببنود بعض الاتفاقيات مثل جولات التراخيص التي تمنح ١٠ دولارات عن كل برميل بغض النظر عن الاسعار العالمية ويضاف الى ذلك ملف التعويضات للكويت التي تمنح ٣٠٧٣ من قيمة البرميل الواحد حسب اخر تخفيض مما انعكس سلباً على مشتريات النافذة اذ بلغت المشتريات ٢٠٧٣ مليون دولار.

يعد عام ٢٠٢١ بداية لنهاية الازمة التي تعرض لها العالم وبصورة خاصة خلال العام الماضي اذ ارتفعت مشتريات النافذة الى ٤٥٩٩٧ مليون دولار ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية اذ وصلت ٦٩دولاراً لكل برميل.

ويمكن من خلال ما تقدم القول ان مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية ارتبطت ارتباطاً كبيراً بحصيلة الدولة من صادراتها النفطية التي مثلت جانب العرض والطلب للعملة الاجنبية واصبحت الحكومة هي المصدر الأهم أو الوحيد للعملة الاجنبية مما جعل البنك المركزي العراقي هو الطرف الوحيد الذي يحصل على موارد العملة الاجنبية ومن ثم التحكم في عرضها وتحديد سعر الصرف بما يراه متلائماً مع السياسة النقدية التي ترغب الحكومة في انتهاجها لتحقيق اهدافها الاقتصادية.

٣- تحليل مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية:

يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بالتدخل في نافذة العملة بائعا للعملة الاجنبية ، اي يتدخل في اتجاه واحد لتلبية الطلب على العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ،وعلى وفق هذه الحالة يصبح سوق الصرف سوق الاحتكار معبرا عن حالة من الاحتكار للعملة الاجنبية.

وتصبح الحكومة محتكرة لمصدر عرض العملة الاجنبية من خلال ممثلها في هذا الجانب الا وهو البنك المركزي العراقي الذي يقوم بتلبية طلبات المستوردين والطلبات الاخرى التي جرت الاشارة اليها سابقا وذلك من خلال بيع العملة الاجنبية الى الطالبين بسعر معلن سابقا المسمى بالسعر الرسمي لصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وبذلك تمثل نافذة العملة جانب العرض لسوق الصرف في العراق وهي المحدد الرئيس لاتجاه سعر الصرف وبما يراه صانعو السياسة الاقتصادية مناسبا خلال مدة الدراسة.

وقد شهد الاقتصاد العراقي حالة من الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ على العالم الخارجي مما ادى الى فسح المجال امام التجار للتعامل بحرية في العملة الاجنبية وقد ادى ذلك الى زيادة ملحوظة في الطلب على الدولار لتمويل مبادلاتهم التجارية مما شهد زيادة في المعروض السلعي لم يشهدها السوق من قبل وبشكل غطى الطلب على الحاجة المحلية، ومن خلال الجدول(٩) نلاحظ ان الكمية المباعة بلغت خلال عام ٢٠٠٤ ما يقارب ٢١٠٨ مليون دولار.

وفي المدة (٥٠٠٠-٢٠٠٦) سجات الكميات المباعة للعملة الاجنبية في المزاد ارتفاع بلغ ١١٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٦ سجلت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية ١١١٥ مليون دولار وهذا يعكس الطلب المتزايد للعملة الاجنبية لتغطية احتياجات البلد من الاستيرادات فضلاً عن حالات السفر والهجرة التي زادت في تلك الفترة بسبب الظروف الامنية غير المستقرة في البلد، فيما سجلت الكميات المباعة من العملة الاجنبية في المدة (٢٠٠١-٢٠٨) ارتفاعاً ملموساً بلغ ١٥٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وسجل عام ٢٠٠٨ (٢٥٨٦٧) مليون دولار ، ان زيادة الطلب على الدولار خلال هذه الفترة تعود الى استقرار الوضع الامني مما ادى الى استمرار البنك المركزي في تلبية حاجة القطاع الخاص من العملة الاجنبية ، اي ان الدولار الامريكي خلال هذه الفترة يباع بطريقتين الاولى عن طريق الحوالات الى حسابات خارجية للمصارف لتمويل متطلبات الاستيراد ، اما الطريقة الثانية فتشمل المبيعات النقدية لتمويل حاجات متعددة منها السفر والعلاج والحج وغيرها .

جدول (٩)

مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١)

النسبة%	الاعتماد	النسبة%	الحوالة	النسبة%	النقد	مجموع المبيعات	السنة
([∨])	(۲)	(°)	(±)	(٣)	(۲)	(١)	
-	-	-	-	1	797	797	7
-	-	-	-	1	71.7	ኣነ ۰۸	۲٠٠٤
-	-	-	-	1	1.578	1.17	۲٥
-	-	-	-	1	11170	11170	۲٦
-	-	۸۱,۲	1 7 9 7 1	١٨,٨	Y 9 9 A	10979	۲٧
-	-	٧٨,٤	7.779	۲۱,٦	٥٥٧٨	Y 0 A 7 Y	۲۸
-	-	۸٦,٦	79571	۱۳,٤	2079	٣٣ ٩٩.	۲٩
-	-	97,9	779V £	٦,١	Y 1 9 V	87171	۲.۱.
-		97,8	7	٣,٧	1 £ 7 .	7979 A	7.11
-		97,0	£ £ ٩ ٨ ٦	٧,٥	777 £	٤٨٦٥،	7.17
-	-	٧٧	٤١٠٠٦	۲۳	17777	07777	7.18
٥	7770	٦٨,٢	77170	۲٦,٧	15077	٥١٧٢٨	7.15
-	-	۸٦,٥	77710	17,0	0919	£ £ \ . £	7.10
-	-	٨٦	7	١٤	٤٦٩٠	77071	۲۰۱٦
٣	1 £ V £	٧٤	71770	۲۲,۱	9707	٤٢٢٠١	7.17
-	-	۸١,٤	77760	۱۸٫٦	۸۷۸۸	£ V 1 T T	7.17
-	-	۸۸,۷	\$0707	۱۱,۳	٥٧٧٤	01177	7.19
-	-	9 7	٤٠٧١١	٨	8819	٤٤٠٨٠	۲.۲.
-	-	۸۲,۲	٣. ٤٧٤	۱٧,٨	444.	٣٧٠٩٤	7.71

المصدر: ١-المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (٢٠٢٠-٢٠٢). بغداد: البنك المركزي العراقي

٢- العمود (٣)و (٥)و (٧) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٩)

وتوالت الزيادة اذ اتخذت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية مساراً تصاعدياً في المدة (٢٠٠٩-٢٠١) اذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من ٣٣٩٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ الى ٣٣٣٢٥

مليون دولار عام ٢٠١٣ وهذا الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على الدولار لتابية متطلبات الاستيراد وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي جراء هذا الطلب .

وقد نجم عن ذلك انخفاض اسعار النفط عالمياً خلال عام ٢٠١٤ وانخفاض عوائد العراق النفطية الى ٨٩٢١٩ مليون دولار بعد ان كانت ٩٨٢١٤ مليون دولار عام ٢٠١٣ (التقرير السنوي للصادرات ، ٢٠١٤ مليون دولار السنوي السابقة في ، ٢٠١٤ ، ٣) وكذلك انخفاض رصيد وزارة المالية من فوائض الميزانية المجمعة للسنوات السابقة في صندوق تنمية العراق اكثر من ١٨ مليار دولار في بداية ٢٠١٣ الى ٩٠٠ مليارات دولار في بداية عام ٤٠١٢ والى ٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ١٠١٤ ، فضلا عن انخفاض رصيد الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الى ٢٠١٠ مليون دولار عام ٢٠١٤ بعد ان كان هذا الرصيد ١٠٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٤ ، ٢٠٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٤) .

كل هذه الاسباب ادت الى لجوء اللجنة المالية لمجلس النواب الى وضع سقف لمبيعات الدولار او ايقاف المزاد ، اذ نصت المادة ($^{\circ}$) من قانون الموازنة الاتحادية لعام $^{\circ}$ على ما يأتي . يلتزم البنك المركزي بتحديد مبيعاته من العملة الاجنبية (الدولار) في مزادة اليومي بسقف لا يتجاوز ($^{\circ}$) مليون دولار يومياً مع توخي العدالة في عملية البيع ، ويطالب المصرف المشارك في المزاد تقديم مستندات ادخال البضائع وبيانات التحاسب الضريبي والادخال الجمركي خلال ($^{\circ}$) يوما من تاريخ شرائه للمبلغ وبخلافه تفرض على المصرف العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي او العقوبات الصادرة منه ، واستخدام الادوات المصرفية الاخرى للحفاظ على قوة الدينار تجاه الدولار (وزارة المالية ، قانون الموازنة الاتحادية ، $^{\circ}$ ،) . لقد نجم عن تحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة عام $^{\circ}$ ، الى تراجع حجم مبيعات البنك المركزي اذ بلغت $^{\circ}$ ، 25 مليون دولار بعد ان كانت عام $^{\circ}$ ، 1 ، 1 ، 10 مليون دولار عام $^{\circ}$ ، 1 ، 10 .

وشهدت السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨) ارتفاعاً في الكميات المباعة من العملة الاجنبية بلغت (٢٠١٠) مليون دولار على التوالي ويعود ذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد الكميات المصدرة منه وانعكس ذلك على زيادة الايرادات النفطية ومن ثم في مبيعات العملة. ويلاحظ ان تقلبات اسعار النفط تنعكس على مبيعات العملة في الاجل الطويل مما يعني ان مسار التقلبات في السعار النفط ينعكس على مبيعات العملة ولكن تغيرات اسعار النفط صعوداً او انخفاضاً في الاجل القصير لا تنعكس بشكل مباشر على مبيعات العملة لان ارتباط مزاد العملة بتقلبات اسعار النفط يتم عن طريق متغير الانفاق الحكومي وهو لا يمكن تغيره في الاجل القصير لأنه مرتبط بتشريع قانون الموازنة

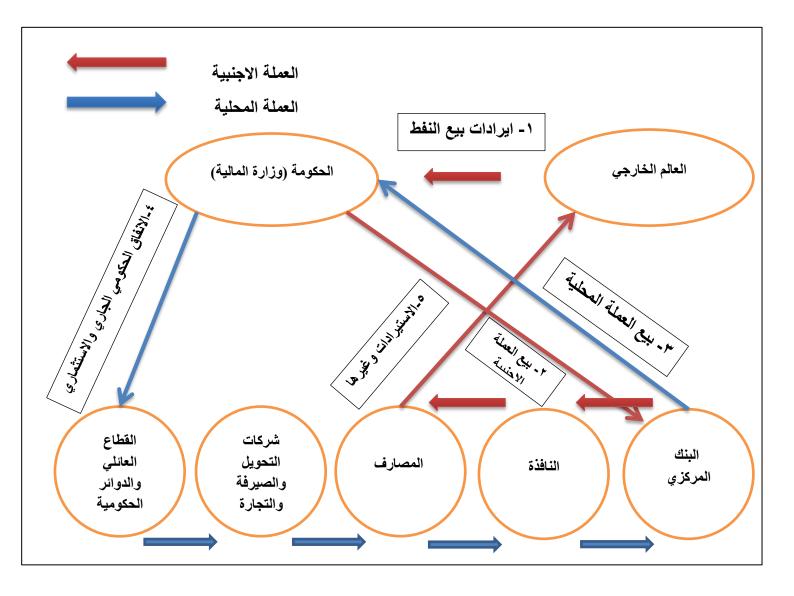
العامة ، فضلاً عن ان الانفاق الحكومي لا يكون فقط عن طريق الايراد النفطي بل عن طرائق اخرى مثل حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية من المصارف الحكومية والقروض الخارجية .

وسجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام ٢٠٢٠ انخفاضاً بلغ ٤٤٠٨٠ مليون دولار ويعزا ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها البلد المتمثلة بانتشار الوباء وانخفاض ايرادات النفط نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم بصورة عامة مما ادى الى توقف النافذة خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الارصدة في الخارج لتلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء كما انخفضت مبيعات النقد بنسبه ٨% عام ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بسبب توقف النقل بين الدول خلال هذا العام فضلا عن عدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية من قبل البنك المركزي لشهري اب وايلول من عام ٢٠٢٠

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام ٢٠٢١ انخفاضاً بنسبة ٨,٥١% عن عام ٢٠٢٠، لتسجل ٢٠٢٩ مليون دولار ويعزا ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بنسبة (٤,٥١%) بسبب استمرار الازمة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء والتقيد بسلاسل التوريد التي شهدها العالم بسبب الجائحة من جانب والى تغير سعر الصرف الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة، فضلاً عن ارتفاع اسعار السلع العالمية الا ان مبيعات النقد ارتفعت بنسبة ١٧٨٨ عام ٢٠٢١ نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجيا بين الدول خلال هذا العام، (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي ٢٠٢١، ٢).

ويوضح الشكل (٣) جانبي العرض والطلب على العملة الاجنبية اذ تذهب حصيلة الدولة من العملة الاجنبية المتأتية من صادراتها النفطية الى وزارة المالية بوصفها ممثلا للحكومة لمصدرها الريعي وتقوم هذه الوزارة ببيع ما لديها من العملة الاجنبية الى البنك المركزي لتغطية نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية وبذلك تذهب هذه الحصيلة الى البنك المركزي الذي يقوم لاحقاً ببيعها الى طالبي العملة الاجنبية من خلال المصارف التي تعرض ما لديها من الدينار العراقي وتستبدله بالدولار الامريكي لتلبية احتياجات عملائها من المستوردين.

الشكل (٣) العلاقة بين عرض الدولار والطلب عليه وارتباطها بالدينار العراقي



المصدر: من عمل الباحثة بناء على المقابلات التي اجرتها الباحثة مع المنتسبين في بعض المصارف والبنك المركزي العراقي

نستنتج مما تقدم ان مبيعات البنك المركزي من خلال نافذة العملة تأتي نتيجة للطلب المستمر على العملة الاجنبية لتابية احتياجات المستوردين بالدرجة الاولى فضلاً عن الاحتياجات الاخرى وبذلك اصبح البنك المركزي هو المشتري للعملة الاجنبية والبائع لها وتعطيه هذه الحالة من التحكم السيطرة الكاملة في التحكم بكمية العملة الاجنبية المتاحة من حيث جانب العرض ومن ثم يكون هو المحدد لسعر الصرف بما يراه يتماشى مع السياسات الاقتصادية للحكومة .

ثانيا: تحليل تطور سعر الصرف الرسمى (٢٠٢١-٢٠٢)

طبق العراق بعد عام ٢٠٠٣ نظام الصرف المعوم المدار اي النظام الذي تتدخل من خلاله السلطة النقدية في منع تقلبات سعر الصرف ان تتجاوز حدود التذبذب المسموح بها من قبل السلطة وذلك من خلال ربط قيمة الدينار العراقي بالدولار الامريكي اي ربط العملة العراقية بعملة مستقلة وهذا الربط يتطلب ان تتدخل السلطة النقدية في استقرار سعر صرف العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي وان تكون حدود التذبذب في سعر الصرف ضمن الحدود المقبولة التي تراها السلطة النقدية مناسبة واعتمد صانعو السياسة النقدية في العراق سعر الصرف هدفا وسيطا (الشبيبي، ٢٠١٤، ٢٠) لغرض تحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية المتمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم التي عانى منها الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه عام ١٩٩٠ ولغاية عام

وكانت من اولى غايات السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي السيطرة على تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية الذي شهد تطوراً خطيراً خلال مدة التسعينات لأسباب خارجية وداخلية فالأسباب الخارجية المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية التي ادت الى فقدان العراق الى مورد مهم للنقد الاجنبي فضلاً عن حرمان العراق من استخدام الاموال المودعة في البنوك الاجنبية وذلك من خلال تجميدها وحرمان تلك الاموال من الفوائد المستحقة لها فضلا عن العوامل الداخلية المتمثلة بتنامي عرض العملة العراقية بشكل كبير بسبب الاصدار النقدي الواسع الناشئ عن التوسع في النفقات الناتجة عن السياسة الخاطئة للنظام السابق وهبوط معدل الناتج المحلي الاجمالي وتدهوره وانخفاض حجم الاستيراد وايضا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال القرارات المركزية شوه الهيكل السعري واصبحت الاسعار لا تمثل القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٣)

ومع تصاعد العمليات الحربية في الاشهر الاولى من عام ٢٠٠٣ وارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار اذ وصل سعر صرف الدينار العراقي الرسمي الى ١٨٩٦ ديناراً لكل دولار وبعد انتهاء العمليات العسكرية بدأت معالم التغيير واضحة اذ شهد سعر الصرف الدينار العراقي تحسناً وانتعاشاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٤ اذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (٢٣,٤)ليسجل ١٤٥٣ ديناراً لكل دولار ويعزا ذلك الى مباشرة البنك المركزي بعملية استبدال ودخول العملة الجديدة الى التداول وما لاقته من قبول من حيث توافر الامان وصعوبة تزويرها والتلاعب بحقوق حامليها مما زاد الطلب على الدينار العراقي الجديد كمخزن للقيمة.

الجدول (١٠) تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

نسبة التغير%	سعر الصرف الموازي	نسبة التغير%	سعر الصرف الرسمي	السنة
(±)	(*)	(٢)	(')	
	1987		١٨٩٦	۲٠٠٣
(٢ ٤, ٩)	1507	(۲٣,٤)	1207	۲ ٤
١,٣١	1 £ V Y	١,١	1 £ 7 9	۲۰۰۰
٠,٢	1 2 4 0	(٠,١٤)	1:77	۲٦
(\\\(\xi,\)	1777	(١٤,٥)	1700	۲٧
٥,٠٥	١٢٠٣	(٤,٩٤)	1198	۲٠٠٨
(١,٧٥)	١١٨٢	(1,97)	117.	۲٩
٠,٣٤	١١٨٥	•	117.	۲.۱.
٠,٨٤	1197	•	117.	7.11
٣,٠٩	1777	(٠,٣٤)	1177	7.17
(٠,٠٨)	1777	•	1177	7.18
(١,٤٦)	١٢١٤	•	1177	۲۰۱٤
۲,٧١	1757	1,49	1144	7.10
٠,٠٨	١٢٤٨	٠,٢٥	119.	۲۰۱٦
(1,41)	1770	•	119.	7.17
(١,١٦)	١٢٢٣	•	119.	7.17
(٠,١٦)	1771	•	119.	7.19
٠,٤٩	1777	•	119.	۲.۲.
19,4.	١٤٧٠	۲۱,۸٤	110.	7.71

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٣٠٠٠-٢٠١). بغداد: البنك المركزي العراقي العمود (٢)و(٤) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

وشهد عام ٢٠٠٥ انخفاضاً في سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بنسبه ١,١ ليسجل ١٤٦٩ ديناراً لكل دولار ويعزا ذلك لعدة اسباب منها انتشار شائعات حول كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي بأنها بدأت تنفذ وعن قريب يتوقف البنك عن البيع في المزاد مما دعا المصارف وزبائنهم الى طلب كميات كبيرة من الدولار في المزاد وكذلك حالات السفر والهجرة الى خارج العراق ازدادت كثيرا بسبب الظروف الامنية التي يمر بها البلاد وكذلك قيام المواطنين بأداء مناسك العمرة والحج كل ذلك ادى الى زيادة الطلب على الدولار.

وخلال الاعوام (٢٠٠١-٢٠٠٧-٢٠٠٨) شهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ارتفاعاً بنسبه ((٢٠٠١، ١٤,٥)، ١٤,٥)) اذ سجل سعر الصرف الرسمي (١٤٦٧، ١٢٥٥، ١١٩٣) ديناراً لكل دولار على التوالي وكذلك شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً بنسبة ١٩٣١، ٢٠،٠، (١,٤١) ويعزا ذلك الى دور السياسة النقدية للبنك المركزي في تقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي والتقليل من التضخم الحاصل في البلاد ودفع عجلة النمو نحو التقدم (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٧، ٢٠).

واصل سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع خلال عام ٢٠٠٩ وبنسبة (١,٩٣) اذ وصل سعر صرف النافذة (الرسمي) ١١٧٠ دينارا لكل دولار بينما سجل سعر الصرف الموازي ١١٨٦ ديناراً لكل دولار والبالغ نسبة (١,٧٥). وخلال عامي (٢٠١٠و ٢٠١١) اخذ سعر صرف النافذة بالاستقرار عند سعر ١١٧٠ ديناراً لكل دولار بينما سجل سعر الصرف الموازي خلال السنتين المذكورتين انخفاضا بلغ (٢٠٠٠ ديناراً لكل دولار بينما سجل المركزي على تحسين قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار (٣٠٠٠ م ٢٠١٠) على التوالي وعمل البنك المركزي على تحسين قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال عام ٢٠١٦ اذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي ليسجل ١٦٦٦ دينار لكل دولار فيما سجل سعر الصرف في السوق الموازية خلال العام نفسه ٢٣٣٦ دينار الكل دولار ويعزا ذلك الانخفاض في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازية المركزي المناق المركزي العراقي الموازية الطلب على الدولار لأغراض المضاربة (تقرير البنك المركزي العراقي العراقي ١٢٠١٠).

حافظ البنك المركزي العراقي عام ٢٠١٣ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي الذي بلغ ١١٦٦ ديناراً لكل دولار من خلال بيع العملة الاجنبية بشكل يومي فيما سجل سعر صرف الدينار العراق في السوق الموازية خلال عام ٢٠١٣ (١٢٣٣) ديناراً لكل دولار ويعد استقرار السعر خلال العامين دليلا على استقرار السوق المحلية (تقرير البنك المركزي العراقي. ٢٠١٣، ٧).

على الرغم من الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية هذا من جانب ومن جانب اخر احتلال بعض محافظات العراق على يد العصابات الارهابية حافظ البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠١٤ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي الذي بلغ سعره ١١٦٦ ديناراً لكل دولار ويعزا ذلك الى اجراءات البنك المركزي لمواجهة الصدمة المزدوجة اتخاذه العديد من الخطوات منها ادارة الاحتياطيات الاجنبية واستخدامها بشكل كفوء بما يتلاءم وطبيعة الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد ووضع الاليات التي تضمن استقرار سعر الصرف الاجنبي امام الدينار وعلى الرغم من الازمة التي تعرض لها الاقتصاد

العراقي والعجز في الموازنة الحكومية فقد شهد سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي في السوق الموازية ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٤ بلغ ١٢١٤ دينار لكل دولار بعد ان كان ١٢٣٢ ديناراً لكل دولار عام ٢٠١٣ ويعزا ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية والتي شدد من خلالها على فرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية.

وخلال عام ٢٠١٦ تم تعديل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية الى ١١٩٠ ديناراً لكل دولار نقداً وتعزيز حسابات المصارف في الخارج منذ شهر كانون الثاني ٢٠١٦ في حين بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوق الموازي ١٢٤٨ ديناراً لكل دولار مقابل ١٢٤٧ ديناراً لكل دولار عام ٢٠١٥ مسجلاً نسبه انخفاض بلغت ٠٠٠٨ .%

حافظ سعر الصرف الرسمي على استقراره لغاية عام ٢٠٢٠ والبالغ قيمة ١١٩٠ ديناراً لكل دولار بالمقابل بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوق الموازي لعام ٢٠٢٠ بالمقابل بلغ سعر صرف البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٠، ٢٩).

وقد شهد عام ٢٠٢١ انخفاضاً ملموساً في سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعزا ذلك الى الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق خلال عام ٢٠٢٠ والتي تعد من السنين العجاف التي القت بظلالها القاتمة على الاقتصاد العراقي المتمثلة بغيروس كورونا وازمة انخفاض اسعار النفط اذ كانت هذه الاسعار تلامس سقف (٧٥) دولاراً لكل برميل ومع انتشار جائحة كورونا انهارت الاسعار الي كابر ١٤٤٤ دولاراً للبرميل (تقرير الامين العام السنوي اوبك ، ٢٠٢٠، ٦٦) ومن ثم تهاوت ايرادات العراق النفطية الى المستوى الذي ادخل البلد في ازمة مزدوجة ان هذه الازمات ادخلت العراق في وضع اقتصادي صعب جدا وكان على الحكومة والبنك المركزي اتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة لتحريك الوضع الاقتصادي وانتشاله من ازماته وقد تبنت الحكومة مجموعة من الاجراءات التقشفية لغرض تمويل الموازنة التي لم تقر في سنة ٢٠٢٠ ووضع المعالجات الانية لما يعانيه الاقتصاد وقد تراوحت بين ايقاف التعيينات وتخفيض النفقات غير الضرورية وتقليص رواتب بعض الفنات ومتابعة جباية مستحقات الدولة الى التفاوض مع شركات جولات التراخيص النفطية العاملة في العراق وقد تم اعتماد سعر الصرف الجديد البالغ ١٤٥٠ دينارا للدولار العراق بموجب كتاب دائرة العمليات ودائرة الدين ذي العدد ١١٦٠ ٢٢٤٠ في ١٢٠٢١/ ٢٠٠٠ وذلك بسبب الازمة المزدوجة التي يواجهها الاقتصاد الدين ذي العدد ١١٦٠ ٢٠٤٠ في ٢٠٢٠ وذلك بسبب الازمة المزدوجة التي يواجهها الاقتصاد

العراقي المتمثل في جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط هذا من جانب ومن جانب اخر فان سعر الصرف السابق اصبح لا يتناسب مع التطورات الاقليمية وعملية الاصلاح الاقتصادي (الورقة البيضاء) فضلاً عن ذلك فان سعر الصرف الموازي وصل في نهاية عام ٢٠٢٠ الى١٢٢٧ دينار لكل دولار امريكي في حين ان سعر الصرف الرسمي كان ١٩٦١ دينار لكل دولار (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي، ٢٠٢٠، ١١). وفي ضوء كل هذه الامور فقد اتخذت الحكومة قرارها بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الامريكي.

ويمكن مناقشة تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي من خلال ما تم طرحة في الجانب النظري للرسالة اذ يمكن القول ان سياسة تخفيض قيمة العملة العراقية جاءت مخالفة للنظريات والحقائق الاقتصادية وكما يأتي:

- 1- ان الدولة التي تلجا الى تخفيض قيمة عملتها يجب ان تكون من الدول التي تعاني من عجز مستمرا في ميزان مدفوعاتها و هذه الحالة غير موجودة في الاقتصاد العراقي فهي ان وجدت فهي لا تتعدى سنه او سنتين وبالتالى فهو ليس عجزاً مستمراً وانماً عجزاً مؤقتاً.
- ٢- تلجا الدول الى تخفيض قيمة عملتها لغرض زيادة صادراتها من خلال زيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية وفي ظل دراستنا للهيكل الانتاجي وهيكل الصادرات وجدنا بان هيكل الاقتصاد العراقي هو هيكل احادي الجانب يعتمد على سلعة واحده وهي النفط الخام ويفتقر الى قاعدة انتاجية متنوعة وبالتالي لا يوجد لديه تنوع في صادراته اذ بلغت نسبة صادراته النفطية اكثر من ٩٩% في اغلب السنوات مما يعنى عدم وجود ضرورة لهذا التغير.
- ٣- يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كبيراً في تلبية طلبة المحلي على الاستيرادات وان عملية تخفيض سعر الصرف بنسبة ١,٨ % يعني ارتفاع اسعار السلع المستوردة بهذه النسبة مما يؤدي الى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد ودخول شريحة كبيرة من المواطنين تحت خط الفقر وهذا يعد جانباً سلبياً.
- 3- يمكن ان تشف بان الحكومة ارادت من خلال تخفيضها لسعر الصرف الحصول على ايرادات اكبر من صادراتها النفطية لتغطية العجز الكبير في موازنتها العامة وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الخاص بالموازنة العامة.
- ٥- ان السلعة التي اكثر اهمية في الصادرات العراقية هي النفط الخام وان هذه السلعة يحدد سعرها في السوق الدولية ولا تتأثر لتخفيض قيمة الدينار العراقي في زيادتها او نقصانها من حيث التأثيرات السعرية القدرة التنافسية في الدولية وهذا من جانب ومن جانب اخر فان حصة العراق محدده بمقدار محدد على وفق الكارتل المتمثل في مجموعة الدول المصدرة اوبك.

ويمكن ان نتوصل من خلال ما تقدم الى ان الحكومة العراقية من خلال صانعي السياسة النقدية انتهجت سياسة مدروسة لرفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وذلك استخدمت منهجا لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم التي يعانى منها الاقتصاد العراقي جراء الظروف الاقتصادية السابقة لعملية التغير وقد استمرت السياسة النقدية بهذا الانماط في اغلب سنوات الدراسة ولكن في نهاية عام ٢٠٢٠ اتخذت قرار مفاجئا ومغايراً لأهدافها المتعلقة باستقرار مستوى الاسعار وخفض معدلات التضخم تمثل بتخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وهذا التخفيض جاء مخالفاً لأغلب المبررات الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف وكان على الحكومة والكتل السياسية ان عبر السبب الرئيسي وراء تخفيض سعر الصرف المتمثل بزيادة حصيلة الدولة من الايرادات النفطية لتغطية العجز في موازنتها وبالتالي فان الحكومة قد وجدت هذا الاجراء سهلاً لمعالجة المشكلات التي تواجهها ضاربة عرض الحائط كل الاثار السلبية التي تتركها عملية التخفيض ولا ادل على ان السياسة النقدية كانت غير موفقة في قرارها تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي هو ما حصل في يوم ٢٠٢٣/٢١٧ عندما صوت مجلس الوزراء قرار البنك المركزي العراقي برفع سعر الصرف ليصبح ١٣٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي وذلك بسبب النتائج التي ترتبت على ارتفاع مستويات الاسعار وخصوصا السلع المستوردة مما جعل معاناة المواطنين من ذوى الدخل المحدود والاخرين الواقعين تحت خط الفقر معرضين الى الجوع وبالتالي فان عدم معالجة هذه الاوضاع كان من الممكن ان يقضى الى ثورة جياع

ثالثا: تحليل اثر التغير في سعر الصرف في الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠١)

تشير احتياطيات اي بلد الى (الاصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية الخاضعة لسيطرتها لتابية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات او التدخل في اسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة او غير ذلك من الاغراض ذات الصلة) كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكل اساساً يستند اليه في الاقتراض الخارجي (صندوق النقد الدولي ٢٠١٣، ٣).

يعد احتياطي العملة غطاء للعملة الوطنية وحاميها اي انه يغطي في الاقل العملة لدى المواطنين والمصارف التي تعد مضمونة بالاحتياطي وهذا الغطاء يحافظ على قيمة العملة ويضمن استقرارها الذي

يعد شرطا مهما للتنمية لذا يجري التأكيد على الاحتفاظ بالحجم الامثل للاحتياطيات الاجنبية لكونه يضمن غطاء للعملة في التداول واستقرارها من ناحية ولأنه يغطي الاستيرادات في حالة الانقطاع التام للموارد المالية (الشبيبي ،١٤٠).

ويؤدي امتلاك الدولة لاحتياطيات جديدة من النقد الاجنبي الى شعور الاسواق بالارتياح تجاه العملة المحلية لتأكدها من انها مدعومة بأصول خارجية لأجل المساهمة المباشرة في حل مشكلة الاختلالات في ميزان المدفوعات وغير المباشرة من خلال الحفاظ على اسعار الصرف بغية تحقيق الاستقرار النقدي فضلاً عن الادارة الجيدة لهذه الاحتياطيات ستحد من مخاطر التعرض للأزمات الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الاجنبية لامتصاص الصدمات في اوقات الازمات التي بدور ها سوف تعزز اقتصادات تلك الدول ويعزز كذلك احتفاظها باحتياطي نقد اجنبي قوي الثقة في السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف من قبل تلك البنوك ومن ثم تحقيق النمو الذي يعد الهدف الاول والاخير من اي عملية تنمية اقتصادية ، لذلك تتجه انظار مستثمري العالم نحو اقتناص فرص تزيد ثروتهم وتعظم عوائدهم اذ ان امتلاك الدولة لاحتياطيات قوية من النقد الاجنبي يجعل المستثمرين الاجانب اكثر اقبالا على ضخ اموالهم في تلك الدول ، كون الاحتياطيات الاجنبية مؤشراً مهما في القدرة على تسديد الديون الخارجية ومؤشراً لتحديد التصنيفات الائتمانية (صندوق النقد الدولي ، ١٠٠١ ، ٢).

ان استخدام الاحتياطي الذي يملكه البنك المركزي ما هو الا للدفاع عن سعر الصرف لضمان استقرار الاسعار وهو امر ضروري للتنمية . ومن السياسات التي تتبعها معظم البنوك المركزية لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات هو المتحكم بسعر الصرف اذ ان أحد اهداف السياسة النقدية للبنك المركزي هو استقرار صرف العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمساهمة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر الصرف ومن الواضح ان تخفيض قيمة العملة او ارتفاعها يؤدي الى التأثير في حجم المعاملات التجارية للدولة نتيجة لتأثيرات تغير معدل صرف العملة فيما يسمى بالأسعار النسبية الدولية او شروط التبادل التجاري للدولة اذ يؤدي تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم زيادة الصادرات ، لكن قبل كل هذا يجب ان اتقطاع الخاص) والقطاعات الاخرى ، اذ ان هذه القطاعات للتصديرية (الزراعة ، الصناعة ، القطاع الخاص) والقطاعات الأخر و نتيجة يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع اسعار الاستيرادات للمقيمين في الدولة ومن ثم يؤدي الى تحويل الطلب على السلع المنتجة محلياً بدلاً من تلك المستوردة ويشجع الصناعات البديلة للاستيراد (الانتاج المطلب) وبالنتيجة يساعد على تحقيق الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) و هناك عوامل المحلي) وبالنتيجة يساعد على تحقيق الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) و هناك عوامل المحلي) وبالنتيجة يساعد على تحقيق الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) و هناك عوامل

عدة تؤثر في سعر الصرف منها (سعر الفائدة ، ميزان المدفوعات ، عرض النقد ، الاحتياطيات الدولية ، مزاد العملة).

لجأ البنك المركزي الى استخدام كثير من الادوات المستحدثة غير المباشرة الى جانب الادوات التقليدية لتنفيذ سياسته النقدية ، منها نافذة العملة الاجنبية (الدولار) الذي استحدثه البنك المركزي لأول مره في المعروض ٢٠٠٣/١٠١ وما زال العمل به مستمراً وكان الهدف منها هو الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي ، والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية وتوليد الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر الصرف التوازني فضلاً عن توحيد اسعار الصرف الاجنبية في العراق ، وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال سد رغبة السوق من العملة الاجنبية ، وتغطية احتياجات القطاع الخاص لتمويل جميع استيراداته التي تحتاجها السوق العراقية ، وكذلك رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وما ينعكس عليه من تحسن في القيمة الحقيقية للدخول (بندر ،

اما فيما يخص المصارف فان هذه الاداة توفر لها موارد بالعملة الاجنبية تمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية ، ومن هنا نلاحظ العلاقة الطردية بين حجم الاحتياطيات وقيمة الدينار العراقي (الشربيني ، ٢٠١٨).

ويجد هناك تأثير متبادل بين حجم الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف اي ان الزيادة في حجم الاحتياطيات الدولية يمكن ان يعزز قيمة العملة العراقية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وهذا ما حصل من خلال البيانات المتاحة في الجدول (١١) اذ ان الزيادة في الاحتياطيات الدولية مكنت صانعي السياسة النقدية باتخاذ قرارات بالرفع التدريجي لسعر الصرف من بداية مدة الدراسة ولغاية نهاية عام ١٠٢٠ وفي المقابل فان ارتفاع سعر الصرف يمكن ان يؤثر في حجم الاحتياطيات الدولية وذلك بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية في حين ان تأثير انخفاض سعر الصرف يكون تأثير معاكس وهو زيادة حجم الاحتياطيات الدولية ويتحدد حجم الاحتياطيات الدولية بالزيادة والنقصان من خلال الفرق بين مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية تفوق مبيعاته زادت الاحتياطيات الدولية واذا كانت المبيعات من العملة الاجنبية تفوق المشتريات من العملة الاجنبية داك يؤدي الى تقليص الاحتياطيات الدولية وهذا ما توضحه سنوات الدراسة .

عند النظر للجدول (١١) نجد ان البنك المركزي العراقي ادى دوراً مهماً في الحفاظ على سعر الصرف ومن ثم تعزيز قيمة الدينار العراقي ، اذ سجل احتياطي البنك المركزي العراقي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٩٣٩٥,٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣ بعد ان كان ٢١,٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ قابله ارتفاع في

الفصل الثاني: تحليل التغيرات في الهيكل الانتاجي والتجارة الخارجية واسعار الصرف

سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي اذ بلغ ١٤٥٣ ديناراً لكل دولار بعد ان كان ١٨٩٦ ديناراً لكل دولار خلال عام ٢٠٠٣ وبنسبه نمو بلغت (٢٣,٤)، استمر البنك المركزي العراقي بتعزيز رصيد احتياطي النقد الاجنبي حتى بلغ ٤٩٢١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ قابلة ارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار اذ بلغ ١١٩٣ ديناراً لكل دولار بعد ان كان ١٢٥٥ ديناراً لكل دولار في عام ٢٠٠٧ وبنسبه نمو بلغت (٤,٩٤).

نلاحظ ان البنك المركزي تمكن من تحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وقد كان لتوافر الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي الاثر الاكبر في سياسة التدخل للمحافظة على سعر صرف الدينار الرسمي واقترابه من سعر الصرف الموازي على الرغم من ان هذه الاحتياطيات لم تكن ناتجة عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ما هي نتيجة لعوائد الصادرات النفطية المتزايدة ، وبسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية .

شهد عام ٢٠٠٩ ارتفاعاً في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار ، اذ بلغ ١١٧٠ ديناراً لكل دولار وبنسبة نمو بلغت (١,٩٣)على الرغم من انخفاض احتياطيات البنك المركزي العراقي بنسبه ٩٢ واليبلغ وبنسبة ٤٤٣٣٥,٧٣ مليون دولار ويعزا ذلك الى انعكاسات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في اقتصادات العالم بأجمعه مما قلل الطلب على الدولار بسبب انخفاض الاستيرادات.

الجدول (١١) الجدول (١١) اثر التغير في سعر الصرف على الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

معسدل	الاحتياطيات الدولية	معسدل	نافذة بيع العملة	معدل النمو%	سيعر الصيرف	السنة
النمو%(٢)	(مليون دولار) (٥)	النمو%(٤)	(مليون دولار) (٣)	(٢)	الرسمي (دينار للدولار) (١)	
-	۲۱,۹٤	-	797	-	1 / 9 7	۲٠٠٣
٤٧٧٥,٢	9890,77	1911,71	٦١٠٨	(۲٣,٤)	1504	۲٠٠٤
٥						
٤٤,١٨	14057,04	٧١,٢٩	١٠٤٦٣	١,١	1 £ 7 9	۲۰۰۰
77,71	1411.,41	٦,٨٠	11170	(٠,١٣)	1:77	77
٦٨,١٤	7.507,70	٤٢,٩٥	10979	(15,50)	1700	۲٧
71,77	£9719	٦١,٨٧	Y011V	(٤,٤٩)	1198	۲٠٠٨
(٩,٩٢)	£ £ TT0, VT	٣١,٤٠	٣٣ ٩٩.	(1,97)	117.	79
١٤,١٨	0.777,97	٦,٤١	77171	•	117.	۲.۱.
۲۰,0٦	٦١٠٣٤,٩٦	١٠,٠٢	7979 A	•	117.	7.11
10,17	٧٠٦٩٠,٧٨	77,75	٤٨٦٥،	(·,٣٤)	1177	7.17
1.,07	۷۸۱٤٥,٣٠	٦,٣٢	٥١٧٢٨	•	1177	7.17
(10,44)	1074.71	۲,۳۱	0117	•	1177	7.15
(19, £9)	07910,77	(١٨,٦٥)	117.1	1,49	1144	7.10
(15,90)	٤٥٠٠١,١٨	(Y £, TT)	77071	٠,٢٥	119.	7.17
۸,٩٥	19.17,17	۲۱,۳۰	٤٠٦٦٦	•	119.	7.17
٣٠,٢٩	789.0,01	11,78	٤٧١٣٣	•	119.	7.11
٥,٧٠	77059,59	٨,٤٧	01177	•	119.	7.19
(19,57)	0 £ £ 7 £	(١٣,٧٨)	٤٤٠٨٠	•	119.	۲.۲.
١٨	7 £ 7 7 7	(10,41)	WV.9£	۲۱,۸٤	1 60.	7.71

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (٣٠٠٢-٢٠١). بغداد: البنك المركزي العراقي العمود (٢٠)، (٤)، (٦) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١١)

وقد شهدت الاحتياطيات الدولية تزايداً بعد عام ٢٠٠٩ استمر لغاية عام ٢٠١٣ اذ بلغ ٢٠١٠ مليون دولار قابلة ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي اذ بلغ ٢٦١١دينار لكل دولار ، في حين شهدت الاعبوام (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) انخفاضاً في حجم احتياطي النقد الاجنبي اذ تراجع من ٢٦, ٢٠٧٥مليون دولار عام ٢٠١٦ الي ٢٠١٨ الي ٤٥٠١ مليون دولار عام ٢٠١٦ قابله انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي اذ بلغ ١١٩٠ دينارا لكل دولار عام ٢٠١٦ بعد ان كان ١١٨٧ دينارا لكل دولار عام ٢٠١٦ وبنسبة نمو بلغت ٢٠,٠ ، ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى انخفاض رصيد صافي الموجودات الاجنبية اثر التراجع الحاصل في العوائد النفطية .

و سجل احتياطي البنك المركزي ارتفاعاً ملموساً خلال الاعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) اذ بلغ سجل احتياطي البنك المركزي ارتفاعاً ملموساً خلال الاعوالي قابلة استقرار في سعر صرف الدينار العراقي اذ بلغ ١٩٠٠ دينارا لكل دولار ويعزا ذلك الارتفاع بالدرجة الأساسية الى ارتفاع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج وبنسبه ١٨٫٨ والذي بلغ ما يقرب من ٢,٥ ترليونات دينار عراقي نهاية عام ٢٠١٩ كما ازدادت الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبة ٣,٦% لتبلغ ٢٣,٢ ترليون دينار عراقي لعام ٢٠١٩ (تقرير البنك المركزي العراقي ١٩٠١، ٢٤).

شهد عام ٢٠٢٠ انتشار فايروس كورونا في الصين ومن ثم تحوله الى جائحة انتشرت في جميع الدول في العالم تقريبا وخلفت تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة ولم يسلم النفط الخام من ازمة كورونا اذ انخفض سعره بشكل كبير في اوائل عام ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض الطلب العالمي بشكل ملحوظ على النفط ومشتقاته مما ادى الى حدوث تخمة في المعروض العالمي وادى الى تصاعد الاصوات والضغط على منظمة اوبك لخفض الانتاج وقد اسهم تفشي فايروس كورونا في تفاقم الازمة المالية للعراق، اذ باتت الخيارات المتاحة امام الحكومة للخروج من ضائقتها صعبة ومحدودة وبما ان الركود الاقتصادي في العراق هو نتيجة لركود اقتصادي عالمي اولا واقليمي ثانيا من ناحية وبسبب الاوضاع الامنية والسياسية لدول الجوار من ناحية اخرى فقد تأثرت الاحتياطيات الرسمية خلال عام ٢٠٢٠، اذ سجلت ٤٢٤٤٥ مليون دولار ويعزا هذا الانخفاض الى تراجع الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبه سجلت ٢٠٤٤٥ مليون دولار ويعزا هذا الانخفاض الى تراجع الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبه انكماش في الاقتصاد العالمي.

من جانب اخر تأثرت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بشكل ملحوظ بانخفاض اسعار النفط والكميات المصدرة منه بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية الناجمة عن الاغلاق التام والجزئي الذي شهده كثير من دول العالم حيث ان هناك علاقة طردية بين

الايرادات النفطية ومشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية اذ ان انخفاض الايرادات النفطية والكميات المصدرة وانخفاض اسعار النفط ادى الى اللجوء الى الاحتياطيات الدولية لغرض تغطية مبيعات البنك المركزي العراقي ومن ثم تراجع الاحتياطيات الاجنبية و اضطر البنك المركزي الى استخدام الاحتياطيات للدفاع عن العملة المحلية وتوفير الدولار لتغطية الاستيرادات من خلال البيع عن طريق نافذة بيع العملة للقطاع الخاص والتي ادت في نهاية المطاف الى مواجهة البنك المركزي كثير من التحديات في مهمته ردم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي من جانب والمحافظة على الاحتياطيات الاجنبية بضمن المعابير الدولية من جانب اخر في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد من خلال مواجهة ازمة مزدوجة هي الأزمة الصحية وازمة انخفاض السعار النفط الخام ، وبغية المحافظة على الاحتياطيات من الإهلاك من جانب ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها البلد اذ بات سعر الصرف السابق لا يناسب التطورات الاقليمية وعملية الاصلاح الاقتصادي (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠، ٢٩)

شهد عام ٢٠٢١ تحسناً ملموساً في حجم الاحتياطيات الدولية اذ بلغ معدل النمو ١٨ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والبالغ (٢٩,٤٣) ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط والتي ادت الى ارتفاع الايرادات النفطية والكميات المصدرة ومن ثم ادى الى ارتفاع الكميات المباعة من الدولار الى البنك المركزي العراقي ومن ثم ارتفاع حجم الاحتياطيات الاجنبية.

ويمكن القول بان الاحتياطيات الدولية تتجه نحو الانخفاض بارتفاع سعر الصرف وبالزيادة في انخفاض سعر الصرف ولكن حجم الاحتياطيات في العراق ارتبط بحصيلة الدولة من الصادرات النفطية التي تتأثر عادة بارتفاع وانخفاض اسعار النفط وكمياته ولذلك فان حجم الاحتياطيات الدولية في العراق قد تأثر بذلك وخصوصاً في السنوات ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٧ اذ انخفض حجم الاحتياطيات بسبب انخفاض اسعار النفط فضلاً عن التحديات الاقليمية لحرب داعش ولذلك بقيت الزيادة والنقصان بالاحتياطيات الدولية مرتبطة بمشتريات البنك المركزي ومبيعاته التي تتأثر عادة بأسعار النفط الدولية والكميات المصدرة منه اذ انها المصدر الاساس للعملة الاجنبية في الاقتصاد العراقي

_

٢- قام البنك المركزي العراقي في ٢٠٢٠/١٢/١٧ باعتماد سعر الصرف ١٤٥٠ دينارا لكل دولار بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وادارة الدين ذي العدد ١٤٦٠ ٢٤٤٠ في ٢٠٢٠/١٢/١٠ .

الفصل الثالث

الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار الصرف الرسمية في الاثار الاقتصادية لتغيرات العراقي

المبحث الاول اثر تغيرات سعر الصرف في التجارة الخارجية للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

المبحث الثاني الصرف في الموازنة العامة للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

المبحث الثالث المعرف في التضخم للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣)

المبحث الاول

اثر تغيرات سعر الصرف في التجارة الخارجية للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢)

توصل العديد من الاقتصاديين الى ان اي تغير في سعر الصرف تصاحبه تغيرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وفي التجارة الخارجية والاسعار والاستخدام الكامل فمثلاً انخفاض في سعر صرف عملة دولة ما سيجعل اسعار المنتجات الوطنية ارخص نسبياً من المنتجات الاجنبية المنافسة لها وهذا الاثر سيزيد من قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الاسواق العالمية فتزداد الصادرات ويصاحبها ايضاً انخفاض في حجم الواردات لأنها اصبحت اغلى نسبياً من البدائل الوطنية في نظر المقيمين في الداخل فانخفاض حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات يؤدي الى تقليل العجز في الميزان التجاري واثر تخفيض سعر الصرف لا يتوقف عند هذا الاتجاه بل يمتد ليشمل جوانب اخرى منها انكماش حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة اسعار الواردات وانخفاض اسعار الصادرات وهذا ما يحدث في العراق لان معظم وارداته هي سلع استهلاكية لا يمكن الاستغناء عنها ولا توجد لها بدائل محلية فارتفاع اسعار الواردات سيؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين في الداخل بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بالتضخم المستورد .

وفي هذا المبحث سوف تتم الاحاطة بواقع الصادرات والواردات العراقية والتغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠ وتحديد طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات ليتم من خلالها معرفة مستوى سعر الصرف الذي يناسب الاقتصاد العراقي بوصفه آلية يمكن من خلالها تجنب العراق الاثار السلبية التي تخلفها التقلبات في الاسعار العالمية ومن اجل معالجة المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها العراق والمتمثلة باعتماده شبه الكلي على عوائد الصادرات النفطية كما تم ذكره في الفصل الثاني واهمال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى مما جعله في تبعية شبه مطلقه لإدارة الاقتصادات الخارجية وتراجع كل أو معظم مؤشراته الاقتصادية وغير الاقتصادية على الرغم من امتلاكه لكل مقومات التنمية الاقتصادية . ويمكن توضيح اجمالي الصادرات والاستيرادات وسعر الصرف الدينار العراقي من خلال الجدول (١٢)

جدول (۱۲)

اجمالي الصادرات والاستيرادات (اجمالي التجارة الخارجية) للمدة (٣٠٠٢-٢١٢)

(مليون دولار ،نسبة مئوية)

حية	التجارة الخار		الاستيرادات	سعر الصرف	نسبة الصادرات	جمالي سادرات			صادرات	الـ		السنة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	j	الى التجارة الخارجية	النسبة	القيمة	النسبة	غیر نفطیة	النسبة	النفطية	
١	189779	٧٢,٢	1,7	١٨٩٦	۲۷,۸	١	۳۸٦ <i>٥</i> ,۳	91,7	7077,7	۸,۸	**4	۲۳
١	89109,9	0 £ , £	718.7,1	1204	٤٥,٦	1	17807,	٠,٦	۱۰٦,۸	99,£	14401	۲٠٠٤
١	£ ٧ ٢ 9 9	٥,	74041	1 2 7 9	٥,	١	7777	٠,٥	119	99,0	7771	۲۰۰۰
١	٥١٥٨٨	٤١	7.197	1 £ 7 Y	٥٩	١	٣٠٦٩٦	۰,۲	771	99,1	7.270	77
١	09177	٣ ٤	7.17	1700	77	١	7977.	۰,۷	797	99,8	44544	۲٧
١	9 7 7 2 9	٣٨	40597	1198	7.7	١	٥٧٣٥٣	٩	٥١.	99,1	٥٦٨٤٣	۲۸
١	۸,٥٨٥	٤٧,٦	77 £ 77	117.	07,5	١	£ 7 1 £ A	٠,٧	797	99,8	11101	۲٩
١	90197	٤٥,٨	54610	117.	0 £ , ٢	١	01977	٠,٧	٣٨٨	99,8	01019	۲٠١٠
١	١٣١٤٠٨	٣٦	٤٧٨٠٣	117.	٦ ٤	١	۸۳٦٠٥	۰,۷	٥٩٩	99,8	۸۳۰۰٦	7.11
١	101.22	٣٧	٤٣٢٢٥	1177	7 7	١	9 £ 1 1 .	۰,۷	٧.٧	99,8	9 2 1 . 7	7.17
١	١٤٨٨٧١	٣٩	٥٨٧٩٦	1177	٦١	١	940	۰,۷	777	99,8	٨٩٤٠٢	7.17
١	١٣٨١١٠	٣٨,٥	٥٣١٧٧	1177	٦١,٥	١	λ £ 9 £ £	٠,٧	٦٣.	99,8	٨٤٣٠٣	۲۰۱٤
١	٨٨٥٨٢	££	49.50	1144	٥٦	١	٤٩٧٣٧	٠,١	777	99	11793	7.10
١	٧٨٢٧٠	٤٣,٨	٣٤٢٨.	119.	٥٦,٢	١	१८४४ .	٠,٧	٣.٦	99,8	٤٣٦٨٤	7.17
١	91011	٣٩	7 88777	119.	٦١	١	٥٩٨٠٠	٠,١	٧.	99,9	0977.	7.17
١	1700	٣٥	50777	119.	70	١	٨٤٣١٩	٠,١	1.1	99,9	٨٤٢١٨	7.11
١	1 4 7 4 4 7	٤٢	٥٨١٣٨	119.	٥٨	١	۸.۲.	٠,٢	۱۷۳	99,1	۸۰۰۲۷	7.19
١	97075	٥٢	٤٨١٥.	119.	٤٨	١	£ £ £ Y £	۰,۳	١٣٧	99,7	£ £ 7 A V	۲.۲.
١	1.9401	٣٧	٤٠٧٣٦	150.	٦٣	١	79.77	۰,۳	719	99,7	٦٨٨٠٣	7 . 7 1

المصدر: ١- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٢٠١٦، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠١٨

٢٠٢١). بغداد : البنك المركزي العراقي

اولا: تحليل اثر سعر الصرف في الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١)

توضح بيانات الجدولين (٤) (١٢) ان سعر صرف الدينار العراقي في عام ٢٠٠٣ بلغ ١٨٩٦ دينارا لكل دولار وسجلت الصادرات غير النفطية ٢٠٢٥ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٤ اخذ سعر الصرف الدينار العراقي بالارتفاع اذ بلغت قيمته ١٤٥٣ دينار لكل دولار يعزا ذلك الارتفاع الى نجاح سياسة البنك عبر استخدام نافذة العملة كأداة لبسط الاستقرار في اسعار الصرف من خلال استخدام الاحتياطيات الاجنبية في توفير قدر مناسب من العملة الاجنبية المطلوبة وبذلك تقاصت فجوة الطلب على العملة الاجنبية ان هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي ادى الى انخفاض في قيمة الصادرات غير النفطية اذ سجلت ٢٠٠٨ ملايين دولار خلال عام ٢٠٠٤ وشهد عام ٢٠٠٥ انخفاضاً في سعر الصرف الدينار العراقي ادى الى العكس بشكل اليجابي على قيمة الصادرات غير النفطية وأدى الى ارتفعت قيمتها الى ١٩ مليون دولار

ويعزا ذلك الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الى عدة اسباب منها حالات السفر والهجرة خارج العراق التي ازدادت كثيرا بسبب الظروف الامنية التي يمر بها البلاد وكذلك قيام المواطنين بأداء مناسك الحج والعمرة كل ذلك ادى الى زيادة الطلب على الدولار وهناك سبب اخر وهو عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء بجميع المواد التموينية المشمولة بالبطاقة التموينية ولعدة اشهر اكد الاشاعة السابقة حول سحب البطاقة تدريجياً من المواطنين ومن ثم ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية وازدياد عمليات الاستيراد لها مما ادى الى زيادة الطلب على الدولار في المزاد ومن ثم ارتفاع اسعاره في الاسواق(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ،٢٠٠٥، ٢٠).

عاود سعر صرف الدينار العراقي الارتفاع طيلة السنوات التالية اذ بلغت قيمته ١٩٣ دينار لكل دولاراً خلال عام ٢٠٠٨ ويعزا ذلك الى نجاح السياسة النقدية في بناء احتياطي دولي ورسخت الثقة في سوق راس المال بالعملة الوطنية مما رفع الطلب على الدينار العراقي وجعله عملة جاذبة للمرة الاولى منذ اكثر من ثلاثة عقود من جهة اخرى واصلت الصادرات غير النفطية ارتفاعها اذ سجلت ١٠٥ملايين دولار خلال عام ٢٠٠٨ لقد كان هذا الارتفاع هو نتيجة معدلات نمو متفاوتة حققتها القطاعات الاقتصادية فضلاً عن الى تحسن الوضع الامني الذي انعكس ايجاباً في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية .

وخلال عام ٢٠٠٩ قام البنك المركزي برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ بلغت قيمته ١١٧٠ ديناراً لكل دولار وانعكس هذا الارتفاع بشكل سلبي على الصادرات غير النفطية مما ادى الى انخفاض قيمتها اذ بلغت ٢٩٦مليون دولار وخلال الاعوام (٢٠١٠-٢٠١١) شهد سعر الصرف

الدينار العراقي استقراراً عند سعر ١١٧٠ دينارا لكل دولار في حين عاودت الصادرات غير النفطية الارتفاع من ٣٨٨لى ٩٩٥ مليون دولار، شهدت الاعوام (٢٠١٤-٢٠١٤) استقرارا في سعر صرف الدينار العراقي عند سعر ١١٦٦ دينارا لكل دولار ومن جهة اخرى شهدت الصادرات غير النفطية تذبذبا ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الاعوام المذكورة اذ سجلت قيمة (من ٧٠٧ الى ٣٣٠) مليون دولار

وخلال عام ٢٠١٥ شهد الاقتصاد العراقي ركودا اقتصاديا واضحاً تمثل في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية الموجودة في عدد من المحافظات العراقية والتي ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق ولاسيما وجود بعض الحقول النفطية المهمة في هذه المناطق مثل (حقل عين زالة وبطمة والقيارة وعجيل وبلد في محافظة صلاح الدين وحقل نفط خانة في محافظة ديالي) الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف عام ٢٠١٤ لغاية عام ٢٠١٥ والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد العراقي على ايراداته المتحققة من الصادرات النفطية وبالنتيجة المركزي ادى ذلك الى انخفاض رصيد الاحتياطيات الاجنبية كل هذه الاسباب ادت الى اتخاذ البنك المركزي قرارا تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ بلغ ١١٨٧ دينارا لكل دولار وايضا شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضا بلغت قيمته ٢٢٦ مليون دولار وخلال الاعوام (٢٠١٠- ٢٠٠٠) شهد سعر الصرف استقراراً عند السعر ١٩٠٠ دينارا لكل دولار في حين استمرت الصادرات غير النفطية بالانخفاض خلال الاعوام (٢٠١٠- ٢٠١٧) اذ سجلت قيمة ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ملاين دينار ويعزا ذلك الى انخفاض نشاط القطاعات على الاقتصادية بسبب الاوضاع التي مر بها البلد خلال الاعوام السابقة ثم عاودت الصادرات غير النفطية .

حافظ سعر الصرف الدينار العراقي على استقرار قيمته البالغة ١١٩٠ دينارا لكل دولار حتى نهاية شهر كانون الاول من عام ٢٠٢٠ اذ تم تغيير سعر الصرف الرسمي عند سعر ١٤٥٠ دينارا لكل دولار وجاء هذا التغيير حسب متطلبات الوضع الاقتصادي والمالي واهداف السياسة النقدية من جهة اخرى شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضا اذ سجلت قيمة ١٣٧ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ اذ بلغت قيمتها١٧٣ مليون دينار ويعزا ذلك الى الانخفاض في نمو القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعي الزراعة والصناعة.

عاودت الصادرات غير النفطية الارتفاع خلال عام ٢٠٢١ اذ سجلت قيمة ٢١٩ مليون دولار ويعزا ذلك الى سببين السبب الاول هو ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية نتيجة التعافي من ازمة

كورونا (كوفيد 1) التي كانت لها اثار سلبية في الاقتصاد العالمي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة اما السبب الثاني فهو اتخاذ البنك المركزي قرارا بتخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في نهاية كانون الاول من عام ٢٠٠٠ولغاية الان اذ اسهم هذا الاجراء في زيادة الصادرات غير النفطية وتخفيض الاستيرادات اذ سجلت قيمة ٢١٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١

ويمكن ان نستنتج مما تقدم ان حصيلة الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي محدودة جداً وذلك يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية وعدم تنوعها وبالتالي فان تأثير الارتفاع او الانخفاض في سعر الصرف لا يكون له تأثير واضح على تلك الصادرات اذ ان انخفاض سعر الصرف في عدد من السنوات الدراسة وخصوصاً في عام ٢٠١٦ لم يكن له اثر ايجابي في الصادرات غير النفطية اذ ان العوامل الاخرى المتعلقة بالحرب على داعش كان لها اثر معاكساً في تقليص الصادرات غير النفطية.

اما الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الصادرات العراقية فان قيمتها لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف لان اسعار هذه الصادرات تتحدد بسعر النفط الذي يتحدد في السوق العالمية ولا تأثير للسوق المحلية او التغيرات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي اي تأثير في قيمة هذه الصادرات بل تبقى حصيلة الدولة من الصادرات النفطية مرتبطة بالتقلبات في اسعار النفط في السوق العالمية وعليه فان اجراءات الدولة في تخفيض سعر صرف الدينار العراقي في نهاية عام من السياسة المتعلقة بسعر الصرف لا تتلائم وطبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد على سلعة واحدة في صادراته يرتبط الطلب عليها وتحديد سعرها على السوق العالمية ولا تأثير للسياسات النقدية المحلية في حصيلة الدولة من هذه الصادرات

ثانيا: تحليل اثر سعر الصرف في الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣)

توضح بيانات الجدولين(٥) (١٢) الى ان هناك ارتفاعا في حجم الاستيرادات بعد عام ٢٠٠٣ اذ ارتفعت قيمته من ٢٠٠٦, مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى ٢١٣٠٢, مليون دولار عام ٢٠٠٤ ويعزا ذلك الى الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي والمتمثلة برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وصدور قانون استقلالية البنك المركزي العراقي كما تم ذكره سابقا في الفصل الثاني اذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي من ١٨٩٦ ديناراً لكل دولار عام ٢٠٠٣ الى ١٤٥٣ ديناراً لكل دولار عام ٢٠٠٠ الى ١٤٥٣ ديناراً لكل دولار عام ٢٠٠٠ ان هذا الاجراء المتمثل برفع سعر الصرف جعل اسعار السلع المستوردة اكثر انخفاضاً بالنسبة للمستهلك للدولة المستورة وبالنتيجة سوف يرتفع حجم السلع المستوردة كونها تبدو رخيصة بالنسبة للمستهلك المحلى. وخلال عام ٢٠٠٥ شهد سعر صرف الدينار العراقي انخفاضاً ملموساً والبالغ قيمة

١٠٤٦٩ ديناراً لكل دولار ويعزا ذلك الى اسباب امنية متمثلة بالهجرة خارج البلاد مما ادى الى زيادة الطلب على الدولار (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،٢٠٠٥، ١٠).

وشهدت الاعوام ۲۰۰۷ -۲۰۰۸ تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي نتيجة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي تهدف الى تقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي والتقليل من الاتجاهات التضخمية ودفع عجلة النمو نحو التقدم فضلاً عن الى استقرار الوضع الامني على العموم في البلاد اذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي من ١٢٥٥دينار لكل دولار عام ١٠٠٧ الى ١٩٣٠ديناراً لكل دولار عام ١٠٠٨ انعكس ذلك ايجابا على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى ٢٩٤٥مليون دولار عام ٢٠٠٨ وعلى الرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩ الا انه بقى البنك المركزي العراقي ٢٠١٠محافظاً على ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعزا ذلك الى مساهمة السياسة النقدية في بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية والتي ادت الى بناء مرتكزات قوية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الخارجي واقامة مناخ ملائم اذ بلغت قيمة سعر الصرف ١١٧٠ ديناراً لكل دولار ان هذا الارتفاع انعكس بشكل واضح على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى٣٨٤٢مليون دولار وبنسبه اسهام انعكس بشكل واضح على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى٣٨٤٢مليون دولار وبنسبه اسهام انعكس بشكل واضح على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى٣٨٤٢مليون دولار وبنسبه اسهام انعكس بشكل واضح على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى٢٩٤٠مليون دولار وبنسبه اسهام انعكس بشكل واضح على دولار وبنسبة المهام الخورة الخارجية .

حافظ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على استقراره خلال عامي (٢٠١٠,٢٠١١) عند سعر ١١٧٠ ديناراً لكل دولار ومن جهة اخرى واصلت الاستيرادات ارتفاعها اذ بلغت قيمة ٥ ٤٣٩٤-٣٠٨٠ مليون دولار على التوالي وبنسبه اسهام ٤٦ -٣٧من اجمالي التجارة الخارجية وخلال عام ٢٠١٢ عمل البنك المركزي على تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ليصل الى ١٦٦٦ دينار لكل دولار بعد ان كان مستقرا عند ١١٧٠ ديناراً لكل دولار ولمدة ثلاث سنوات واستمر استقرار سعر صرف الدينار العراقي عند سعر ١٦٦٦ دينارا لكل دولار لغاية عام ٢٠١٤ من جهة اخرى استمرت الاستيرادات بالارتفاع من ٢٠٢٤مليون دولار عام ٢٠١٢ وبنسبه اسهام ٣٧من اجمالي التجارة الخارجية .

ونتيجة التحديات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي المتمثلة بالأوضاع السياسية غير المستقرة وتردي الوضع الامني نتيجة الحرب ضد العصابات الارهابية فقد تراجع حجم الاستيرادات الى ١٨٧٧مليون دولار خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣والبالغة قيمته ٥٨٧٩٦ مليون دولار وخلال عام ٢٠١٥ عمل البنك المركزي على تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي عند سعر ١٨٧٧دينار لكل دولار ويعزا ذلك الى الركود الاقتصادي نتيجة الاوضاع الاقتصادية تمثلت

بتراجع واضح لأوجه النشاط الاقتصادي نتيجة الاوضاع غير المستقرة فضلاً عن الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي تعد مصدر العملة الاجنبية والذي انعكس بشكل سلبي على حجم الاحتياطيات الدولية التي تعد غطاء للعملة العراقية وساندة لقيمتها وبالنتيجة ادى ذلك الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ومن ثم فان اثر تخفيض سعر الصرف انعكس على حجم الاستيرادات وادى الى تراجعها كون اصبحت السلع المستوردة مرتفعة الثمن بالنسبة للبلد المخفض وبالنتيجة سوف ترتفع اسعار الاستيرادات في الداخل مما يودي الى تقليص حجم الاستيرادات.

وخلال الاعوام ٢٠١٦-٢٠١٩ حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على قيمته البالغة ١١٩٠ ديناراً لكل دولار واستمر البنك المركزي بتنويع استثماراته ولاسيما الخارجية منها لدعم استقرار سعر الصرف من جهة اخرى عاودت الاستيرادات الى الارتفاع نتيجة تحسن الوضع الامني في البلاد بعد الحرب التي تعرض لها خلال السنوات السابقة اذ ارتفعت قيمة الاستيرادات من ١٨٠١٦مليون دولار وبنسبه اسهام ٤٠ من اجمالي التجارة الخارجية خلال عام ٢٠١٧ الى ٨١٣٨مليون دولار وبنسبه اسهام ٢٠ خلال عام ٢٠١٩.

وخلال عام ٢٠٢٠ شهد الاقتصاد العراقي انكماشا في مستوى أدائه اذ كان لجائحة كورونا تأثير بشكل كبير في مجمل النشاط الاقتصادي اذ تراجع حجم الاستيرادات من ٨١٣٨مليون دولار عام ٢٠١٠ الى كبير في مجمل النشاط الاقتصادي اذ تراجع حجم الاستيرادات من ٨١٣٨مليون دولار و خلال عام ٢٠٢١شهد الاقتصاد العراقي تغيرات في السياسة النقدية اذ اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي عند سعر ٢٠٥٠ دينار لكل دولار بعد ان كان ١١٩٠ دينارا لكل دولار، عام ٢٠٢٠ هذا الاجراء ترتب عليه تراجع حجم الاستيرادات اذ بلغ حجم الاستيرادات ٢٠٧٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والبالغة قيمته ١٠٥٠ مليون دولار هذه الخطوة مهمة تعمل على الحد من الاستيرادات غير الضرورية فضلاً عن تشجيعها على المدى المتوسط والطويل على الانتاج الوطني الزراعي والصناعي ويمكن فضلاً عن تشجيعها على المدى المتوسط والطويل على الانتاج الوطني الزراعي والصناعي ويمكن القول من خلال ما تقدم ان الحالة العامة لوضع سعر الصرف بعد عام ٢٠٠٠ ولغاية نهاية الدراسة عام العراقية اذ يعتمد الاقتصاد العراقي على نسبه كبيرة في سد احتياجاته المحلية على العالم الخارجي وسبب ذلك رأيناه واضحا من خلال طبيعة الهيكل الانتاجي غير المتنوع وطبيعة هيكل الاستيرادات الذي تنوع بمختلف السلع سواء الضرورية ام غير الضرورية او الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة الذي تنوع بمختلف السلع من الصادرات النفطية لما استطاع الاقتصاد العراقي تلبية هذا الحجم من

الفصل الثالث: الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي

الاستيرادات وقد اتضحت حالة الحاجة الى الاستمرار بالاستيراد بالرغم من انخفاض اسعار النفط وحرب داعش في عام ٢٠١٤ وما تلاها لغاية عام ٢٠١٧ او عندما حصلت جائحة كورونا وادت الى اثار مماثلة للصادرات النفطية ولقد لجات الحكومة في حينها لتغطية احتياجاتها من العالم الخارجي من خلال السحب من الاحتياطيات وهذا ما جرى تأكيده عليه في المبحث المتعلق بالاحتياطيات ان تخفيض سعر الصرف نهاية عام ٢٠٢٠ بنسبه ٢١٨٨% عن سعره السابق الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة لم يكن التأثير نفسه في قيمة الاستيرادات اي انها لم تخفض بالنسبة نفسها والسبب يعود الى ان اغلب السلع المستوردة هي سلع ضرورية ومن ثم فان درجة مرونتها منخفضة مما يجعل استجابتها الى الانخفاض في سعر الصرف اي ارتفاع اسعارها محدودة جداً وهذا ما حصل من الناحية العملية في الاقتصاد العراقي اذ استمرت مبيعات نافذة العملة بمستويات قريبة من السابق بل انها تعدت ما كانت عليه قبل تخفيض سعر الصرف

وعليه فان سياسة تخفيض سعر الصرف لم تكن ناجحة في الاقتصاد العراقي ولم يكن ان تكون كذلك مستقبلاً مالم يجر تنويع القاعدة الانتاجية وتطوير القطاعات الاقتصادية كافة وتقليل الاعتماد على الخارج من خلال زيادة حجم الاستثمارات في تلك القطاعات وجعل الاقتصاد العراقي اكثر قدرة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الداخلية

المبحث الثاني

اثر تغيرات سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

تعد الموازنة العامة اهم اداة تستعملها الحكومة في اطار توظيفها للسياسة المالية والتي تتضمن الاير ادات العامة والنقات العامة بمختلف اشكالها ومن خلالها يمكن التعرف على نهج السياسة المالية التي تتبعها الحكومة فيما اذا كانت سياسة توسعية ام انكماشية فهي خطة تتضمن تقديراً للنفقات والاير ادات الحكومية لمدة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة والتي تتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية المختصة (البرلمان)(العلي، ٢٠٠٧، ٥٠٥) اذ تستند في تكوينها الى عنصرين اساسيين هما التقديرات والاعتماد فان التقدير يتمثل في تقدير ارقام الاير ادات العامة التي ينتظر ان تحصل عليها السلطة التنفيذية وكذلك النفقات العامة التي ينتظر ان تنفقها الإشباع الحاجات العامة وذلك خلال مدة زمنية مستقبلية غالباً ما تكون سنة اما بالنسبة الى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من اير ادات ونفقات عامة اي ان الموازنة العامة تستمد مشروعيتها وقوتها القانونية من خلال التصويت والموافقة عليها من قبل السلطات التشريعية ومن ثم تدخل حيز التنفيذ لتتمكن السلطة التنفيذية من القيام بالواجبات الموكلة اليها وحسب ما ورد في مشروع الموازنة من تخصصات (هلالي، ٢٠٠٢، ٢٠).

تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل رئيس على الايرادات النفطية اذ اشرنا الى النفط مصدر ريعي تذهب ايراداته الى الحكومة العراقية وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية في تمويل موازنة وتقييم الايرادات العامة بالدينار العراقي بعد ان تحول فيه الصادرات النفطية الى الدينار العراقي وهنا يأتي تأثير سعر الصرف في تحديد قيمة الايرادات النفطية في حالة انخفاض او ارتفاع سعر الصرف (محمد ، ۲۰۱٤، ۱۰).

الحالة الاولى انخفاض سعر الصرف: يعد سعر الصرف اداة نقدية شديدة التأثير في المعاملات الجارية مع العالم الخارجي والمعاملات الرأسمالية على السواء ففي مجال السلع الغذائية نجد ان تأثير هذه الاداة على حركة الاستيراد والتصدير لهذه السلع، ان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى الحد من الواردات ومن ثم انخفاض الكميات المستوردة من السلع الغذائية لارتفاع اسعار ها بالعملة المحلية ويتحول الطلب في معظمة الى السلع الغذائية المنتجة محليا وهو ما يؤدي الى زيادة اسعار ها وانخفاض الطلب عليها ويؤدي انخفاض سعر الصرف المحلى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار على نحو يؤدي الى تدهور

القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية مما يدفع الى زيادة الطلب على النقود وانخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل نتيجة استمرار الزيادة السنوية في اسعار السلع المستهلكة اما فيما يتعلق بالواردات من المعدات الرأسمالية والألات والمدخلات المستوردة فان انخفاض سعر الصرف المحلي يترتب عليه ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والألات المستوردة ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات وتعذر انتاجها محلياً فقد تضطر المشروعات المحلية الى تخفيض حجم طاقاتها الانتاجية والى عدم التوسع في الانفاق الاستثماري وحتى بافتراض قدرة هذه المشروعات على تعويض هذا الاثر جزئيا عن طريق زيادة صادراتها فان اصحاب هذه المشروعات سيكونون غير راغبين في القيام باستثمارات جديدة بسبب نقص الطلب المحلي الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث ان الاثر لتلك الحالة هو اثقال كاهل الموازنة العامة للدولة بسبب ارتفاع الاسعار مما تضطر الدولة الى تحمل التكاليف الاجتماعية للتكيف الاقتصادي وكذلك زيادة عبء القروض الخارجية وهذا ينعكس على الموازنة العامة ويؤدي الى عجزها وهذا من جراء التضخم الذي احدثته تلك التقلبات في اسعار الصرف في الداخل (والى ، كاظم ، ٢٠٢٠، ١٢٣).

وفيما يتعلق بمدفوعات الدول لفوائد واقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها تتأثر هي الاخرى بفعل تقلبات اسعار الصرف اذ تتحمل الموازنة العامة للدولة اعباء اضافية للقروض الاجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الاخيرة وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الخارجية بعكس ما اذا كانت اسعار الفائدة تتجه نحو الانخفاض وعندما تواجه الحكومة عجزاً في الموازنة يكون لزاما عليها الاقتراض لدفع فواتيرها اي عند انخفاض سعر الصرف فان هذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار وقيمة الصادرات ومن ثم انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات وانخفاض النفقات على المستوردات وبعدها انخفاض العبء على الموازنة العامة ومن ثم انخفاض عجز الموازنة العامة فضلاً عن ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع نفقات انتاج فضلاً عن ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع نفقات انتاج

الحالة الثانية ارتفاع سعر الصرف: ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى خلق حالة تؤثر في الطلب الكلي للسلع والخدمات بسبب ارتفاع اسعارها محلياً وفي المقابل زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلبا في حركة الحساب الجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات هذا من جانب ومن جانب اخر يؤدي الى انخفاض نسبة الضرائب على الصادرات ثم انخفاض الايرادات في الموازنة العامة وفي الوقت نفسه زيادة النفقات على المستوردات (والي ، كاظم ،٢٠١٤ ، ١٢٤) ولم تتوقف تلك الاثار على هذا الحد بل تمتد الى القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل اسعار الواردات اكثر جاذبية بالنسبة

للمقيمين نستنتج من خلال هذا التحليل بالنسبة لارتفاع سعر الصرف وتأثيره في الموازنة العامة ان هناك علاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة اي عندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى انخفاض اسعار السلع المستوردة وزيادة الاستيرادات بالمقابل ترتفع اسعار الصادرات مما يؤدي الى تقليص الصادرات وفي حالة الدول الربعية التي تعتمد على سلعة واحدة في صادراتها فان ايراداتها بالعملة الوطنية سوف تتجه نحو الانخفاض مما يؤثر سلباً في الايرادات العامة للدولة وقد يترتب عليه عجز، في موازنة الدولة.

اولا: تحليل تطور الايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢)

تعد الايرادات العامة من الادوات المالية التي تستعملها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي تروم تحقيقها . اذ تتجلى بالموارد التي تحصل عليها الحكومة في شكل تدفقات نقدية لتغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة شهدت الايرادات العامة تطورات رافقت تطور الفكر الاقتصادي السائد اذ كانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الانفاق العام اللازم لقيام الحكومة بوظائفها الاساسية المتمثلة بالأمن والدفاع اما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الايرادات العامة بجانب كونها اداة للحصول على الاموال العامة اداة مهمة من ادوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي تروم الى تحقيقها بغية توجيه المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فيه ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي .

وتنقسم الايرادات العامة في العراق الى الايرادات النفطية والايرادات غير النفطية (الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية وايرادات اخرى) ويمثل نشاط النفط احد مرتكزات الاقتصاد العراقي اذ يسهم بدور كبير في حركة النشاط الاقتصادي ومن ثم يعد مصدرا مهما للعملات الاجنبية الى جانب ذلك فالإيرادات النفطية تشكل مركز الثقل في حركة الموازنة العامة والمصدر التمويلي الرئيس للأنفاق العام . ومن خلال بيانات الجدول (١٣)يتضح ان حجم الايرادات النفطية بعد عام ٢٠٠٣ في تزايد اذ سجلت الايرادات النفطية م ٢٠٠٣مليار دينار عام ٢٠٠٤ وبنسبه اسهام ٩٨,٨ من الايرادات العامة في حين سجلت الايرادات غير النفطية ما نسبته ٢,١ من الايرادات العامة ونلاحظ من خلال هذه النسبة ان الايرادات غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة من الايرادات العامة وذلك بسبب ظروف البلد وما تعرض له من حرب وتدمير وتدهور الاوضاع الامنية في العراق وتغير نظام الحكم وانعدام الانضباط في المؤسسات الحكومية وتوقفها عن العمل وتدمير البنى التحتية مما ادى الى صعوبة الحصول على الضرائب .

الجدول (۱۳)

تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

(ملیار دینار نسبة مئویة)

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	النسبة	الايرادات غير النفطية	النسبة
	العمود (١)	العمود (٢)	العمود (۳)	العمود (٤)	العمود (٥)
۲۳	١٦٠١٥	1049.	٩٨,٥	770	١,٥
۲٤	77911	77770	٩٨,٨	77 7	١,٢
۲٥	٤ ، ٤٣٥	79207	٩٧,٥	997	۲,٥
۲٦	٤٩،٥٥	£ ٦٩٠٨	90,7	Y 1 £ V	٤,٤
۲٧	0 £ 9 0 7	07101	٩٦,٧	١٨٠٢	٣,٣
۲ ۰ ۰ ۸	۸۰۶۱۳	VV07 £	97,7	٣٠٥١	٣,٨
۲٩	00717	01707	97,7	W £ 9 1	٦,٤
۲.١.	٧٠١٧٨	7.181	٨٥,٦	1	١٤,٤
7.11	9999	9 7 7 7 7	۹٣,٢	7777	٦,٨
7.17	119577	1.9779	91,5	1.77	۸,٦
۲.۱۳	11877	1.177	91,0	9770	۸,٥
۲۰۱٤	1.0871	9 7 £ 1 7	97,5	V979	٧,٦
۲.۱٥	7757.	01070	٧٧,٥	1 £ 9 . 0	77,0
۲.۱٦	0 5 5 . 9	٤٨٥٠٣	۹۰,۸	٥٩.٦	۹,۲
7.17	VV T T0	7/190	۸۸,٥	٨٨٤٠	11,0
7.17	1.7079	1.777	٩٦,٤	۳۸۰۱	٣,٦
7.19	1.7077	97.47	٩٠,٢	١٠٤٨٠	۹,۸
۲.۲.	77199	004.0	۸۸,۱	V £ 9 £	11,9
7.71	١٠٩٠٨١	9077.	۸٧,٣	١٣٨١١	17,7

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (٢٠٠٣-٢٠١). بغداد: وزارة التخطيط

٢- العمود (٣)و(٥) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

ارتفعت الايرادات النفطية في الاعوام اللاحقة لتسجل في عام ٢٠٠٨ (٨٠٦١٣) مليار دينار وبنسبه اسهام ٩٦,٢ من الايرادات العامة يعزا ذلك الى ارتفاع كميات النفط المصدر فضلاً عن ارتفاع اسعاره في السوق العالمية في حين شهدت الايرادات غير النفطية في الاعوام اللاحقة تذبذباً ارتفاعاً وانخفاضاً

اذ سجلت في عام ٢٠٠٨مبلغا قدره (٢٠٠١)مليار دينار وبنسبة اسهام ٢,٣من الايرادات العامة . ان تدهور اسعار النفط العالمية وتأثيرها في الموازنة العامة في العراق كان الاكثر وضوحاً بعد الازمة التي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٨ فقد القت الأزمة بظلالها على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩مما كان له الاثر الكبير في تراجع الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط وكذلك بالنسبة للعراق اذ شكل عام المنتجة للنفط وكذلك بالنسبة للعراق اذ شكل عام السعار النفط عالياً وكادت تلامس عتبة ال ١٠٠٠ دو لاراً للبرميل في شهر تموز وسرعان ما بدأت تتهاوى في انحدارها وانخفضت الى ما دون ٤٠ دو لار للبرميل وفي نهاية النصف الثاني من العام نفسه وقد انعكس ذلك على الاقتصادات النفطية اذ انخفضت ايراداتها النفطية وتأثرت موازنتها العامة بذلك والاقتصاد العراقي واحد من تلك الاقتصادات

وفي عام ٢٠١٢ اخذت الايرادات النفطية بالارتفاع لتسجل ١٠٩٢٣٩ مليار دينار وبنسبه مساهمة عن جولات التراخيص النفطية التي وقعها العراق مع شركات النفط العالمية والتي بموجبها تمكن من زيادة صادراته النفطية الى جانب ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية مما ادى الى زيادة الايرادات العامة وكذلك شهدت الايرادات غير النفطية ارتفاعاً في عام العالمية مما ادى الى زيادة الايرادات العامة وكذلك شهدت الايرادات العامة وخلال الاعوام (٢٠١٣ ٢٠١٢ لتسجل ٢٠١٧ مليار دينار وبنسبه مساهمة ٨,٦ من الايرادات العامة وخلال الاعوام (٢٠١٣ ٢٠١٦) شهد العراق تراجعا واضح في الايرادات النفطية فقد انخفضت من ١٣٧٦٧ مليار دينار عام ٢٠١٦ ويعزا ذلك الانخفاض الى تعرض الاقتصاد الى صدمة مزدوجة تمثلت بدخول العصابات الارهابية (داعش) وانخفاض اسعار النفط عالمياً مما ادى الى انخفاض العوائد النفطية التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة ومن ثم انخفاض الاخيرة .

وفي عام ٢٠١٥ شهدت الايرادات غير النفطية ارتفاعاً لتسجل ٢٠١٥ امليار دينار وبنسبه مساهمة مرح ٢٠١٥ الايرادات العامة ويعزا ذلك الى الاجراءات التصحيحية التي اتبعتها الحكومة في ظل استمرار تراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشروعات التنمية من خلال البحث عن مصادر التمويل البديلة اذ فرضت ضرائب على رواتب الموظفين وبنسبه مساهمة ٨٫٨ الى جانب الضرائب على الهاتف النقال وشبكات الانترنت وخدمات الفنادق والمطاعم ورسوم تذكرة السفر واجور الخدمات وغيرها وهي جميعها قد طرأت عليها زيادة واضحة استجابة لمعطيات المرحلة الهادفة الى تصحيح مسار النشاط الاقتصادي والمعززة للموازنة العامة مما اسهمت في زيادة الحيز المالي المتاح الا انها سرعان ما انخفضت لتسجل ٢٠١٥ ممليار دينار عام ٢٠١٦ وبنسبه مساهمة ٢٫٩من الايرادات العامة وشهدت الايرادات النفطية ارتفاعاً من ٢٠٤٥ مليار دينار عام ٢٠١٠ الى ٢٠١٨ الميار دينار عام ٢٠١٨

ويعزا الى تحسن الوضع الامني بالنسبة للمناطق المحررة التي توجد فيها الحقول النفطية وكذلك ارتفعت الايرادات غير النفطية خلال عام ٢٠١٧ لتسجل ٨٨٤٠مليار دينار وبنسبه مساهمة ١١,٥٠.

وبعد زمن قصير للتعافي الطفيف في اسعار النفط عام ٢٠١٩ ترافقت جائحة كورونا مع انذار ازمة تباطؤ في الاقتصاد العالمي تهاوت بفعلة اسعار النفط الخام مرة اخرى وفقد النفط نصف قيمته السعرية بعد انهيار تحالف (اوبك+) وانحسرت الايرادات النفطية وتراجعت مؤشرات اسواق المال فيها بعدما سجل خام برنت ادنى مستوياته في ٢٦ عاماً حين لامس عتبة ١٦ دولارا للبرميل في نيسان ٢٠٢٠ عقب انهيار الطلب العالمي على النفط وفيض في المعروض في الاسواق العالمية انعكست صدمة اسعار النفط في هبوط الايرادات النفطية هبوطاً حاداً خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالإيرادات المتحققة في المدة نفسها من العام الماضي فقد وصلت الايرادات العامة نحو ١٩٩٩ ٢٠٢مليار دينار خلال عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ والبالغة قيمته ٢٥٠١ مليار دينار في حين سجلت الايرادات غير النفطية ارتفاعاً بلغت نسبه مساهمة ١٩٩٩ ١٠% من الايرادات العامة .

وخلال عام ٢٠٢١ سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً بلغت قيمته ٢٠٢١ مليار دينار ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية والذي ادى الى زيادة الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة اذ سجلت ٩٠٢٠ مليار دينار وبنسبه مساهمة ٣٨٧% كما شهدت الايرادات غير النفطية ارتفاعا ملحوظا بلغ ١٣٨١ مليار دينار وبنسبة مساهمة ٢,٢١ %من الايرادات العامة فضلاً عن الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي مما يؤدي الى ارتفاع عوائد النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكي والذي انعكس على ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية بالعملة المحلية ومن ثم ارتفاع الايرادات العامة وان هذه الايرادات ترتبط الى حد كبير بأسعار النفط العالمية ومدى استقرارها او تقلبها ارتفاعاً او انخفاضاً وكذلك بمقدار الطلب العالمي على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه اذ لاحظنا تأثر هذه الايرادات بالأزمات العالمية والتحولات في اسواق النفط العالمية فضلاً عن تأثر ها بالصدمات الداخلية التي وجهها الاقتصاد العراقي .

ويمكن القول من خلال ما تقدم ان الموازنة العامة في العراق تعتمد اعتماداً كبير على الايرادات النفطية وان قيمة هذه الايرادات بالعملة الوطنية تتأثر هي الاخرى تأثرا كبيرا بالتغيرات التي تحصل في سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً ولما كان الاتجاه العام لأسعار الصرف خلال مدة الدراسة الارتفاع فان الاثر بالتأكيد يكون بانخفاض هذه الايرادات وهذا ما سيجري تناوله لاحقا في اثر سعر الصرف على الموازنة العامة

ثانيا: تحليل تطور الانفاق العام خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢)

تعد النفقات العامة من الادوات المهمة التي توظفها الحكومة لإشباع الحاجات العامة وهي بصدد تطبيق برامجها الاقتصادية اذ تقوم بأنفاق الاموال بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية والانفاق العام يتخذ عادة طابعا نقديا يتمثل فيما تدفعه الدولة او هيأتها العامة للحصول على الموارد الانتاجية من السلع والخدمات فضلاً عن مصروفاتها المتعلقة برواتب العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على مستلزمات المعيشة والداخلين والانفاق على الخدمات والمرافق العامة (ناشد، ٢٠٠٦).

و تتم هذه النفقات في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية او تقديم مزايا عينية فقد تم احلال الاسلوب النقدي محل الاسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من اجل تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقديم جهودهم وتقدير مرتباتهم وايضاً عدم وجود صعوبات ادارية في تحقيق هذا الاسلوب فضلاً عن سهولة مراقبته.

وهناك نوعان من الانفاق العام هما الانفاق الجاري (التشغيلي) ويتمثل بالإنفاق المستمر الذي من خلاله يمكن للحكومة من تيسير اعمالها وادارتها للمرافق العامة ويشمل خمسة فصول تقسم لها الموازنة التشغيلية في العراق وهي الرواتب والاجور والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية وصيانة الموجودات الثابتة مثل (الاراضي، السيارات ، المباني ، المكائن ، الاثاث)، شراء الموجودات غير المالية مثل (العلامات التجارية ، براءات الاختراع ، الشهرة، الملكية الفكرية). ويجرى توثيق مستلزمات العمل الحكومي لتقديم الخدمات العامة من خلال القطاع العائلي وقطاع الاعمال والعالم الخارجي وهناك انفاق تحويلي والذي يكون على شكل اعانات اقتصادية مقدمة لدعم شرائح اجتماعية معينة او لدعم المشروعات الاقتصادية (المهايني ، سلوم،٢٠٠٨، ٢). اما النوع الثاني من الانفاق العام فهو الانفاق الاستثماري ،ويتمثل الانفاق الاستثماري بالأموال المخصصة من قبل الحكومة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الانتاج القومي بشقية السلعي والخدمي اذ يستمد اهميته من كونه يؤدي الى تكوين رأس المال الثابت بمعنى ان الانفاق على رأس المال يسهم في دعم البنيان الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي (ابدجمان ، ١٩٩٩، ١٠٧) وهناك نوعان من الانفاق الاستثماري الانفاق الاستثماري الحقيقي وتترتب عليه حيازة اصل من الاصول لها قيمة اقتصادية قد تكون على شكل سلع وخدمات (كالعقار والمعادن والمشاريع الاقتصادية) اما النوع الثاني فهو الانفاق الاستثماري المالي وهو الاستثمار في اصل من اصول المالية ولا يترتب لحاملة حيازة اصل حقيقي كالاستثمار في الاوراق المالية (الاسهم والسندات) ويعد النوع الاول هو الاساس في الانفاق الاستثماري في القطاع الحكومي في الاقتصاد العراقي اذ ان الاوليات الاقتصادية لا تسمح للحكومة الدخول في النوع الثاني .

ويمكن توضيح تطور الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٢١-٢٠٢ وكالاتي:

1- الاتفاق الجاري: اتسمت السياسة الانفاقية بعد عام ٢٠٠٣ بالتزايد متأثرة بالزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية اثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط اذ شهد الانفاق العام ارتفاعاً ولاسيما بجانبه الجاري اذ يتضح من بيانات الجدول بان الانفاق الجاري سجل ٢٥٥٣مليار دينار وكانت نسبه مساهمته ٨٥ من الانفاق العام خلال عام ٢٠٠٤ وتعود اسباب الزيادة في الانفاق الجاري بعد عام ٢٠٠٣ الى دخول بنود اضافية الى الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات اعادة اعمار العراق وان هذه البنود ولا سيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيداً على التوسع في الانفاق الاستثماري .

اما في عام ٢٠٠٥ فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضاً ملحوظاً اذ بلغ ٢٨٤٣١مليار دينار ونسبه مساهمة ٧٩,٢ من الانفاق العام جاء هذا الانخفاض نتيجة اتباع الحكومة سياسة انكماشية من اجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة من خلال الضغط على الانفاق العام وفي الاعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨)عاد الانفاق الجاري الى الارتفاع حتى بلغ اعلى مستوى له في عام ٢٠٠٨ ليسجل ٢٢٥٥عمليار دينار وبنسبه مساهمة ٣,٩٧من الانفاق العام وذلك اثر ارتفاع اسعار النفط العالمية بسبب تزايد الطلب على النفط الخام الذي اقترن بزيادة معدلات النمو العالمية ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي بسبب التوسع في نفقات القطاع العام وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام وذلك بسبب تغير قانون الرواتب رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ وقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨.

اما في عام ٢٠٠٩ فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضاً اذ بلغ ٢٠٠٥ مليار دينار بعد ان كان ٢٥٥٤ مليار دينار في عام ٢٠٠٨ يعزا ذلك الى الازمة المالية العالمية التي اثرت سلباً في اسعار النفط بالأسواق العالمية انعكس ذلك على الايرادات العامة وادى الى انخفاضها وان اي تغير في الايرادات العامة العامة انخفاضاً أو ارتفاعاً سوف يؤثر في الانفاق العام ومن ثم فان انخفاض الايرادات العامة ادى الى انخفاض الانفاق العام ولا سيما بجانبه الجاري.

الجدول (١٤) الجدول (٢٠) الانفاق العام ومكوناته الاساسية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢)

ئوية)	نسبة ه	دينار	(مليار
\ ~~		J	~ ·

النسبة	الانفاق الاستثماري	النسبة	الإنفاق الجاري	الانفاق العام	السنة
العمود (٥)	العمود (٤)	العمود (٣)	العمود (۲)	العمود (١)	
۲۰,۳	144.,1	٧٩,٧	7777,9	9 7 7 7 7	۲٠٠٣
١٥	0111	٧٥	71057	77707	۲۰۰٤
۲۱	٧٥٥.	٧٩	71571	7091	۲٥
١٨	7.77	٨٢	۲۷٤٦.	77 £ 1 V	77
7 7	٧٧٢٣	٧٧	7017	77020	۲٧
۲۱	1144.	٧٩	20077	٥٧٤.٣	۲۸
۲.	1.017	۸۰	٤٢٠٥٣	07077	۲٩
۲۸	77777	٧٢	٦٠٩٨٠	٨٤٦٥٧	۲٠١٠
٣١	٣٠٠٦٦	ኘ ዋ	77090	97777	7.11
7 7	7.707	٧٧	ጓ ٩ጓ١٨	9.476	7.17
٣٢	* £7£V	٦٨	7777	١٠٦٨٧٣	7.17
٣.	7 £ 9 7 .	٧.	٥٢٢٨٥	٨٣٥٥٦	۲.1٤
41	١٨٥٦٥	٧٤	٥١٨٣٢	V. ٣٩V	۲.10
7 £	10195	٧٦	٥١١٧٣	17.17	7.17
7 7	١٦٤٦٤	٧٨	09.70	V0£9.	7.17
١٧	١٣٨٢٠	٨٣	77.07	۸۰۸۷۳	۲.۱۸
7 7	7 £ £ 7 7	٧٨	۸۷۳۰۰	11177	7.19
ź	٣٢.٩	9 7	٧٢٨٧٣	٧٦. ٨٢	۲.۲.
١٣	١٣٣٢٣	۸٧	77097	1.7169	7.71

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية . (٢٠٠٣-٢٠٢١) . بغداد: البنك المركزي العراقي

٢- العمود (٣)و(٥) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

اما الاعوام (١٠٠٠-٢٠١٣) فقد شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً ملموساً بسبب زيادة الانفاق على قوات الجيش والشرطة للمحافظة على استقرار وامن البلد والبنى التحتية اذ ركزت السياسة الانفاقية على عدد من الاسس والمبادئ التي تعكس الاولويات مثل منح الاولوية للنواحي الامنية من خلال تعزيز القدرات في مجالات الامن والدفاع الوطني وكذلك تحسين قدرات مشروعات النفط والطاقة الكهربائية والخدمات المختلفة والبنى الارتكازية والعمل على امتصاص البطالة من خلال تنمية القطاعات والانشطة وبناء القدرات والاستمرار بالتوظيف في القطاع العام.

وفي الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٦) شهد اقتصاد العراق تراجعاً في الانفاق الجاري وذلك نتيجة الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانهيار اسعار النفط الى جانب ارتفاع نفقات الحرب ضد عصابات داعش الارهابية فضلاً عن نفقات ايواء ودعم النازحين ودعمهم في مخيمات

النزوح ودفع مستحقاتهم مما ولد ضغوطا على الموارد الاقتصادية كذلك الاعباء المالية الاضافية واستشراء حالات الفساد التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي المتوقفة عن العمل الى التمويل المركزي وارتفاع نفقات اعادة اعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الحرب ويقابل ذلك قلة الايرادات غير النفطية وافتقار العراق لسياسة تنوع مصادر الدخل الامر الذي تطلب اتخاذ خطوات سريعة وجادة تمثلت بتقليص النفقات العامة وفرض الضرائب ودعم المنتج الوطني وحمايته عن طريق فرض الرسوم على السلع التي تنتج مثيلها محلياً واصدار السندات الحكومية للاكتتاب المصرفي ونتيجة ذلك سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا مقداره (٣,٩) ترليون دينار عام المركزي ١٠٥٠ اذ انخفضت الايرادات العامة وكذلك الانفاق العام اذ سجلت النفقات العامة انخفاضا بنسبه (٣٨) مقارنة بعام ٢٠١٤ والبالغ ٢٠١٧ (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ١٠٥٠، ٢٠١٠).

اما في الاعوام (٢٠١٧- ٢٠١٨- ٢٠١٩) فقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً اذ سجلت خلال هذه الاعوام (٢٠١٥- ٢٠١٥) مليار دينار ونسبه مساهمة ٢٨,١، ٨٢,٩، ٨٢,١، ٢٨، على التوالي من الانفاق العام ويعزا ذلك الى ارتفاع اغلب مكونات الانفاق الجاري ولا سيما تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية والمنح والاعانات والمستلزمات الخدمية اذ سجلت تعويضات الموظفين نسبة مساهمة من الانفاق الجاري ٢٠١٥، ٥٣,٤، ٥٠,٤ للأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي .

وايضا سجلت الرعاية الاجتماعية نسبة مساهمة من الانفاق الجاري ٢٠١، ٢٠,٦، ٢٠,١ في الوقت الذي سجلت المنح والاعانات ١٠,١، ١٦,٧، ١١، ١٠ من الانفاق الجاري للسنوات المذكورة على التوالي (النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي ١٠١، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٣٤) وسجل الانفاق الجاري في عام ٢٠٢٠ انخفاضا بلغ ٧٢٠٢٠مليار دينار مقابل ٢٠١٠مليار دينار لعام ٢٠١٩ ويعزا ذلك الى انخفاض جميع مكونات الانفاق الجاري بسبب الازمة المزدوجة (ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط) وعدم اقرار موازنة ٢٠٢٠ وسجلت تعويضات الموظفين النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق الجاري بلغ ٥٠% تليها الرعاية الاجتماعية بنسبه ٢٠٢، ١٠% واحتلت فقرة المنح والاعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبه ٢٥، ١٠% فيما سجلت الفقرات الاخرى النسبة المتبقية البالغة ٢٠١٩. (النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٠، ٤٧)

وخلال عام ٢٠٢١ شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغ ٢٠٢٥ مليار دينار وبنسبه مساهمة هما الانفاق العام ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط بعد ان شهدت تراجعاً كبيراً خلال العام السابق و هو يعكس اهمية القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة المتأتية من الايرادات النفطية والتي بدور ها تمول الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري.

ب- الانفاق الاستثماري:

يتضح من بيانات الجدول (١٤) بان الانفاق الاستثماري قد سجل ١٨٧٠ مليار دينار عام ٢٠٠٣ وبنسبه مساهمة ٧٩,٧ من الانفاق العام وخلال عام ٢٠٠٥ شهد الانفاق الاستثماري ارتفاعا بلغ ١١٥ مليار دينار وبنسبه مساهمة ١٥ من الانفاق العام ويعود هذا الارتفاع الى توجه الحكومة لإعادة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين فضلاً عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ولتمويل بعض مشروعات الصحة والكهرباء (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ١٠٠٠)اما في عام ٢٠٠٦ فقد شهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً بلغ ٢٠٠٧ مليار دينار وبنسبه مساهمة ١٧,٩ من الانفاق العام ويعزا ذلك الى تواجه الانفاق العام نحو الانفاق الجاري بسبب الاحتياجات اليومية من السلع والخدمات في المرافق العامة التي واجهها قصور واضح في الانفاق المبنوات السابقة للتغير السياسي وخلال الاعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٨) اتجه الانفاق الاستثماري الى التزايد نتيجة لتزايد الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام جراء ارتفاع اسعاره عالميا وفي عام ٢٠٠٩ شهد الانفاق الاستثماري الخام مقارنة شهد الانفاق الاستثماري المقاردة الميار دينار وبنسه مساهمة ٢٠ من الانفاق العام مقارنة بعام ٢٠٠٨ والتي ظهرت بوادرها على الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٨ وبعد ذلك عاد حدثت في عام ٢٠٠٨ والتي ظهرت بوادرها على الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٨ وبعد ذلك عاد الانفاق الاستثماري الى الارتفاع.

شهد الانفاق الاستثماري تزايدا خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١١) اذ سجل ٢٠١٣ ٢ مليارر دينار وبنسبه مساهمة ٢٠١٨ ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً وفي عام ٢٠١٤ انخفضت قيمة الانفاق الاستثماري ليبلغ ٢٠١٠ مليار دينار وبنسبه مساهمة ٣٠ من الانفاق العام ويعود سبب انخفاض قيمة الانفاق الاستثماري الى عدم اقرار موازنة ٢٠١٤ والذي كان له الانفاق العام ويعود سبب انخفاض قيمة الانفاق الاستثماري الى عدم اقرار موازنة ٢٠١٤ والذي كان له اثر سلبي واضح في تلكؤ تنفيذ المشروعات الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين بسبب الاوضاع الامنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية مما اثر في عملية تنفيذ العديد من المشروعات واستمرت قيمة الانفاق الاستثماري بالانخفاض خلال الاعوام ٢٠١٦, ٢٠١٥ اذ بلغت قيمة الانفاق الاستثماري ٢٠١٤ ويعزا سبب الانخفاض الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين وسبه مساهمة ٢٤ خلال عام ٢٠١٦ و ١٩٠٩ ويعزا سبب الانخفاض الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين اثرتا وبشكل كبير في المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض اسعار النفط الخام من ٤٤ ولارا للبرميل عام ٢٠١٤ الى ٩٠٤، ٤٠ دولاراً للبرميل في عامي ٢٠١١ الانفار النفط الخام على الترتيب وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام عامي ٢٠١١ الانفان بتدهور الاوضاع عامي ١٠١١ الانفاري نسبه الانخفاض في اسعاره اما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الاوضاع

الامنية منذ شهر حزيران لعام ٢٠١٤ والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية وما تبع هذه الاحداث من زيادة في الانفاق على الامور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحرب.

وعاد الانفاق الاستثماري الى الارتفاع الله الارتفاع في الاعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) وعاود الانفاق الاستثماري الى الارتفاع الذبلغ ١٦٤٦٤-١٣٨٢-١٣٨٤ مليار دينار ونسبه مساهمة ٢٢، ١٧، ٢٢ من الانفاق العام ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالميا مع تحسن الاوضاع الامنية . سجل الانفاق الاستثماري خلال عام ٢٠٢٠ انخفاضا ملحوظاً بلغ ٢٠٢٠ مليار دينار ونسبه مساهمة ٢,٤ من الانفاق العام ويعزى ذلك الى انشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشروعات فضلاً عن تدني الايرادات العامة مما ادى الى تقليص الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستثماري لجميع القطاعات .

وفي عام ٢٠٢١ شهد الانفاق الاستثماري ارتفاعاً بلغ ١٣٣٢٢مليار دينار ونسبه مساهمة ١٢,٩ من الانفاق العام يعزا ذلك الى تعافى اسعار النفط اذ ارتفعت من ١,٦ ٤دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ الى ٦٠٤ولارا للبرميل عام ٢٠٢١ اذ انعكس الارتفاع الحاصل في اسعار النفط بشكل ايجابي على الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الاخيرة وباعتبار الانفاق العام يمول من الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري. نستنتج مما تقدم ان النفقات العامة في العراق مثلها مثل باقي الدول الاخرى ترتبط بالنفقات الواجب انفاقها من قبل الحكومة التي تعد ملزمة لسير النشاط الاقتصادي الحكومي فضلاً عما تستخدمه السياسات المالية من توسع او انكماش في تلك النفقات تراه الحكومة مناسباً لتحقيق اهدافها في النمو الاقتصادي والاستقرار في مستويات الاسعار وان المحدد الاساسي لهذا الانفاق هو الايرادات العامة التي تحققها الدولة من مواردها المتعلقة وخصوصاً الايرادات النفطية في حالة الاقتصاد العراقي التي تعتمد بشكل كبير على اسعار وكميات النفط الخام المصدر وما تتعرض له هذه الايرادات من تقلبات في السوق العالمية. لذلك نرى ان الموازنة العامة في العراق تبعا لذلك قد تحقق فائضاً او عجزاً سنوياً خلال مدة الدراسة وذلك بالاعتماد على قدرة الدولة في الايفاء بمتطلبات الانفاق العام من جهة ومدى توافر الايرادات العامة التي تعطى هذا الانفاق من جهة ثانية . اذ قد تحتفظ الدولة الى اصدار موازنتها بالعجز في حالة عدم كفاية الايرادات العامة المتوقعة وخصوصاً عندما تنخفض اسعار النفط الخام او يقل الطلب عليه او انها تصدر هذه الموازنة بفائض عندما ترتفع اسعار النفط ويزداد الطلب عليه . ولذلك فان الموازنة العامة في العراق اصبحت مر هونة بالإيرادات النفطية المتحققة وكذلك بسعر الصرف مما ينعكس سلباً او ايجاباً على ايرادات الدولة بالدينار العراقي ومن ثم يحدد مقدار الفائض او العجز او التوازن في الموازنة العامة.

ثالثا: تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢)

تعد التغيرات في اسعار الصرف بالغة الاهمية وذلك من خلال تأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الموازنة العامة ويكون هذا التأثير في الايرادات العامة ومن ثم في الانفاق العام ويكون هذا التأثير غير مباشر وذلك من خلال التغيرات التي تحصل في اسعار النفط والتي تنعكس بصورة غير مباشرة على سعر الصرف الدينار العراقي عن طريق عوامل اخرى مرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف حيث ان انخفاض قيمة العملة المحلية امام الدولار يعني ارتفاع مداخيل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكي وهذا يتيح حيزاً اكبر لارتفاع الايرادات العامة وبعدها ارتفاع الانفاق العام وتكون العلاقة عكسية بين اسعار النفط وسعر الصرف الدولار الامريكي امام العملة المحلية فكلما ارتفعت اسعار النفط زادت حصيلة العملة الاجنبية وقد تتخذ الدولة قرارا برفع قيمة عملتها مقابل الدولار الامريكي مما يؤدي الى انخفاض قيمة الايرادات النفطية عما عليه في السعر السابق .

وتشير بيانات الجدول (١٥) الى مقدار الايرادات النفطية بالدينار العراقي بالدينار العراقي حسب سعر الصرف اللاحق وسعر الصرف السابق وهذا ما يوضحه كل من العمود(٧)والفرق بينهما العمود رقم (٨) الذي يبين مقدار التغير الحاصل في الايرادات النفطية بالدينار العراقي من خلال تغير سعر الصرف . ونظراً لكون التغير في سعر الصرف كان باتجاه ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الامريكي يلاحظ بان مقدار التغير في الايرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي كانت بقيم سالبة اي ان الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي يؤدي الى انخفاض الايرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي وهذا يعد تأثير سلبياً في الايرادات العامة التي حققتها الحكومة وهذا واضح بشكل كبير في السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩) اذ بلغ الفرق بين الايرادات النفطية محسوب على اساس السعر السابق والسعر اللاحق الى (٢٢٢٥) مليار دينار عراقي و(١٠٠٠) على النوالي في حين ان الفرق كان موجباً بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السنوات (٢٠٠٤، ٢٠١٩) مما يعني ان الايرادات النفطية تزداد عندما تنخفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . وقد كانت التغيرات في الايرادات النفطية مساوية للصفر عندما لا العراقي مقابل الدولار الامريكي . وقد كانت التغيرات في السنوات الاخرى عبر ما ذكر

الجدول (١٥) الجدول (١٥) تأثير اسعار الصرف على الايرادات العامة للموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١)

الفرق بين	ايـــرادات	سعر الصرف	ايرادات النفط	ســـعر	ايسرادات السنفط	متوسط	صسادرات	
الايرادين	النفط الخام	الرسيمي	الخام مليار		المصحدرة	سعر برميل	النقط	
	الجديدة	الســـابق	دينار	الرسمي	(مليون دولار)	النفط	الخـــام	
		(دینار)		(دینار)			(مليــون	السنة
							برميــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
							سـنوي)	
(∧=∀-∘)	(∀=٣*٦)	(٦)	(=#*٤)	(٤)	(٣=٢*١)	(٢)	(1)	
			17,727	١٨٩٦	9,117	47,89	779	۲۳
(7 7 , 7 7)	90,177	1 ለ 9 ጓ	٧٢,٨٩٧	1504	٥٠,١٧٠	٣٤,٦٠	1,20.	۲ ۰ ۰ ٤
1,188	1.4,474	1 2 0 4	1.5,071	1 2 7 9	٧١,١٥١	٤٨,٣٣	1, £ 7 7	۲٥
(۱۷٠)	175,990	1 2 7 9	175,870	١٤٦٧	۸٥,٠٨٨	०४,९४	1,571	۲.,۲
(٢٣,١٢٨)	170,028	1 £ 7 Y	187,912	1700	1.9,.90	77, 6 .	1,757	٧٠٠٧
(1.,09.)	715,770	1700	۲۰۳,۷۷٤	1197	۱۷۰,۸۰۸	٩٢,٠٨	1,000	۲۸
(٢,٦٥٢)	187,071	1198	185,917	117.	110,717	٦٠,٥٠	١,٩٠٦	۲٩
•	179,807	117.	179,8.7	117.	150,177	٧٦,٧٩	1,89.	۲.۱.
•	779,00	117.	779,00	117.	779,177	1.7,17	7,177	7.11
(١,٠٤٦)	٣٠٦,٠٥٧	117.	٣٠٥,٠١١	1177	771,011	1.7,97	7, 5 7 7	7.17
•	۲۸۸,۷۰٦	1177	۲۸۸,۷۰٦	1177	7 2 7 , 7 . 2	١٠٣,٦٠	۲,۳۹۰	7.17
•	۲۷۷,۰۸٤	1177	777,· 12	1177	777,777	9 8 , 8 0	7,017	7.15
7,. 71	177,774	1177	14.,454	١١٨٧	127,120	٤٧,٨٧	٣,٠٠٥	7.10
201	177, £77	١١٨٧	177,919	119.	100,007	79,07	٣,٨٠٤	7.17
•	۲۳٤,٦٨٠	119.	۲۳٤,٦٨٠	119.	197,71.	٥١,٨٧	٣,٨٠٢	7.17
•	710,777	119.	710,777	119.	۲٦٥,٠١٠	٦٨,٦٢	٣,٨٦٢	7.17
•	٣٠٠,٥١٥	119.	٣٠٠,٥١٨	119.	707,087	٦٣,٦٤	٣,٩٦٨	7.19
•	179,189	119.	179,119	119.	1 £ Y, 1 V 7	٤١,٤٧	٣,٤٢٨	۲.۲.
٥٢,٣٦٨	749,770	119.	797,00	150.	7.1, £17	٦٨,٠٠	7,977	7.71

المصدر: ١- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط(اوبك)،النشرات السنوية للسنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٤،

٥ ٢٠١٠، ٢٠٢٠)، تقرير الامين العام السنوي

٢- العمود (٣، ٥، ٧، ٨) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

من الحالات الموجبة والسالبة ولغاية سنة ٢٠٢٠ وتعود للعام ٢٠٢١ الذي يعد السنة الاكثر وضوحاً لأثر التغير الرسمي لسعر الصرف اذ اتخذت الحكومة العراقية كما مر معنا قرارا بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في شهر كانون الاول من عام ٢٠٢٠ ونلاحظ بان هذا التغير في سعر

الفصل الثالث: الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي

الصرف للدينار باتجاه الانخفاض قد ادى الى زيادة الايرادات النفطية الفعلية بمبلغ (٢٣٦٨) مليار دينار عراقي اي بحدود (٥٢,٥) ترليون دينار عراقي بين السعرين السابق واللاحق وهذه الزيادة في الايرادات العامة مكنت الحكومة من تحقيق فائض في ميزانيتها اذ بلغت الايرادات العامة للحكومة في عام ٢٠٢١ (١٠٩٠٨١) مليار دينار في حين ان الانفاق العام (١٠٢٨٤٩) مليار دينار اي ان الفائض المتحقق في الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١ قد وصل الى حدود (٦) تريليون دينار عراقي .

وتبين من خلال البيانات المذكورة ان الهدف الاساسي للحكومة العراقية في تخفيض سعر صرف الدينار العراقي كان ينصب في زيادة ايراداتها من النفط الخام بالدينار العراقي لتغطية حجم الانفاق المتزايد وخصوصاً في الرواتب فضلاً عن المصاريف التشغيلية الاخرى وليس كما ادعت الحكومة في ورقتها البيضاء بانها تسعى الى تقليل الاستيراد وزيادة قدرة الدولة التصديرية وهو لم يحقق عمليا اذ ان اغلب الاستيرادات ضرورية وهو لم تستطع الحكومة ايقاف استيرادات او تقليص الطلب على السلع المستوردة مما ترتب عليه بقاء الاستيرادات بحجم وقيم مقاربة للسنوات السابقة وقد اشرنا الى ذلك في نافذة ببيع العملة اذ استمر ببيع العملة الاجنبية في عام ٢٠٢١ في بعض الاشهر بأرقام اعلى من سابقتها في السنوات السابقة. وقد ازداد مقدار الصرف الذي لحق بالمواطن بشكل عام لأنه قام بدفع مبالغ اعلى من دخله للحفاظ على مستواه المعاشي السابق او انه اضطر الى تقليص عدد من السلع الضرورية التي يحتاجها مما ادى الى انخفاض دخله الحقيقي وقد تأثر بهذا الانخفاض في سعر الصرف بالدرجة لاساس الشرائح من المواطنين الذي هم من ذوي الدخل المحدود او الدخل المنخفض في الوقت الذي فقدت فيه الطبقة المتوسطة بحبوحة العيش التي حصلت عليها بعد عملية التغير السياسي في عام ٢٠٠٣ ولذلك فان اثر تخفيض سعر الصرف كان سلبيا على المواطن الاعتيادي لتأثير في سلة السلع والخدمات ولذلك فان اثر تخفيض سعر الصرف كان سلبيا على المواطن الاعتيادي لتأثير في سلة السلع والخدمات التي يحصل عليها .

الفصل الثالث: الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد العراقي

اما بخصوص الصادرات فان تخفيض سعر الصرف لم يكن اثاره واضحة اذ ان الصادرات العراقية كما مر معنا اغلبها صادرات نفطية وبنسبه ٩٩ هروان اسعار النفط الخام تحدد في السوق العالمية ولا اثر السياسة النقدية المحلية هنا من خلال سعر الصرف في اسعار النفط وكمياته وانما تتحدد حصة العراق من صادراتها النفطية على وفق الاسس الموضوعة في منظمة الدول المصدرة اوبك وحاليا (اوبك+) ولذلك فان الصادرات المستفيده وهي الصادرات النفطية ذات اهمية في الصادرات العراقية لان الاقتصاد العراقي يفتقر الى التنوع في هيكلة الانتاجي ومن ثم قدرته في تنويع صادراته وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار القرار الذي اتخذته الحكومة برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في عام ٣٠٠٣ لتؤكد لنا ان قرار الحكومة السابق في عام الموازنة العامة من خلال زيادة الايرادات النفطية بالدينار العراقي لمواجهة العجز وهذا ما تحقق لها الموازنة العامة من خلال زيادة الايرادات النفطية بالدينار العراقي لمواجهة العجز وهذا ما تحقق لها الاثرار الاقتصادية التي يمكن ان تحقق في الاجل الطويل فان السعر الذي حدد لم يستمر لمدة طويلة هذا ويبين لنا الاثر من جهة ومن جهة اخرى لو كان صحيحا لتمسكت به الحكومة الحالية ودافعت عنه لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة .

المبحث الثالث

تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في التضخم للمدة (٢٠٢١-٢٠٢)

نزل لحركة الاسعار واتجاهاتها العامة اثاراً اقتصادية كبيرة وواسعة على آلية توزيع الموارد الاقتصادية من جهة ثانية اذ من جهة وتلقي الضوء على مسيرة الاقتصاد الوطني ودرجة استقرار السوق المحلية من جهة ثانية اذ تعد الاسعار من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تفسر العديد من المتغيرات في الاقتصاد القومي لأي بلد فضلاً عن ذلك تعتبر الاسعار في مقدمة المؤشرات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام رسم السياسة السعرية والانتاجية التي يسعى المستهلكون والمنتجون لمعرفتها وذلك لعلاقتها المباشرة بدخولهم وارباحهم وامتداد تأثيراتها على كلف معيشتهم ويعد التضخم من المواضيع التي ما يزال الجدل قائما حول العوامل المسببة لها وبالتالي السياسات المناسبة لمعالجتها الا انه يمكن القول ان التضخم يتأثر بشكل عام بعوامل داخلية وخارجية تختلف اهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي ففي الاقتصاد الصغير المنفتح على الخارج تؤدي العوامل الخارجية دورا تزداد اهميته مع زيادة الانفتاح الا ان لسياسات دعم الاسعار من حيث مكوناتها والاوزان النسبية لهذه المكونات الى جانب المشكلات المتعلقة بالبيانات اثر في تشويه العلاقة المتوقعة بينهما الامر الذي يجعل من الصعب فصل اثر العوامل الخارجية عن اثر العوامل الداخلية .

ان للمشكلات السابقة انعكاساتها السلبية على قدرة السلطة النقدية على التمييز بين الاسباب المحلية والاسباب الخارجية للتضخم المحلي بصورة دقيقة تمكنها من وضع السياسات المناسبة لمعالجته وتبرز هذه المشكلة في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص بصورة اكبر بسبب ضعف القدرات الفنية والادارية في هذه الدول.

ويعرف اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها كتضخم الاسعار وتضخم الدخل وتضخم التكاليف والتضخم النقدي وعندما يستخدم مفهوم التضخم دون تميز الحالة التي يطلق عليها فان المقصود بهذا المفهوم هو (تضخم الاسعار) ويمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والتضخم حالة مرضية تصيب الاقتصاد بأعراض خطيرة وخطورته ليست كامنة فقط في اثره السلبي على المستوى الحقيقي للمعيشة وتحديد اثره الاجتماعي وبالتبعية على الطبقة الوسطى وما دونها وهي اساس الاستقرار في اي بلد ولكن اثره السلبي يقع بالتأكيد على تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى قدرة الاقتصاد على الانتاج والتصدير والتجارة في ظل شروط تنافسية ومن المعلوم انه مع كل ارتفاع في الاسعار تفقد النقود الوطنية جزءاً من قوتها الشرائية اي كلما ارتفعت الاسعار تدهورت قيمة النقود (وزارة التخطيط ، ٢٠١٢ ، ٣).

ويعد الرقم القياسي العام اكثر المؤشرات استخداما في قياس التضخم في العراق اذ يعكس التغير في اسعار السلع والخدمات للمستهلكين . والتضخم بوصفه ظاهرة نقدية يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية واحد هذه المتغيرات هو سعر الصرف الذي يؤثر تأثير مباشر في معدلات التضخم باعتباره الاداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية) وسوق الاصول (الاصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الانتاج (سوق العمل) ويمثل التغير في سعر الصرف احد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في معدلات التضخم فارتفاع سعر الصرف الدولار (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤثر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد من خلال تأثيره في كل من جانبي الطلب والعرض الكلي فعلى مستوى الطلب الكلي من المتوقع ان ترتفع اسعار الاستيرادات من السلع والخدمات الاستهلاكية بمجرد ارتفاع سعر صرف الدولار امام الدينار وهذا يقلل الطلب الكلي بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة ارتفاع الاسعار ومن ناحية اخرى فان ارتفاع اسعار السلع الرأسمالية والمستوردة وكذلك اسعار مدخلات الانتاج كافة يترتب عليه ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم يتأثر مستوى العرض الكلي بما قد ينعكس في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً (سليمان ، داود ، ٢٠٠٠).

وبعد عام ٢٠٠٣ عمدت السلطة النقدية في العراق على رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ جرى تحريك سعر صرف الدينار العراقي الرسمي خلال المدة (٢٠٢١-٢٠١) عدة مرات كون ذلك يساعد في اخماد الضغوط التضخمية من خلال تقليل كلف استيراد لسلع القابلة للمتاجر بها دوليا في ظل اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي يعتمد بشكل كبير على استيراد مختلف السلع من الخارج لغرض سد احتياجات السوق المحلية كما ذكرنا في الفصل الثاني وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار المحلية وتأتي اهمية التعويل على استهداف سعر الصرف باستقرار المستوى العام للأسعار من حقائق واقعية وهي ريعية الاقتصاد العراقي المعتمد على القطاع النفطي ومع ارتفاع حجم الفوائض المالية الناجمة عن الوفرة النفطية (المقومة بالدولار) زادت فعالية السلطة النقدية في السيطرة على المستوى العام للأسعار من خلال الاعتماد على سياسة مزاد العملة وبيع الدولار في السوق المفتوح كاظم ، ٢٠١٦، ١١)

ومن خلال بيانات الجدول(١٦) نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم السنوي للأعلى للسنوات (٢٠٠٣- ٢٠٠٦) اذ ارتفع معدل التضخم السنوي من ٣٣.٦ عام ٢٠٠٤ الى ٣٣.٦عام ٢٠٠٦ وبشكل متواز مع زيادة عرض النقد المحفز بزيادة الانفاق العام نتيجة التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي

والمتمثلة برفع الحصار الاقتصادي واستئناف تصدير النفط وايضاً ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ومن ثم زيادة الايرادات المالية وما نجمت عنه زيادة الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري

جدول (١٦) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢١) سنة الاساس ٢٠٠٧-١٠٠

سعر الصرف	معدل التضخم السنوي%	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	السنة
		N. 1. 1/	
١٨٩٦	۳۳,٦ ۲۷	۲۸,۷	۲۳
1607		۲۸,۷ ۳٦,٤	۲٠٠٤
1 £ 7 9	٣٧	٤٩,٩	۲۰۰۰
1 £ 7 V	٥٣,٢	٧٦,٤	77
1700	۳۰,۸	1	۲٧
١١٩٣	Υ·, Λ Υ, Υ Λ, Ψ Υ, ε Θ, ٦ ٦, ١	117,7	۲۸
117.	۸,۳	177,1	۲٩
117.	۲,٤	170,1	۲.۱.
117.	0,7	187,1	7.11
1177	٦,١	1 £ • , 1	7.17
1177	١,٩	1 £ Y, V	۲.۱۳
1177	۲,۲	1 £ 0 , 9	7.15
1144	١,٤	١٤٨	7.10
119.	Y,Y £ •,\	١ ٤ ٨, ١	7.17
119.	٠,٢	١ ٤ ٨, ٤	7.17
119.	٠,٤	1 £ 9	7.17
119.	·, ٢ ·, ٤ ·, ٨ ·, ٢	۱،۰٫۸	7.19
119.	٠,٢	١٠٥,٣	۲.۲.
1 20.	٦	111,0	7.71

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية .(٢٠٠٦، ٢٠١٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٥،

وزيادة الاجور والمرتبات للعاملين في القطاع العام لينخفض معدل التضخم السنوي في عام ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٨ ومن ثم الى ٢,٠٧ عام ٢٠٠٨ اذ بدأت اثار السياسة النقدية تتعمق عبر تدخلها اليومي في سوق الصرف وتوفير كميات كبيرة من العملة الاجنبية المدعوم بوفرة الاحتياطيات الدولية واشباع طلب القطاع الخاص وما تمخض عنه امتصاص للسيولة النقدية الكثيفة في اطار تعقيم كمية النقود الناجمة عن

تزايد الانفاق الحكومي المحفز بزيادة العوائد النفطية في حين انخفض معدل التضخم السنوي الى ادنى نسبه له في عام ٢٠٠٩ ليسجل (٨,٣) بسبب الازمة المالية وهبوط اسعار النفط وما تمخض عنها من انخفاض الاسعار العالمية وخصوصاً اسعار المواد الغذائية ومن ثم تراجع اسعار الاستيرادات وهو ما شكل ضغطا اقل على ميزان المدفوعات والموازنة العامة واسهم في تراجع معدل التضخم المحلي.

شهد عام ٢٠١٠ تزايد الضغوط التضخمية في العديد من اقتصادات دول العالم بعد عودة اسعار السلع الغذائية الى الارتفاع وبمستويات اصبحت تهدد الامن الغذائي وخاصة الدول الفقيرة فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في العديد من دول العالم بحسب ما اعلنته منظمة الاغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO) في ظل حالة الطلب المتزايد وهبوط الانتاج العالمي ولما كان العراق يعتمد والى حد كبير في سد قسم كبير من احتياجاته الاستهلاكية على الاستيراد فقد انعكس ذلك في ارتفاع اسعار بعض السلع وخاصة المواد الغذائية واتضح ذلك في اتجاه اسعار استيرادات هذه المواد نحو الارتفاع كذلك عملت زيادة الانفاق الحكومي متمثلة بتضخم فقرة الرواتب والاجور مقابل عدم وجود قاعدة انتاجية مرنه الى الضغط على الاسعار واستمرت معدلات التضخم بالارتفاع خلال الاعوام (٢٠١١-٢٠١١) أذ ارتفع من (٦,١ الى ٦,١) على التوالي ويعزا ذلك الى العوامل الخارجية التي تؤدي دورا كبير في التأثير بمعدلات التضخم وذلك لانفتاح العراق على العالم الخارجي حيث ان اغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية وان ذلك سيبقى الاقتصاد العراقى عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم سلباً او ايجاباً حيث سجلت نسبة الاستير ادات الي الناتج المحلى الاجمالي ما نسبته ٢٦,٧ الامر الذي سينعكس في زيادة الضغوط التضخمية في حال ارتفاع الاسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة من الخارج وانعكست ضغوط التضخم على المستوى المحلى بشكل رئيسي في ارتفاع الاسعار في مجموعتي السكن والتعليم نظرا لكون التغيرات في هذه المجموعة تعد جوهرية ولا تخضع لعوامل موسمية (المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٢، ٤٨).

وفي عام ٢٠١٣ شهد معدل التضخم انخفاضاً اذ وصل الى ٩, امقارنة بعام ٢٠١٢ بمعدل بلغ ١,٦ ونتيجة للترابط والعلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول العالم فقد انتقلت تلك التغيرات في الاسعار بصورة اليه اذ شهد الاقتصاد العراقي خلال هذا العام استقراراً واضحا في المستوى العام للأسعار فقد احتل المرتبة الثانية بعد الامارات العربية المتحدة ضمن مجموعة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من حيث معدل التضخم (تقرير افاق الاقتصاد العالمي ١٣٠١) وقد اظهرت السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي خلال هذا العام قدراتها التمكنية على احتواء التضخم اذ تشير مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عموم العراق لهذا العام الى تراجع معدلات نمو اسعار اغلب المجاميع السلعية مقارنة بعام ٢٠١٢ اذ ان الزيادة في الانفاق الحكومي قابلت طاقة استيرادية

مرنه خففت من الضغط على الاسعار فضلاً عن الدعم الحكومي لبعض السلع الاستهلاكية الداخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية وعلى الرغم من الازمة المالية والاقتصادية التي مر بها العراق منذ منتصف عام ٢٠١٤ والاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة شهدت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً ليسجل ما نسبه ٤,١ عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠١٤ والبالغة نسبه ٢,٢ وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تحقيق معدلات تضخم تعد مقبولة ضمن اطار يمكن السيطرة عليه منها الانخفاض العالمي لأسعار السلع الاساسية ولاسيما اسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبه ١٩عام ٢٠١٥ بحسب منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)وذلك على خلفية وفرة المعروض وانخفاض الطلب العالمي وارتفاع سعر الدولار (المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠١٥).

وكذلك نجح البنك المركزي العراقي خلال هذا العام من احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جزاء الانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية وانسجاماً مع مهامه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي واتخذ البنك المركزي عدة اجراءات لدعم السيولة المحلية فضلاً عن تمسكه بعدم تمويل عجز الموازنة من خلال سياسة النقد الرخيص او البديل كما استمر البنك المركزي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الذي يعد العنصر الاكثر فاعلية في مواجهة التضخم من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته.

استمرت معدلات التضخم بالانخفاض خلال الاعوام التالية الى ان وصلت الى ١٠٠٨ بسبب انهيار اسعار النفط وكذلك الدور الذي أدته السياسة النقدية عبر تدخلها اليومي في سوق الصرف الاجنبي للمحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي واستعماله كمثبت اسمي لمواجهة الضغوط التضخمية مستنزفاً جزءا من احتياطياته من النقد الاجنبي في سبيل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ومن ثم المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار لكنه عاود الارتفاع مجدداً بعد تعافي اسعار النفط العالمية ليسجل ما نسبته ٦ % عام ٢٠٢١ وكذلك قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف الدينار العراقي مما ادى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع معظم الاقسام المكونة للسلة السلعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام ٢٠٢٠ حيث مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث سجل ٢٠٢٠ نقطة مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث

نستنتج مما تقدم ان هناك اثراً واضحاً لسعر الصرف بوصفة مثبتاً اسمياً استخدمته السياسة النقدية للحكومة هدفاً وسيطاً لتحقيق اهدافها في استقرار المستوى العام للأسعار واستهداف التضخم الذي غير

بمعدلات مرتفعة في المدة السابقة لتغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ وقد نجحت الحكومة الى حد كبير من خلال رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم اذ يعتمد الاقتصاد العراقي كما مر معنا بشكل كبير على العالم الخارجي في سد احتياجاته وان الارتفاع في سعر الصرف جعل اسعار السلع المستوردة تنحدر نحو الانخفاض بالنسبة للمواطن العراقي مما انعكس ايجاباً على قدرته الشرائية وسلة السلع التي يستخدمها ومن ثم ارتفاع مستوى دخلة الحقيقي .

ويتضح ذلك من الانخفاض الكبير في معدلات التضخم بين بداية مدة الدراسة ونهايتها اذ ان معدلات التضخم بشكل عام انخفضت من مرتبتين الى مرتبة واحدة وهذا يعد انجازا مهما في مجال استهداف معدلات التضخم والاتجاه بها نحو الانخفاض مما يجعل مستويات الاسعار بشكل عام تنحدر نحو الانخفاض.

اما في عام ٢٠٢١ ويعد تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي منذ ارتفع معدل التضخم مما ادى الى حالة من عدم الاستقرار في اسعار السلع سواء الاجنبية ام المحلية اذ تتأثر السلع المنتجة محلياً بالسلع الوسيطة المستوردة التي ارتفعت اسعارها جراء التخفيض مما اثر سلباً على المنتجين المحليين من خلال ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم اضطرارهم الى رفع الاسعار وقد احدث هذا التغير للسعر الرسمي لصرف الدينار العراقي حالة من عدم الرضا لدى اغلب طبقات المجتمع التي تأثرت سلبا من عملية تخفيض قيمة الدينار العراقي . وعليه فانه على الدولة ان تراعي في تغير سعر صرف عملتها الاثار المترتبة على عملية التغير وان نقارن بين الايجابيات والسلبيات التي تتركها عملية التغير ومن ثم فان تحديد الاولويات في اثناء رسم السياسة المالية النقدية والتجارية امر مهم تجب مراعاته من قبل صانعي السياسة الاقتصادية بشكل عام لما لهذه الاولويات من تأثيرات اقتصادية قد تسبب في خسائر اقتصادية لشرائح مختلفة من المجتمع العراقي.



اولا:- الاستنتاجات

1- يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير وذلك بسبب طبيعة هيكله الانتاجي الاحادي الجانب وغير المتنوع الذي انعكس في هيكل تجارته الخارجية المرتبط في السوق العالمية في كل من جانبي العرض والطلب.

Y- ان سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي يعد متغيراً مهما في الاقتصاد العراقي بوصفه محدداً لقوتها الشرائية امام السلع المتاجر بها دولياً.

٣- اظهرت حقيقة الاقتصاد العراقي المعتمد على سلعة ريعية في صادراته وان هذه السلعة تعود في
 ملكيتها الى الحكومة الا ان الحكومة هي المتحكم الوحيد يعرض العملة الاجنبية ومن ثم يتحدد سعرها

٤- تنوع الطلب على العملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي في العراق جعل عملية التلبية مرهون بما تفرضه الحكومة من اجراءات لتلبية ذلك الطلب مما ادى الى ظهور سوق موازية في العادة يكون سعر الصرف فيها اعلى من سعره الرسمى.

٥- اعتمدت الحكومة سياسة بخصوص سعر الصرف للدينار العراقي اتسمت بشكل عام الى رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي من اجل استهداف التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وقد نجحت في ذلك الى حد كبير.

٦- تتأثر الايرادات العامة للدولة بالدينار العراقي حصيلة الدولة من الايرادات النفطية ايجاباً لتخفيض
 سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وبالعكس في حالة الارتفاع لسعر الصرف.

٧- يؤثر سعر الصرف للدينار العراقي في الموازنة العامة للدولة من حيث حجم الانفاق الحكومي
 والايرادات الحكومية مما يجعل هذه الموازنة عرضة للتقلبات في سعر الصرف تبعا لذلك .

8- اظهرت الدراسة اهمية تغيير سعر الصرف في عدد من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والموازنة العامة والتضخم وقد كانت الاثار الاقتصادية ايجابية وسلبية في حالات الارتفاع والانخفاض لسعر الصرف وحسب طبيعة العلاقة بكل متغير منها.

9- ادت التغيرات غير المدروسة لخفض سعر الصرف نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي كان من اهمها عدم الاستقرار الاقتصادي مما اضطر الدولة الى اعادة النظر في ذلك السعر الذي نتجت عنه حالة عدم الاستقرار هي الاخرى .

• ١- اظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تنسيق واضح بين السياستين المالية والنقدية وان السياسة النقدية كانت قاصرة امام السياسة المالية التي هي الاخرى قاصرة في القيام بدورها بصورة صحيحة .

11- ما يزال الاقتصاد العراقي يعاني من حالة انكشاف اقتصادي مرتفعة مما يجعله مرتبطاً بالتغيرات الحاصلة في السوق العالمية وان تحديد سعر الصرف والتغيرات الحاصلة فيه تؤدي دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد العراقي.

11- ان التغيرات التي حدثت في سعر الصرف في سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣ تشير الى عدم وجود وضوح في الرؤية لدى صناع السياسة الاقتصادية وان وجدت هذه الرؤية فهي مر هونة بإرادة الكتل السياسية التي تهمها مصالحها اكثر من المصلحة الاقتصادية العامة للدولة مما ادى الى تغيرات غير مدروسة في سعر الصرف.

ثانيا: - التوصيات

1- تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي من اجل تعديل الهيكل الاقتصادي المعتمد على القطاع النفطي وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الى القطاعات الانتاجية وخصوصاً الزراعة والصناعة فضلاً عن القطاعات التوزيعية والخدمية التي غدت تحظى باهتمام كبير في الاقتصادات المتقدمة.

٢- توسيع الطاقات الانتاجية للقطاعات الانتاجية بما يضمن فائض في انتاجها المحلي تتمكن الدولة من خلاله زيادة صادراتها الى العالم الخارجي وتنويع وزيادة حصيلتها من العملة الاجنبية بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي في توفير هذه الحصيلة.

٣- دعم القطاع الخاص من خلال الخطط الحكومية الموضوعة وتمكينه من زيادة قدرته الانتاجية والتصديرية مما يجعل هذا القطاع يعتمد على قدراته في توفير العملة الاجنبية التي يحتاجها في نشاطه الاقتصادي وعدم الاعتماد على الدولة في توفير هذه العملة .

٤- يجب ان تكون التغيرات في سعر الصرف الرسمي تغيرات مدروسة تتم عن رؤية واضحة في استخدام سعر الصرف بوصفه اداة نقدية تستخدم لتحقيق اهداف نقدية معينة وان تؤدي هذه التغيرات الى الاستقرار الاقتصادي وليس العكس.

و- تقليل الاعتماد على موارد العملة الاجنبية في تمويل الموازنة العامة للدولة واستخدام حصيلة الدولة
 من العملة الاجنبية من خلال توظيفها في النهوض بالقطاعات الاقتصادية وليس استخدامها في سد

النفقات الاستهلاكية والتشغيلية في الوقت نفسه زيادة قدرة الدولة في تمويل الموازنة من خلال زيادة حصيلة الضرائب وذلك بالحد من ظاهرة الفساد المستشرية في دوائر الضريبة بشكل عام .

٦- ضرورة انشاء صناديق سيادية للاستفادة من حصيلة الدولة من العملة الاجنبية التي يدزها القطاع النفطي وذلك لتقرير قدرة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات العالمية فضلاً عن ضمان حقوق الاجيال القادمة في هذه الموارد وتوظيفها وادارتها بشكل يجعل استخدامها الاقتصادي استخداما امثل.

٧- التوجه في ربط العملة الوطنية العراقية بسلة من العملات وليس بعملة الدولار الامريكي فقط مما يضمن للحكومة قدرة افضل للتعامل مع حصيلتها من العملات الاجنبية وحتى لا يكون الاقتصاد العراقي رهينة بقرارات واجراءات الولايات المتحدة التي غالبا ما تكون قراراتها وعلاقاتها مع الدول الاخرى مبنية على مصالح سياسية وليس اقتصادية.

٨- استخدام الاحتياطيات الدولية التي يحققها الاقتصاد العراقي استخداما امثل من خلال توظيفها في
 الاستثمارات التي تدر عائداً عالياً ومضموناً وعدم المجازفة في شراء اصول تكون عرضة للتقلبات
 الاقتصادية

9- يجب ان تدير السلطة النقدية في العراق سعر الصرف من خلال نافذة العملة بصورة دقيقة من خلال تشديد المراقبة على الاموال المباعة من العملة الاجنبية والتأكد من استخدامها في الاوجه التي بيعت من اجلها وتقليص الفجوة الحاصلة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وانهاء المضاربات بالعملة الاجنبية التي يسهم الفساد الاداري في وجودها.

• ١- تقليص دور الحكومة في السيطرة على جانب العرض للعملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي وذلك من خلال تنويع مصادر جانب العرض وذلك من خلال تطوير دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخصوصاً الخارجي منه وتحسين القطاعات الاخرى وخصوصاً قطاعات النقل والسياحة التي عادة ما تدر عائداً كبيراً من العملات الاجنبية كما هو الحال في الدول الاخرى.







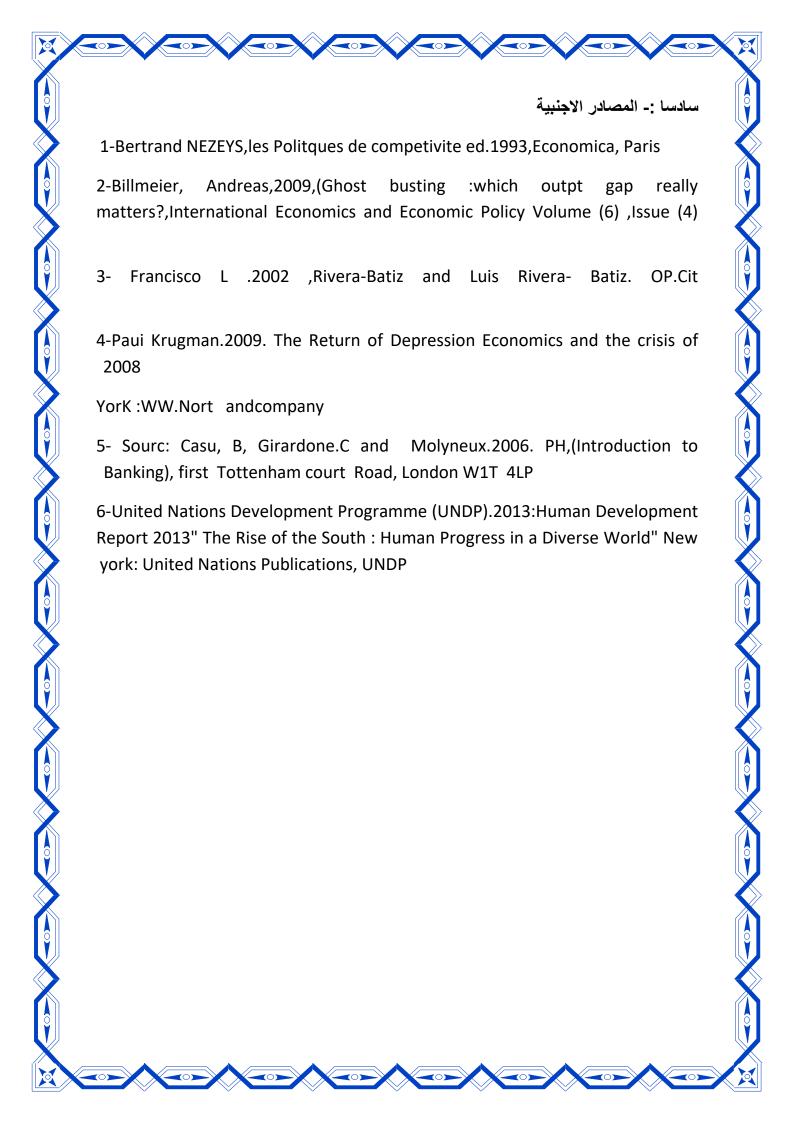






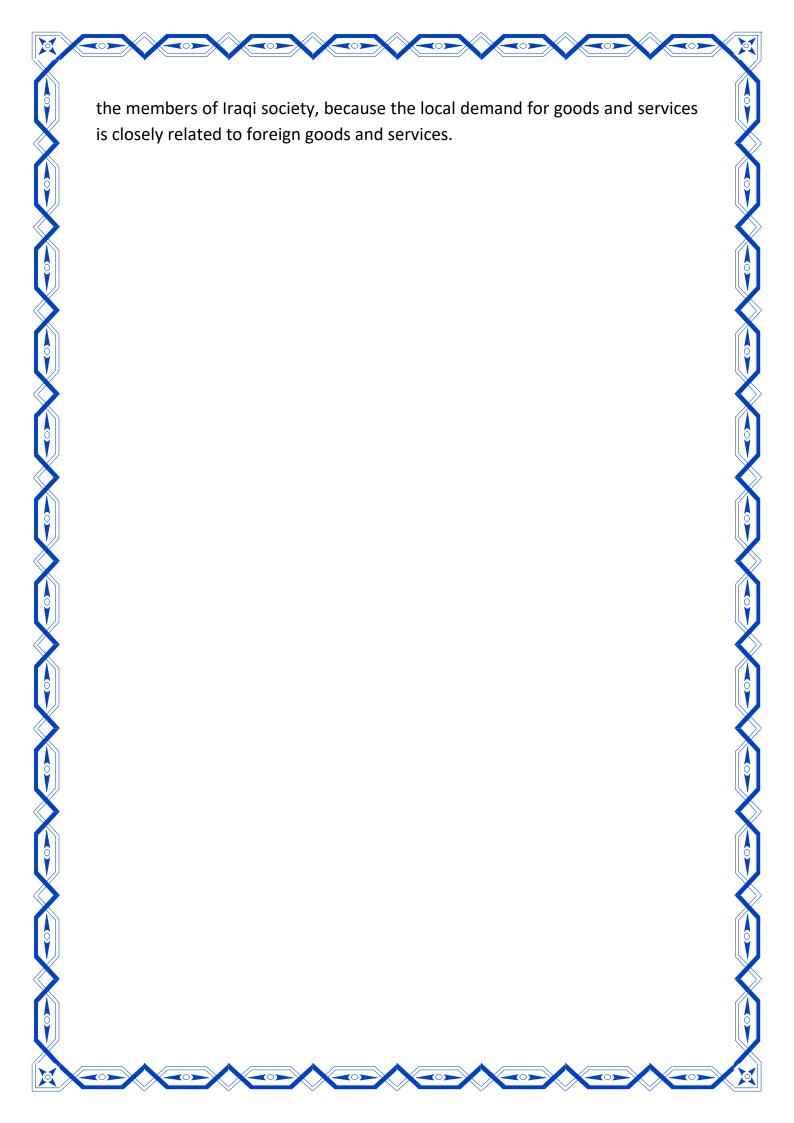






Abstract

The Iraq economy depends as a unilateral economy in the composition of its gross domestic product mainly on the oil sector, and it follows that it exports are concentrated in the commodity it produces that sector, because the proceeds of Iraqi exports come mainly from oil exports . the revenues generated from these exports also constitute a high percentage of public revenues for the state in its general budget, which makes the Iraq economy dependent on its economic resources one commodity whose primary market is an external market, and what is used internally is relatively very limited on the other hand, the Iraqi economy resorts to meet its domestic demand for good and services to the market this is due to the limited diversification of the production base benefiting from its export ability to bring in currency necessary to cover those imports. This connection has made the Iraqi economy one of the of the most important economically exposed economies at a high rate. The exchange rate in this relationship with the outside world occupies a special importance in the Iraq economy, as the value of its exports and imports will be determined through this price, so the government must pay great attention to the mechanism for determining the value of the currency and thus determine its exchange rate because of this price 's multiple economic effects, whether in the value of its gross domestic product, its total exports, or its revenues on which its general budget depends. In light of this, official changes in the value of the Iraqi dinar must be studied in depth, so that the value of this currency is properly valued, that is, it must not be overvalued or less than its value, according to what is approved by the theoretical and scientific aspects of economic theory. The current study focuses on examining the changes that occurred in the exchange rate of the Iraqi dinar since the occurrence of the political change in 2003 and trying to identify the positive and negative aspects of these changes and the extent of their reflection in assessing an important aspect of the gross domestic product as well as the proceeds of foreign currency resulting from Iraqi exports denominated in the Iraqi currency. In addition to its impact on the public resources of the state and its impact on the annual current and investment curriculum. Together, these effects leave economic effects on the incomes and purchasing power of





REPUBLIC OF IRAQ MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH UNIVERSITY OF BASRA

ANALYSIS OF CHANGES IN THE OFFICIAL EXCHANGE
RATES AND THEIR ECONMIC EFFECTS ON THE IRAQI
ECONOMY FOR THE PERIOD 2003-2021

THESIS SUBMITTED TO THE COUNCILS OF COLLEGE

ATYAF MAHMUD SHAKIR AL KHAZALI

TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION

AND ECONOMICS- UNIVERSITY OF BASRA

IT IS PART OF THE REQUIREMENTS FOR OBTAINING A MASTER
IS DEGREE IN ECONOMIC SCIENCES

UNDER THE SUPERVISION OF ASSISTANT PROFESSOR DR
SHABAN SADDAAM AL EMARA

2023 A.C 1444 A.H